السياسة الخارجية العُمانية بين التحالفات والتوازنات من عام ١٩٧٠م – ٢٠٠٠م

إعداد
فيصل بن سعيد بن أحمد رواس

المشرف
الأستاذ الدكتور فيصل الرفوع

قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية

كلية الدراسات العليا
الجامعة الأردنية

شباط ٢٠٠٥م

كلية الدراسات العليا
الجامعة الأردنيـــــة

قرار لجنة المناقشة

نوقشـــت هذه الرسالة/الأطروحة (السياسة الخارجية العمانية بين التحالفات والتوازنات من عام ١٩٧٠م-٢٠٠٠م) وأجيزت بتاريخ ١٠/١/٢٠٠٥.

أعضاء لجنة المناقشـــــة	التوقيــــــــع
استاذ الدكتور فيصل عودة الرفوع،مشرفا أستاذ العلاقات الدولية– العلوم السياسية	....
الدكتور غازي ربابعه، عضوا أستاذ مساعد في العلاقات الدولية – العلوم السياسية	....
الدكتور عمرالحضرمي، عضوا أستاذ مساعد في العلاقات الدولية – العلوم السياسية	....
الدكتور مسعود الريضي، عضوا استاذ العلوم السياسية – جامعة اليرموك	....

الإهداء

أهدي ثمرة جهدي هذا إلى من كان له الفضل فيما أنا فيه.

إلى والدي العزيز.

وإلى جميع أهلي والى كل من دعا لي بالتوفيق والنجاح.

شكر وتقدير

أتقدم بالشكر والعرفان لكل من ساهم في إنجاز هذا العمـــل ، وأخـــص بالـــشكر الأستاذ الدكتور فيصل الرفوع الذي منحني من جهده ووقته الكثير لإنجـــاز هـــذه الدراسة.

وأتقدم بالشكر الخالص إلى جميع أساتذة قسم العلوم السياسية بهذه الجامعة العريقة ،الذين أسهموا في صقل مداركي العلمية والفكرية.

والشكر موصول أيضا إلي لجنة المناقشة لتفضلهم وتشريفهم لـــي بمناقـــشة هـــذه الرسالة .

قائمة المحتويات

السياسة الخارجية العُمانية بين التحالفات والتوازنات من عام ١٩٧٠م٢٠٠٠م

إعداد
فيصل بن سعيد بن أحمد رواس

المشرف
الأستاذ الدكتور فيصل الرفوع

ملخص

هدفت هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على السياسة الخارجية العُمانية بين التحالفات والتوازنات من ١٩٧٠م – ٢٠٠٠م.

وكما تتبع أهمية هذه الدراسة كونها تمثل أول عمل أكاديمي حول السياسة الخارجية العُمانية خلال الفترة من ١٩٧٠إلى عام٢٠٠٠م، و كذلك تمثل التجربة العُمانية على صعيد السياسة الخارجية نمطاً فريدا من أساليب إدارة السياسة الخارجية يجمع بين مبدأ التحالفات والتوازنات أكثر من أي جهة أخرى في الإطار الإقليمي الخليجي.

وكما استندت هذه الدراسة بشكل أساسي إلى منهج اتخاذ القرار في السياسة الخارجية، وهذا المنهج يركز على الطريقة التي يستخدمها صانع القرار في عملية صناعة السياسة الخارجية وتتناول هذه العملية جوانب متعددة منها ما هو شخصي ومنها ما هو مؤسسي.

كذلك لجأ الباحث في هذه الدراسة إلى المنهج الوصفي التاريخي بهدف المراجعة التاريخية الزمنية للأحداث والتطورات السياسية الدولية التي واجهت السياسة الخارجية العُمانية.

ولقد جاءت هذه الدراسة في أربعة فصول رئيسية : يتناول الفصل الأول : تأصيل نظري لبعض القضايا الأساسية منها مفهوم السياسة الخارجية، مناهج دراسة السياسة الخارجية

، أدوات السياسة الخارجية و أهداف السياسة الخارجية.وتناول الفصل الثاني: عملية صنع القرار في السياسة الخارجية من حيث تطرق الى عملية صنع القرار في السياسة الخارجية ،البعد الشخصي والبعد المؤسسي.واما الفصل الثالث فقد تناول : الإطار الإقليمي للسياسة الخارجية العُمانية من حيث دور السياسة الخارجية العُمانية في إطار مجلس التعاون الخليجي،

و دورها في إطار جامعة الدول العربية. وكما تم التركيز في هذا الفصل علـى الـسياسة الخارجية العُمانية وأثرها في العلاقات العربية العربية من حيث علاقة سلطة عُمـان مـع المملكة العربية السعودية ، علاقة سلطنة عُمان مع المملكة الأردنية الهاشمية ،علاقة سلطنة عُمان مع جمهورية مصر العربية و كذلك علاقتها مع المملكة المغربيـة ،علاقتهـا مـع الجمهورية اليمنية و علاقتها مع دولة الإمارات العربية.وكما تناول هذا الفصل الموقـف العُماني من القضايا العربية اهمها القضية الفلسطينية، الأزمة اللبنانية، الحرب العراقيـة – الإيرانية و الأزمة العراقية – الكويتية.وبالنسبة للفصل الرابع لقد تناول : الإطار الدولي من حيث السياسة الخارجية العُمانية وعلاقاتها مع الدول العظمـى ، مـع الولايـات المتحـدة الأمريكية و مع الاتحاد السوفييتي (روسيا الاتحادية)و مع الصين و الـسياسة الخارجيـة العُمانية تجاه الاتحاد الأوروبي وتم التركيز على المصالح الأوروبية الرئيسية في منطقـة الخليج العربي ، الحوار الخليجي الأوروبي و علاقة عُمان مـع الـدولتين مـن الاتحـاد الأوروبي هما بريطانيا وفرنسا وتناول أخيرا مستقبل العلاقات العُمانية الخارجية .

حيث توصلت الدراسة أخيرا إلى إثبات أن السياسة الخارجية العُمانية قامت علـى أسـاس التحالفات والتوازنات من ١٩٧٠م – ٢٠٠٠م .حيث رأت ان التوازن في العلاقات الدوليـة يعد مطلبا أساسيا تقتضيه طبيعة التطورات التي يشهدها النظام الدولي سوا علـى مـستوى العلاقات بين القوتين العظمين أو على المستويات الإقليمية،ونتيجـة لـذلك تحـتم عليهـا مصلحتها الوطنية خلق توازن في المنطقة. وهذا يفضل الـسياسة التـي رسـمها جلالـه السلطان قابوس التي قامت على أساس المبادئ والمرتكزات التالية:

انتهاج سياسة حسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخليـة للغيـر ،احتـرام القـوانين والأعراف الدولية،دعم التعاون بين دول الخليج،تدعيم العلاقات مع الدول العربية والوقوف إلى جانب القضايا التي تهم العالم العربي،دعم التعاون الإسلامي،الوقوف إلى جانب القضايا الإفريقية العادله،انتهاج سياسة عدم الانحياز وإقامة علاقات ودية مع كافة الدول الصديقة.

المقدمة

حظيت دراسة السياسة الخارجية في الآونة الأخيرة بقدر متزايد من الاهتمام ويرجع ذلك إلى الدور الفاعل للسياسة الخارجية للوحدات السياسية على الساحة الدولية ،فهي تعد الركيزة الأساسية للاستراتيجية السياسية الدولية و مرد ذلك لتعاظم دورها في إنجاز مجموعة وظائف مهمة لها علاقة وطيدة بالمصالح العامة للدولة ،هذا من ناحية ،وإلى تشابك العلاقات الدولية وتعقيدها ،من ناحية أخرى وإلى تزايد العناصر المؤثرة وتسارع الأحداث والمستجدات على الساحة الدولية.

من هنا أصبحت السياسة الخارجية من أهم ركائز الاستقرار الدولي في هذا العالم المتسارع الأحداث المتشابك الأهداف والغايات حتى أصبحت السياسة علماً وفناً وخبرة وموهبة ،فالعالم بتطوراته لا يرحم الدول غير القادرة على شغل مكان لها على الساحة الدولية أو الدولة غير القادرة على التفاعل الإيجابي مع دول العالم المختلفة ،فلم يعد بإمكان أية دولة في هذا العالم أن تعيش بمعزل عن الدول الأخرى فقد تمددت حاجات البشر وتنوعت بشكل مثير للانتباه وتنوعت الاتصالات وتعاظمت نوعاً وكماً.وأدركت الدول أن النظام الدولي الجديد قد فرض عليها صيغة التكتل إما لاستدرار القوة أو المواجهة خطر أو لإقامة توازن .

وبالرغم من أن هذه التحالفات والتوازنات قد بقت كثيراً من الوحدات السياسية في ارتكازية الصراع إلا أن تجربة لدولة الفرد لم تحقق أية نتيجة تضمن أمن الدولة القومي أو تنفيذ مصالحها العامة.

و لقد شهدت منطقة الشرق الأوسط ومن ضمنها سلطنة عُمان مجموعة من التجارب في حقل التحالف والتوازن فرضتها معطيات أمنية واستراتيجية واقتصادية وعسكرية ولم تعط مجالاً لأية دوله إلا أن تكون ضمن هذه التوازنات بصورة بينة وقاطعة.

فرضت التغيرات الدولية الأمنية والاقتصادية والسياسية على الدول العربية خاصة دول الخليج ومنها سلطنة عُمان أن تقيم علاقات متميزة مع القطبية الدولية الجديدة ومع القدرة الأوروبية المتولدة لما فيه من مصلحة عُمان وقد تنوعت التحالفات والتوازنات في المنطقة وتولد عنها مجلس التعاون لدول الخليج العربية كهدف أمني اقتصادي اجتماعي ولكن دون الخروج عن الإجماع العربي الذي مثلته جامعة الدول العربية.

وهناك أيضاً التحالفات الأمنية بين دول الخليج العربية والولايات المتحدة وأوروبا وذلك لما يضمن مصلحة هذه الدول و من معطيات التوازن والتحالف وجود إيران بالمنطقة والحقيقة الأمنية العرقية والدينية في دول الخليج العربي .

و دخلت عُمان المسار العام للعملية السلمية التي بدأتها معظم الدول العربية .أما بالنسبة لسلطنة عُمان فهو يمثل نموذجا للدول التي تضطر للتعامل مع محدودية الموارد الاقتصادية والبشرية ،التي تؤدي دوراً بارزاً في صياغة قراراته السياسية الخارجية وفي طبيعة علاقاته مع دول الجوار والدول العربية الأخرى من ناحية ،وتفاعلات العلاقات الدولية وتأثيرها على سلطنة عُمان وهي تضطر إلى التفاعل مع المستجدات والمتغيرات بطرق وأساليب مختلفة ،وهكذا تفرض شمولية المتغيرات المحلية والخارجية نفسها على صناعة القرارات السياسة الخارجية ونهجها واتجاهاتها .

فالسياسة الخارجية لسلطنة عُمان شأنها شأن السياسات الخارجية للدول الصغيرة وليست في كل الأحوال تجسيداً لتأثيرات البيئة الداخلية ومطالبها فحسب، وليست أيضاً انعكاسا وحيداً لتأثيرات البيئة العملية الخارجية ،بل هي نتاج للتفاعل للنسيج الحاصل من تفاعلات كل المتغيرات ،وتأثيرات كل منها على الآخر في نفس الوقت .يعبر عن السيادة بأنها سلطة الحكم في الدولة التي لا تعلوها سلطة والتي تستأثر دون غيرها ،بمباشرة جميع اختصاصات الحكم ومظاهره على إقليم الدولة وفي داخله وبالتعاون الخارجي مع سائر الدول ذات السيادة المماثلة.

فعلى الصعيد الخارجي تجد ممارسة السيادة تتطلب أجهزة تكتسب المشروعية والقدرة على ممارسة وظيفة السياسة الخارجية ،بما يعبر عن سيادة الدولة وهذا يتطلب عملية بناء عضوي لجهاز السياسة الخارجية يستند إلى منطق معين يكفل من جهة تمثيل السيادة على الصعيد الخارجي وممارسة السياسة الخارجية بما يكفل التوازن في توزيع الاختصاصات المرتكزة على كيفية تشكيل الأجهزة المختصة وطبيعة الاختصاصات المسندة إليها ،وهذا ناتج عن ضرورة وجود جهاز يمارس السياسة الخارجية ذي كفاءة وقدرة وصلاحية تؤهله تنفيذ المهام الأساسية المسندة إليه.إن أجهزة السياسة الخارجية العُمانية تستجيب لمنطق الأمور التي تفرضها ضرورات ممارسة السيادة على الصعيد الخارجي ،وهذه الضرورات تتسم بطابع سياسي فني تقني في آن واحد،فالسياسي منها ينصب على الأسس التي تمارس بها السيادة وعلى وحدة السلطة السياسية التي تعبر عن سيادة الدولة.

إن سلطنة عُمان استطاعت في فترة وجيزة من الزمن إرساء دعائم مؤسسات سياسية قادرة على التعبير عن فعالية وحركية أجهزة السياسة الخارجية بما يعبر عن ممارسات السياسة الخارجية لسلطنة عُمان،كما أرست الأسس الواضحة لممارسة هذه السياسة أتبعت أسلوباً ملتزما عن كيفية تخطيط أسلوب العمل السياسي الخارجي.

وإن ممارسة السيادة تقتضي وجود فرد أو مجموعة أو مؤسسات تخول لها حق ترجمة إرادة الدولة إلى صيغ قانونية نافذة المفعول تقوم بعملية وضع السياسة التي تعمل في إطار الأجهزة الحكومية ،إن هذه المؤسسات أو الأفراد تعتبر الوحيدة التي تتحمل مسؤولية صناعة القرارات السياسية ،وترجمتها إلى أهداف عملية تتطابق مع مصالح الدولة.و يأتي المفهوم القانوني في السيادة لدولة ليحدد عدداً من السلطات أو الحقوق كحق التشريع و التنظيم وحفظ الأمن والعدالة.بمعنى أن مفهوم السيادة التي تتمتع به الدولة يعني السلطة العليا التي تنشأ عنها جميع صلاحيات واختصاصات الدولة سواء كانت الصلاحيات داخلية أم خارجية وتأكيداً على سيادة سلطنة عُمان في إدارة سياستها الخارجية من خلال تمثيل وحضور مؤتمرات القمة و الاتصالات المباشرة بكافة قادة الدول الشقيقة و الصديقة في المحافل الدولية ودخولها في تحالفات وتوقيع اتفاقيات.

وبما أن السياسة الخارجية العُمانية منذ تولي السلطان قابوس اتبعت مبدأ التوازن مع الدول العظمى بين الطرفين الولايات المتحدة وبريطانيا من جهة ومبدأ التوازن بين الغرب و الشرق من جهة أخرى.

ورأت السياسة الخارجية العُمانية أن ضرورة الدخول في الحراك التوازني والتحالفي قد فرض عليها أن تسير في الدخول في هذه التحالفات ولكن بحذر و دون المساس بالسيادة الداخلية لها أو المساس بمقدرات الدول الداخلة نفسها في هذه التحالفات أو الخارجة عنها.

مشكلة الدراسة وأهميتها:

تطرقت بعض الدراسات لموضوع السياسة الخارجية العُمانية وهناك دراسات قليلة تناولت موضوع عملية صنع القرار في سياسة سلطنة عُمان الخارجية و يلاحظ أن فترة الثلاثين عاماً المنتهية عام ٢٠٠٠ م لم تتم تغطيتها بشكل موسع لهذه الدراسات و لذلك فإن هذه الدراسة سوف تركز على هذه الفترة وسوف تلقي الضوء على هيكلية صناعة القرار السياسي الخارجي العُماني مع إعطاء نماذج تطبيقية على صناعة القرار مع بيان المتغيرات و المرتكزات لصناعة القرار في سياسة سلطنة عُمان الخارجية.و عليه فإن مشكلة الدراسة ستركز حول المتغيرات المؤثرة في السياسة الخارجية العُمانية و ما هي آليات صنع القرار الخارجي من خلال تناول أربعة من القرارات الإستراتيجية و منها قرارات ١ – موقف سلطنة عُمان من القضية الفلسطينية ٢ – موقف سلطنة عُمان من أزمة لبنان ٣ –موقف سلطنة عُمان منن الحرب العراقية الإيرانية ٤ – موقف سلطنة عُمان من الأزمة العراقية الكويتية.

وتنبع أهمية الدراسة أنه قد شهدت منطقة الشرق الأوسط و من ضمنها سلطنة عُمان مجموعة من التجارب في حقل التحالف و التوازن فرضتها معطيات أمنية واستراتيجية واقتصادية وعسكرية لم تعط مجالاً لأية دولة الإأن تكون ضمن هذه التوازنات بصورة بينية وقاطعة.

كما تكمن أهمية الموضوع في طريقة التعامل مع المواقف و الأزمات من خلال رؤية صانع القرار السياسي و من خلال مبدأ التحالفات و التوازنات.

فرضيات الدراسة:

١ –الدول تبحث دائماً عن القوة و من ضمن تأمين القوة الدخول في تحالفات أو البحث عن توازنات.

٢ – هل ثبت أن دخول الدول في تحالفات و انخراطها في التوازنات قد مسُت سيادتها أو جزء منها.

٣ –أن الدول في المطلق تبحث عن القوة سواء في بناء القوة الذاتية أو استسقاء هذه القوة من غيرها.

منهجية البحث:

تستند هذه الدراسة بشكل أساسي إلى منهج اتخاذ القرار في السياسة الخارجية، وهذا المنهج يركز على الطريقة التي يستخدمها صانع القرار في عملية صناعة السياسة الخارجية ونتناول هذه العملية جوانب متعددة منها ما هو شخصي ومنها ما هو مؤسسي.

كذلك يلجأ الباحث في هذه الدراسة إلى المنهج الوصفي التاريخي بهدف المراجعة التاريخية الزمنية للأحداث والتطورات السياسية الدولية التي واجهت السياسة الخارجية العُمانية، وبهذا فإن المنهج التاريخي الوصفي يمثل أداة جمع البيانات والمعلومات الأساسية المتعلقة بالموضوع، إلى جانب خطابات وتصريحات صانعي السياسة الخارجية العُمانية المنشورة عبر كتيبات خاصة أو عير أرشيف الصحف ووسائل الإعلام.

الدراسات السابقة:

ومن خلال عمل مسح لكافة الدراسات حول موضوع السياسة الخارجية العُمانية، فقد وجد الباحث أن ابرز وأحدث تلك الدراسات هي:

١. الدراسة التي أجراها الأستاذ الدكتور سعد أبو دية حول السياسة الخارجية العُمانية في عهد السلطان قابوس بن سعيد، وهي ترتكز على عقائد صانع القرار العُماني في عملية صناعة القرار السياسي الخارجي وتغطي هذه الدراسة الفترة الواقعة بين عام ١٩٧٠-١٩٩٨م.

٢. دراسة أجراها احمد بن سالم بن احمد الشنفري بعنوان الخطاب السياسي للسلطان قابوس بين الفكر والتطبيق (قراءة سياسية تحليلية من عام ١٩٧٠م – ١٩٨٩) رسالة لنيل دبلوم السلك العالي لعام ١٩٨٩-١٩٩٠م وتغطي هذه الدراسة الفترة الواقعة بين عام ١٩٧٠-١٩٨٩م ،وركزت هذة الدراسة على الخطاب السياسي للسلطان قابوس ودور الخطاب السياسي في صنع السياسة الخارجية.

٣. وكذلك أجرى احمد سالم احمد الشنفري دراسة بعنوان سياسة عُمان العربية في عهد السلطان قابوس رسالة لنيل درجة الماجستير في العلوم السياسية لعام ١٩٩٥م ،حيث تناولت هذه الدراسة سياسة سلطنة عُمان مع الدول العربية في عهد السلطان قابوس.

٤. دراسة أجراها سعيد مجيد دحدوح بعنوان النظام السياسي في سلطنة عُمان رسالة لنيل درجة دكتوراه فلسفة في العلوم السياسية لعام ١٩٩٩م، حيث ركزت هذه الدراسة على النظام السياسي لسلطنة عُمان وأجهزة الدولة السياسية ودورها في السياسة الخارجية.

٥. دراسة سيف بن علي بن سلطان بعنوان النظام السياسي لسلطنة عُمان بحث لنيل الإجازة في الحقوق ركز على النظام الساسي العُماني.

٦. وأجرى عبد الرحيم ين سالم بن سليم فرج السليم دراسة بعنوان مرتكزات السياسة الخارجية لسلطنة عُمان بحث لنيل الإجازة في الحقوق لعام١٩٨٧- ١٩٨٨م .

٧. ودراسة أجراها قيس بن سالم بن علي آل سعيد يعنوان السياسة الخارجية لسلطنة عُمان (الفكر والواقع) رسالة لنيل ديلوم السلك العالي (ماجستير) علاقات دولية لعام ١٩٩٢- ١٩٩٣م حيث ركزت على السياسة الخارجية العُمانية .

٨. محمد بن مبارك بن علي العريمي بعنوان يعنوان تطور نظام الشورى في سنطنة عُمان من عام ١٩٨١-٢٠٠٠، رسالة لنيل درجة الماجستيرفي العلوم السياسية، لعام ٢٠٠٢ وتغطي هذه الدراسة الفترة الواقعة يين عام ١٩٨١-٢٠٠٠ ،وركزت على نظام الشورى في سلطنة عُمان ودوره في السياسة الخارجية.

٩. ودراسة أجراها موسى محمد طويرش بعنوان رجل من الدولة في العالم الثالث ودورة في السياسة الخارجية، رسالة لنيل درجة الماجستير لعام ١٩٨٩م.

١٠.ودراسة أجراها قاسم ين محمد بن سالم الصالحي بعنوان الدبلوماسية العُمانية وتحديات العولمة ، رسالة لنيل الماجستير حيث ركزت على الديلوماسية العُمانية وتحديات العولمة .

[1] ودراسة محمد الصوفي بعنوان النظام الديلوماسي العربي رسالة لنيل دكتوراه وحيث تناولت النظام الدبلوماسي العربي.

الفصل الأول : تأصيل نظري لبعض القضايا الأساسية .

المبحث الأول : مفهوم السياسة الخارجية :-

تختلف التعريفات المعطاة للسياسة الخارجية باختلاف الكتاب والباحثين فقسم منهم يذهب إلى تعريف السياسة الخارجية بأنها "ذلك السلوك السياسي الخارجي بمعنى الفعل المتخذ من قبل الدولة ما مقابل العالم الخارجي والهادف نحو تحقيق غرض في وقت معين "[١].

وتعرف بأنها " الخطة التي ترسم العلاقات الخارجية لدولة مع غيرها من الدول "[٢]

وكما عرفت بأنها:

" تنظيم نشاط الدولة ورعاياها والمؤسسات التابعة لسيادتها مع غيرها من الدول والتجمعات الدولية "[٣].

ويذهب البعض الي تعريفها بأنها " كل ما يختص بخطط واستراتيجيات ينوي صانع أو صانعو القرار إتباعها اتجاه أطراف النظام الدولي الأخر بهدف تحقيق المصلحة الوطنية القومية "[٤].

وكذلك جاء تعريفها بأنها " مجموعة القرارات والإجراءات التي تتخذها الدولة في ممارسة علاقتها مع الدول الأخرى من اجل تحقيق أهدافها وحماية مصالحها "[٥]

وعرفها جورج مودلسكي ، بانها "انشطة تطورها المجتمعات لتغير سلوك الدول الاخرى وتكييف نشاطها في اطار البيئة الدولية "[٦]

وعرفها آخران بأنها:" تنظيم نشاطات الدولة في علاقاتها مع غيرها من الدول "[١]

اما روى مكريدس فقد عرفها باتها " ميدان افعال الدولة اتجاه الدول الاخرى وهى برنامج يعد لتحقيق افضل موقع ممكن للدولة بالطرق السلمية "[٢]

---

1 مازن إسماعيل الرمضاني ، السياسة الخارجية ، الكتاب الأول ، محاضرات في إطار النظري لدراسة السلوك السياسي الخارجي ، مطبعة الجامعة ، بغداد، ١٩٧٧، ص ١٩-٢١ .

2 فاضل زكي محمد ، السياسة الخارجية وأبعادها في السياسة الدولية ، مطبعة شفيق ، ١٩٧٥ - ص٢٣

3 عبد الوهاب الكيالي وآخرون ، موسوعة السياسة ، الجزء الثالث ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، الطبعة الأولى ، بيروت ، ١٩٨٣- ص ٣٨٦

4 مصطفى عبد الله خشيم، موسوعة علم السياسة، مصطلحات مختارة ، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، ليبيا ، ب ت ، ص ٢٢٩

5 محمد فضة ، السياسة الخارجية للدول الكبرى في الشرق الأوسط، أزمة السويس ومشكلة الاعتداء الثلاثي ، الجامعة الأردنية، ط ١ ، ١٩٧٨، ص٥

6 Modelski George,A Theory of foreign policy (New York:Praeger,pp.6-7.

المبحث الثاني : مناهج دراسة السياسة الخارجية:

هناك مجموعتان من المناهج التي تتبع في دراسة السياسة الخارجية :

أولا: المناهج التقليدية :

ويندرج تحتها المنهج التاريخي الوصفي ،المنهج القانوني ،المنهج الواقعي، المنهج الذي يركز على فكرة المصالح القومية والمنهج القائم على التصورات المدرسة المثالية.

وسوف يتم التركيز في دراستي هذه على منهجين تقليديين هما المنهج التاريخي الوصفي والواقعي .

ثانيا: المناهج المعاصرة :

ويندرج تحتها منهج التحليل النظمي ،نظريات التوازن الدولي ،منهج اتخاذ القرارات في السياسة الخارجية ،نظرية المباريات في التحليل الدولي و المنهج المقارن.

وسوف يتم التركيز في دراستي هذه على المنهج التحليل النظمي ،منهج اتخاذ القرار.

المنهج الوصفي التاريخي :

يتبع هذا المنهج عموما من مضمون تلك الفكرة التي مؤداها أن الطريقة الأجدى لدراسة مجمل الظاهرة الاجتماعية السياسية المعاصرة هي دراسة جذورها وامتداداتها التاريخية . ومرد ذلك قناعة مسبقة تبنى على أساس أن الحاضر إنما بعكس الماضي ، وان المستقبل هو محصلة لقانون أزلي يتحكم لوحده في تطوير الظواهر والتحولات الاجتماعية المختلفة هو القانون التاريخي.[٣]

وانسجاما مع هذه الرؤية ، انطلق المنهج التاريخي في دراسته للسياسة التاريخية مجمل اهتماماته على نوعين من الدراسة التاريخية الوثائقية التفصيلية : النوع الأول ذهب إلى تكريس اهتمامه على حادثه سياسية واحدة ذات علاقة وطيدة أما بمكان أو زمان محدد، أو

---

[٢]بطرس بطرس غالي و محمود خيري عيسى، المدخل في علم السياسة ، مكتبة الانجلو المصرية ، الطبعة ٧، القاهرة ، ١٩٨٩،ص٣٠٩

[3]Macridis RoyForeign Policy world policy,New Jesray 1958 Englewood cliffs, (Prentic Hall 1958)pp.16.

[3] أ.د.مازن اسماعيل الرمضاني، السياسة الخارجية ،دراسة نظرية، ،١٩٩١م، بغداد، ص ٨٩.

شخصية سياسية معينة [١] أما الثاني فقد عمد إلى وصف مجمل التاريخ الدبلوماسي لدولة محدده خلال حقبة تاريخية ثابتة .

وعلى الرغم من تباين اهتمامات هذين النوعين من الدراسة التاريخية ، فانهما يلتقيان في قاسم مشترك هو أن اختيار الحادثة أو الحقبة التاريخية كقاعدة يتم في ضوء قناعة الباحث ذاته بأهميتها وليس في ضوء واقعها الموضوعي .

اذا فهو أكثر المناهج التقليدية شيوعاً، وهو يعلق أهمية كبرى على تطور التاريخ الدبلوماسي وذلك على أساس أن للعلاقات الدولية المعاصرة جذوراً وامتدادات تاريخية سابقة مما يجعل التعمق في فهم الظروف والمؤثرات التاريخية أمراً ضرورياً لاستيعاب الملابسات التي تحيط بالعلاقات الدولية في أشكالها المعاصرة: فالروابط والصراعات والأحقاد التاريخية تعد في تقدير المنهاج التاريخي من بين القوى الرئيسية التي تتحكم في الاتجاهات السياسية الخارجية للدول.[٢]

كذلك فإن دعاة المنهج التاريخي في التحليل يعتقدون أن بإمكان هذا المنهاج تحقيق عدة مزايا أخرى منها:-

القدرة على تحري الأسباب التي تكمن وراء نجاح قادة الدول أو فشلهم في إتباع سياسات خارجية معينة في وقت معين واستخلاص مغزى أو دلالات عامة لأنماط السلوك الدولي المختلفة.

أن استخدام المنهاج التاريخي يؤدي إلى تفهم أكبر وأعمق للاتجاهات التي يسلكها تطور العلاقات السياسية بين الدول وانتقالها من نظام إلى آخر.

أنه يساعد أيضاً على تفهم الكيفية التي تم بها اتخاذ بعض قرارات السياسة الخارجية والدوافع التي تمليها والنتائج التي تتبلور عنها وذلك في الإطار التاريخي الحقيقي لهذه القرارات.

أن التاريخ في اعتقاد هذا المنهاج يخدم كمعمل للتجريب واختبار العلاقة التي تقوم بين الأسباب والنتائج في السياسة الدولية على أساس أن لكل موقف دولي طبيعته المتميزة، وأن مواقف السياسة الدولية لا تتكرر على نفس النحو.

---

[1] James N , Roseau ,Pre-Theories and theories of Foreign,Policy , As adoptive behavior, Comparative Politics , no . 2(1970) pp. 101-102

[2] أ.د.فتحية النبراوي و د. محمد نصر مهنا ، مناهج البحث في علمي التاريخ والسياسة ، الناشر دار النهضة العربية ، ١٩٨٣م، ص ١٢٩

وعلى الرغم من أن دعاة المنهج الوصفي التاريخي في السياسة الخارجية اعتادوا الإشادة بفوائده تفوق إيجابياته [١]، غير ان انتقادات حادة قد وجهت للمنهاج التاريخي في دراسة العلاقات الدولية ويمكننا ايجاز هذة الانتقادات فيما يلي :

*غزارة الأحداث التاريخية وتعقدها وتداخلها مما يشكل صعوبة في تحديد القوى التي تتحكم في العلاقات الدولية في مراحل تطورها.

*ان التاريخ هنا يستخدم لاثبات فرضية ما وبالتالي فانه يمكن ان يحدث تلاعب بالمادة التاريخية لاستخلاص العناصر التي تؤيد الفرضية واستبعاد العناصر التي تناقضها.

*أن التاريخ لا يتطور في اتجاه واحد أو في أتجاه معلوم حتى يمكن استخلاص قوانين تفسير الظواهر التي تحيط بعملية التطور و يقول هوفمان "أن المنهاج التاريخي قد ينتهي بنا إلى التحليق في السماء ولكنه لا يمدنا بنظرية في العلاقات الدولية.

* ويصبح إتباع هذا المنهاج مجرد تجميع لما هو متاح من الوقائع والبيانات والوثائق و تضيف من صورة المعالجة لحقائق بالغة الخطورة مما ينال دون شك من سلامة الاستنتاجات والأحكام التي يصورها المؤرخون حول هذه المواقف.

لخص ستانلى هوفمان ازمة هذا المنهاج بان قال ان المنهاج التاريخي قد ينتهي بنا الي التحليق في السماء ،ولكنه لا يستطيع ابدا ان يمدنا بنظرية في العلاقات السياسية الدولية .[٢]

المنهج الواقعي :

أن منهاج التحليل الذي اتبعه مورغانثو ينظر إلى عملية صنع السياسة الخارجية على أنها عملية ترشيدية (Rational) باستمرار، بمعنى أنها لا تخرج عن كونها عملية توفيق بسيطة بين الوسائل المتاحة وبين الأهداف التي هي ثابتة وموضع اعتراف عام في نفس الوقت.

ولكن التحليل المتعمق لعملية صنع السياسات الخارجية وبخاصة المعاصرة منها يكشف عن الصراع المستمر والحاد في الدوافع المختلفة التي تحرك واضعي ذه السياسات وصولاً إلى الأهداف التي يحددونها لدولهم،[٣] وما دامت الأهداف تختلف فإن الوسائل لا بد وأن تختلف بالضرورة كذلك.و أن القوة لا تستطيع أن تخدم وحدها كأداة لتحليل الظواهر المعقدة في السياسة الدولية، فإن جانب القوة توجد قيم وعوامل أخرى تؤثر في السلوك السياسي الخارجي

---

[1] د . محمود إسماعيل محمد، دراسات في العلوم السياسية (القاهرة : مكتبة الحديثة ١٩٧٢، ص ٩٢.

[2] Stanley Hoffmann , Contemporary Theory in International Relations,(Prentice Hall,Inc,New Jersey,1960),p.39.

[3] أ.د. فتحية النبراوي و د. محمد نصر مهنا ، مناهج البحث في علمي التاريخ والسياسة ، مرجع سابق ، ص ١٤٤.

للدول مثل الرغبة في التعاون كما هو حادث في كثير من التنظيمات الدولية والإقليمية ، وهناك أيضاً النزعات الاندماجية في السياسة الدولية مثلما هو الحال في غرب أوروبا ، وهذه التجمعات والتنظيمات تبنى على أفكار وقيم أبعد ما تكون عن نظرية سياسية القوة .[1]

وهذه النظرية تعتبر نفسها أكثر النظريات اتصالاً بالواقع الدولي وتعبيراً عن أوضاعه ومن دعاتها البارزين هانس مورغانثو Morganthau أستاذ العلاقات المشهور.[2]

إن دعامتا التحليل في النظرية الواقعية (Realist Theory) لمورغانثو هما فكرة المصلحة Interest وفكرة القوة Power والمصلحة في مفهوم هذه النظرية تتحدد في إطار القوة التي تتحدد بدورها في نطاق ما يسميه مورغانثو بفكرة التأثير أو السيطرة Control.

وبتحديد آخر فإن القوة السياسية Political Power التي تعنيها هذه النظرية الواقعية هي مدى التأثير النسبي الذي تمارسه الدول في علاقاتها المتبادلة وهي بذلك لا يمكن أن تكون مرادفاً للعنف بأشكاله المادية والعسكرية. إنما هي أوسع نطاقاً من ذلك بكثير، فهي النتاج النهائي في لحظة ما لعدد كبير من المتغيرات المادية وغير المادية والتفاعل الذي يتم بين هذه العناصر والمكونات هو الذي يحدد في النهاية حجم قوة الدولة وبحسب هذا الحجم تتحدد إمكانياتها في التأثير السلبي في مواجهة غيرها من الدول.

ومن هنا تنظر النظرية الواقعية إلى المجتمع الدولي والعلاقات الدولية على أنها صراع مستمر نحو زيادة قوة الدولة واستغلالها بالكيفية التي تمليها مصالحها أو استراتيجيتها بغض النظر عن التأثيرات التي تتركها في مصالح الدول الأخرى.

ونستطيع توضيح لما سبق من خلال النقاط التالية[3].

أولا: أن العلاقات السياسية محكومة بقواعد موضوعية تضرب بجذورها في أعماق الطبيعة البشرية وأية محاولة لتحدي هذه القواعد تحت أية ذريعة لن يكون نتيجتها إلا الفشل ، وحيث أن هذه القواعد مستقرة ولا يمكن ان تتغير فان الحتمية المترتبة على ذلك هى ان المجتمع لن يتطور إلا بفهم هذه القواعد وبناء السياسة العامة على أساس هذا الفهم .

ثانيا: أن القائد السياسي يفكر ويتصرف طبقا للمصلحة التي هي القوة .

ومن وجهة نظره هانس مورغانثو فان السياسات الدولية هي عملية يتم فيها تسوية المصالح القومية المختلفة ويوضح فكرته بالقول " إن مفهوم المصلحة القومية لا يفترض التناسق

---

[1] د. جلال يحيى ، تاريخ العلاقات الدولية في العصور الحديثة ، دار المعارف ، الإسكندرية ، ١٩٨٢م ، ص ٣٢.

[2] Hans J. Morgenthau , Politics Among Nations , 4th,Ed,N.Y.Alfred Knoph, 1967,p.4.

[3] Stanley Hoffmann , Contemporary Theory In International Reiations , op cit ,p.30-38.

الطبيعي او السلام العالمي ولا حتمية الحرب كنتيجة لسعي كل الدول لتحقيق مصالحها ..بل العكس انها تفترض صراعا مستمرا وتهديدا مستمرا بالحرب يساهم العمل الدبلوماسي في تقليل احتمالاته من خلال التسوية المستمرة للمصالح المتعارضة[١].

ثالثا : يوافق مورغانثو على أن معنى –القوة هي المصلحة – هو معنى غير ثابت ،وعلى أية حال ففي عالم تسعى فيه دول ذات سيادة لامتلاك القوة ،فان السياسة الخارجية لكل الدول يجب أن تكون قائمة على اعتيار بقائها هو الحد الأدنى من أهدافها، وكل الدول مضطرة لحماية كيانها المادي والسياسي والثقافي ضد اعتداءات الآخرين – وهكذا تصبح المصلحة القومية هي البقاء الذي يعني وحدة أراضي الدولة ومؤسساتها السياسة وثقافتها ،وطالما ان العالم مقسم إلى وحدات قومية فان المصلحة القومية هي خاتمة المطاف في عالم السياسة والمصلحة هي جوهر السياسة.

رابعا: يرفض مورغانثو تطبيق المبادئ الأخلاقية على سلوك الدول بل يدعو لتنقية الأخيرة من الأولى ،فالدولة في سعيها لتحقيق مصلحتها القومية تكون محكومة بقيم تختلف عن قيم الأفراد في علاقاتهم الشخصية ،والنتائج السياسية لسياسة معينة هى في الحقيقة معيار الحكم على هذه السياسة ،بل أن الخلط بين القيم الفردية وقيم الدولة يعني وضع الأساس لكارثة قومية ،لأن المسؤولية الأولى لرجل الدولة هي الحفاظ على بقاء الدولة وهذا الالتزام يتطلب منه أخلاقيات تختلف عن تلك التي للفرد.[٢]

خامسا : يؤكد مورغانثو على أن الواقعية السياسية لا تطابق بين التطلعات الأخلاقية أو المعنوية لدولة معينة وبين القوانين الأخلاقية التي تحكم الكون (الدين)،ويقول إذا وضعنا السياسات الدولية في إطار يعرف المصلحة بأنها القوة فبإمكاننا أن نحكم على سلوك الآخرين بمثل حكمنا على سلوكنا .

سادسا : يؤكد مورغانثو على استقلالية الظاهرة السياسية ،بمعنى أن السلوك السياسي يجب أن يحكم علية من خلال معايير سياسية .

ومن وجهة نظر مورغانثو فإن السياسات الدولية والمحلية ليست الا إحدى ثلاث : سياسة تسعى للحفاظ على القوة وسياسة تسعى لزيادة القوة وسياسة تظاهر بالقوة – عرض العضلات–.

---

[1] جيمس دورتي ، روبرت بالتغراف ، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية ، ترجمه د. وليد عبد الحي، الكويت ، كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع ، ١٩٨٥، ص ٦٩

[2] المرجع السابق ، ص ٧٠.

ومورغانثو لا يبحث فقط في موضوع السعي نحو القوة بل ويبحث كذلك في شروط تحقيق السلام الدولي ،ويرتبط مفهومة للنظام الدولي ارتباطا وثيقا بمفهومة للمصلحة القومية ، وان السعي لتحقيق أهداف لها أهمية للحفاظ على وجود الدولة يساهم في خلق الصراعات الدولية.[١]

وعلى الرغم من أهمية القوة بمفهومها الشامل في علاقات الدول المتبادلة إلا أن نظرية مورغانثو قد تعرضت لعدد من الانتقادات التي يمكن إيجازها على النحو التالي: [٢]

أولا: إن النظرية الواقعية قد أخفقت في تحديد المفاهيم المختلفة والتمييز بين القوة التي تأتي كناتج سياسي (Political Outcome) والقوة التي هي مجرد أداة Instrumentality والقوة التي تؤثر كدافع محرك فلكل واحد من هذه المفاهيم يفسر ظواهر ويرتب نتائج ويبرز حقائق تختلف في طبيعتها ومضمونها عن بعضها البعض. ولكن مورجانثو يمزجها أو بالأحرى يدمجها في مفهوم عامٍ واحد، وهو أمر لا يفي بأغراض التحليل المتعمق لكافة أبعاد هذه الظاهرة ويحث مختلف تأثيراتها الدولية. فتبعاً للمفهوم الأول من حيث اعتبارها ناتجاً سياسياً فهو يرتبط بمقدرة الدولة على إحداث تغييرات في سلوك الآخرين حيث أن حدوث التغيير بالشكل الذي يوائم مصالح الدولة يعتبر مصدراً للقوة السياسية بلا جدال.

وفي إطار المفهوم الآخر للقوة من حيث اعتبارها أداة فهو ينصرف إلى استخدام القوة وصولا إلى أهداف أخرى عديدة ،بما فيها هدف الحفاظ على القوة نفسها .والمفهوم الثالث للقوة،من حيث اعتبارها دافعاً محركاً يرتبط بمدى الدافع الذي يحرك المسؤولين في الدولة نحو اكتساب القوة وتنمية مقدرات الدولة منها، ويبدو أن مورجانثو قد حصر تحليله في إطار القوة كدافع محرك أكثر منه في إطار أي من المفهومين الآخرين. ويتضح هذا من ادعاء نظريته بأن الذي يشكل السياسية ويتحكم في تقرير مجراها هي الشهوة التي تتسلط على الإنسان وتدفعه إلى اكتساب القوة، أو على حد تعبيره Mans Lust For Power، أي أن القوة هي طبيعة غريزية كامنة في الشخصية الإنسانية وفي السلوك الإنساني عموماً.[٣]

وفي هذه النقطة بالذات فإن مورجانثو لا يميز بين بعض الجوانب الكامنة في دافع القوة Power Drive وبين البعض الآخر المتعلق بالنواحي العرضية Accidental أي التي تفرضها المواقف دون أن تكون لها صلة بهذه النزعات الدفينة أو الكامنة.

---

[1] المرجع السابق ،ص ٧٢.

[2] د. إسماعيل صبري مقلد ، العلاقات السياسية الدولية ، دراسة في الأصول والنظريات ، ١٩٧١م الناشر مطبعة جامعة الكويت، كلية التجارة والاقتصاد والعلوم السياسية ، ص ص ١٦-١٧.

[3] Richard Snyder , Toward Greater Order in the Study of International Politics in James Rosenau, " International Politics and Foreign Policy " , Free Press , New York ,pp.39-41.

وخلاصة النقد في هذه الناحية، هي أن تحليل القوة بالمفهوم الضيق لها كدافع فقط إنما يضع قيوداً وتحفظات لا يستهان بها على هذه النظرية وعلى مقدرتها في التحليل على النحو الذي تحاول أن تنسبها إلى نفسها.

ثانيا: أن الدعامة الثانية في النظرية الواقعية لمورغانثو لم تحلل إلا قليلاً متعمقاً وكافياً. فمورجانثو عالج المصلحة القومية كهدف سهل التحديد ما دامت المصلحة القومية تتحدد دائماً وأبداً في إطار القوة ولا شيء سواها. ويقول بعض الناقدين لنظريته إن مثل هذا التحديد لمضمون المصلحة القومية ربما كان أكثر التقاء وتناسياً مع ظروف العلاقات الدولية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، ولكنه بالتأكيد لا يصلح معياراً للتحديد مع ظروف التحول الجذري الذي طرأ على العلاقات الدولية في القرن العشرين. أو كما قال ستانلي هوفمان، فإن مورجانثو قد أخذ هذه الفترة، القرنين الثامن عشر والتاسع عشر واعتبرها القاعدة لما أسمى بالتحليل الواقعي والعملي، وعلى حد قوله: "إن فكرة الهدف والمصلحة القومية التي يسهل تحديدها – كما يدعي مورجانثو – لا تصلح إلا في ظرف مستقر حيث تتبارى الأطراف على تحقيق أهداف محددة بوسائل محدودة ودون ضغوط داخلية تقطع على هذه الأطراف المتبارية تحركاتها. ومثل هذه النظرية التي تدعى أنها الأداة لتفسير ظواهر السياسة الدولية المعاصرة تضعنا في المركز الذي يطلب منا فيه أن نعترف بوجود مصالح تنكرها ولا تراها أطراف هذه المواقف نفسها. وأن نقر كذلك بوجود نوع من الثبات والاستمرار على حين ترى أطراف المواقف فيها نوعاً من التغيير الفوضوي.[١]

ومن هنا فإن مورجانثو في رأي ناقديه يخلط بين مفاهيمه وتحيزه وتصوراته كمراقب للعلاقات الدولية، وبين هذه الظواهر الدولية التي تحدث فعلاً، وهو يحاول أن يجعل هذه الظواهر أكثر التقاءاً مع تحيزاته ومفاهيمه وليس العكس، أو بعبارة أخرى فهو يحاول أن يصور الأمر كما هو والعالم يريان هذه المصلحة القومية من خلال منظار واحد، وتعني منظار القوة.

ويضيف هؤلاء الناقدون أن المصلحة القومية يختلف تحديدها بحسب المقاييس المستخدمة في هذا التحديد، فمن ذلك مثلاً:[٢]

---

٢. د. صلاح احمد هريدي علي ،تاريخ العلاقات الدولية والحضارة الحديثة ،الطبعة الأولى ، ٢٠٠٣م ، الناشر دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر ، الإسكندرية ،ص ٢٠-٢١.

2 د. إسماعيل صبري مقلد ،العلاقات السياسية الدولية ،دراسة في الأصول والنظريات، مرجع سابق ، ص ١٨-١٩.

أن المصلحة القومية قد تتحد في إطار الأهداف التي هي موضع اتفاق واسع داخل النظام القائم في الدولة، وهنا يكون للمصلحة القومية مضمون معين.

أن المصلحة القومية قد تتحدد في إطار بعض التفصيلات Preferences التي تبديها بعض قطاعات الرأي داخل الدولة كجماعات المصالح Interest Group أو الناخبين وهنا يكون لها مضمون آخر يختلف عن المضمون السابق.

وأخيرا، فإن المصلحة القومية قد تتحدد في إطار القرارات التي تتخذها الأجهزة الرسمية المسؤولة عن تحديد قيم معينة تلزم المجتمع ككل Authoritative Allocation Of Values .

منهج التحليل النظمي :

يؤكد منهج التحليل النظمي على أن النظام السياسي عبارة عن مجموعة من القواعد والأجهزة المتناسقة المترابطة فيما بينها التي تبنى نظام الحكومة ووسائل ممارسة السلطة وأهدافها ووظيفتها ومركز الفرد وضماناته قبلها،كما تحدد عناصر القوى المختلفة التي تسيطر على الجماعة وكيفية تفاعلها مع بعضها[١].وهو مقتبس أساسا من تطبيق نظرية النظم System Theory في دائرة العلاقات السياسية الدولية،ومن الدعاة البارزين لتطبيق هذا الاتجاه في دائرة العلاقات السياسية الدولية مورتون كابلان Morton Kaplan الذي شرح النظرية تفصيلاً في كتابة المسمى "النظم وكيفية عملها في السياسة الدولية".

والأهداف العملية التي يتوخاها هذا المنهاج في التحليل كما يقول مورتون كابلان هي التوصل إلى القوانين والنماذج المتكررة في كيفية عمل هذه النظم، وتحديد مصدر ومظاهر الانتظام فيها Regularities وكذلك التوصل إلى استنتاجات عامة تتعلق بعوامل التوازن والاختلال التي تحكم تطور هذه النظم الدولية الرئيسية والفرعية وانتقالها من شكل إلى آخر.[٢]

ومن أمثلة النظم السياسية الدولية أو العالمية Global System نظام توازن القوى Balance of Power ونظام القطبية الثنائية Bioplolar System ونظام تعدد مراكز اتخاذ القرارات في السياسات الدولية Polycentrism فنظام توازن القوى مثلا – يقوم على وجود عدد من التحالفات أو محاور القوى المضادة التي تتكافأ قواها أو تكاد وذلك لردع أي محور دولي من استغلال أي تفوق مؤقت في قواه لتغيير معالم الوضع الدولي القائم الذي من

---

[1] ثروت بدوي ، النظم السياسية ، القاهرة :دار النهضة . ١٩٦٤، ص ١٠٠.

[2] د. عدنان البكري ، العلاقات الدبلوماسية والقنصلية ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٦م ، ص ٤١.

أبرز خصائصه تعدد الدول واستقلالها ومرونتها الكاملة في الدخول والانسحاب من محالفات وتجمعات هذه القوى.[١] أما نظام القطبية الثنائية فيقوم على وجود مركزين متفوقين من مراكز القوى في السياسة الدولية، ويحيط بكل مركز منها عدد من الدول التابعة والأقل كثيراً في إمكانيات القوة ومقدراتها. ويكون حق التوجيه ورسم السياسات واتخاذ القرارات احتكاراً للدولة المسيطرة Dominant Power في داخل كل واحد من هذين المركزين من مراكز القوى الدولية. وعلى النقيض من ذلك فإن النظام القائم على تعدد مراكز اتخاذ القرارات في السياسة الدولية يعني التخلص من احتكار سلطة التحكم والتوجيه الذي يمارسه مركز واحد لكل كتلة بصفة مطلقة أو شبه مطلقة وتوزيع هذه السلطة على عدد أكبر من الدول بغض النظر عن التفاوت في التوزيع النسبي لإمكانياتها من القوة.

ونظام توازن القوى هو النظام الذي سيطر على السياسة الدولية منذ قيام نظام الدولة الحديثة في أوروبا في أعقاب انتهاء الحروب الدينية وعقد معاهدة وستفاليا في سنة ١٦٤٨ م ، وذلك حتى أواخر الثلاثينات في القرن العشرين تقريباً. أما نظام القطبية الثنائية فهو النظام الذي انبثق في أعقاب الحرب العالمية الثانية في سنة ١٩٤٥م واستمر حتى عام ١٩٩٠م على وجه التقريب. أي أنه يمكن تلخيص طبيعة التحولات التي حدثت في هذه النظم الدولية الرئيسية في الاعتبارات الآتية:[٢]

أن نظام توازن القوى اقترنت به مند البداية خاصيتان أساسيتان هما:

توزيع إمكانيات القوة في المجتمع الدولي بين عدد من المحاور والتجمعات أياً كان عددها وأعضاءها (توازنات القوى الدولية البسيطة أو المعقدة).

المرونة الكاملة أو شبه الكاملة في الانضمام إلى هذه المحالفات أو الخروج منها، أي أن الدولة – أي دولة– تمتعت بسلطة مطلقة في تقرير كل ما يتعلق بمصالحها في إطار التوازن الدولي الذي تحاول الإبقاء عليه.

وهاتان الخاصيتان تطورتا في ظل نظام القطبية الثنائية في اتجاه مختلف يقوم على:

التوزيع الثنائي لإمكانيات القوة الدولية، وأصبح كل تجمع قوة يدين بأيديولوجية واحدة، أي أن الأيديولوجية أصبحت الأساس في تقسيم مراكز القوى الجديدة.

الفقدان الكامل للمرونة السابقة من حيث الدخول أو انسحاب من تجمعات القوى المحلية.

وفي نظام تعدد مراكز اتخاذ القرارات في السياسة الدولية يظهر التغيير في الاتجاهين الآتيين:

---

[1] أ.د. فتحية النبراوي و د. محمد نصر مهنا ، مناهج البحث في علمي التاريخ والسياسة ، مرجع سابق ، ص ١٥٤.

[2] د.إسماعيل صبري مقلد ، العلاقات السياسية الدولية ، دراسة في الأصول و النظريات ، مرجع سابق ، ص ٢٥.

ظهور بعض القوى التي تمثل تحدياً هاماً للدولتين المسيطرتين في نظام القطبية الثنائية، ومن أمثلة ذلك الصين في الكتلة السوفياتية وفرنسا في كتلة الأطلنطي.

التحول التدريجي في اتجاه استعادة جزء من المرونة السابقة في التصرفات الخارجية للدول، وهذه المرونة تمثل مرحلة انتقال وسط بين المرونة الكاملة في نظام توازن القوى والفقدان الكامل للمرونة في نظام القطبية الثنائية.[١]

أما عن النظم الفرعية Subsystems المنبثقة عن هذه النظم السياسية العالمية فمن أمثلتها: عصبة الأمم، والأمم المتحدة، ومنظمة الدول الأمريكية، والكومنولث البريطاني، وحلف الأطلنطي، وحلف وارسو، والسوق الأوربية المشتركة والاتحاد الأفريقي، والجامعة العربية وغيرها من النظم الدولية والإقليمية ذات الطابع الجغرافي المحدود والتي تضم في عضويتها عدداً من الدول التي تنظم مجالات التعاون بينها، بصرف النظر عن طبيعة هذا التعاون وإذا كان عسكرياً أو سياسياً أو اقتصادياً. كل هذا في إطار الوضع الدولي القائم Status Quo.أن الدولة الواحدة يمكنها أن تشارك في عضوية النظام السياسي العالمي إلى جانب عضويتها في واحد أو أكثر من هذه النظم الفرعية.[٢] فمثلاً نجد دولة كالولايات المتحدة هي عضو في الأمم المتحدة، كما أنها تلعب دوراً كبريطانيا، فهي فضلاً عن كونها عضو بارز في الأمم المتحدة تقوم بدور بارز كذلك في الكومنولث البريطاني وحلف الأطلنطي، وفرنسا تقوم بدور هام في الأمم المتحدة والسوق الأوروبية المشتركة، والاتحاد السوفياتي سابقاً– يتزعم حلف وارسو كما أنه عضو في الأمم المتحدة وهكذا.

وعلى هذا فإن منهاج التحليل القائم على دراسة نظرية النظم ومكوناته الفرعية يحاول أن يصل كما تعرضنا إلى قوانين وافتراضات نظرية، واستنتاجات عامة بشأن الكيفية التي تتفاعل بها هذه النظم مع بعضها، وتؤدي إلى تحويرها أو انهيارها أو استمرارها على ما هي عليه.

منهج اتخاذ القرار في السياسة الخارجية:

وهي من أكثر النظريات التي تلاقي اهتماما في دراسة العلاقات السياسية الدولية وتهتم بتحليل كل العوامل والمؤثرات التي تحيط بواضعي السياسة الخارجية عند إصدارهم قرارات معينة، ورائد هذا المنهاج في التحليل هو ريتشارد سنايدر Snyder[٣] أستاذ العلاقات الدولية الأمريكي.

---

[1] د. علي صادق أبو هيف ، القانون الدولي العام ، منشأة المعارف ، الإسكندرية ، ١٩٧٥م ، ص ٣٤.
[2] د. فتحية النبراوي و د. محمد نصر مهنا ، مناهج البحث في علمي التاريخ والسياسة ، مرجع سابق ، ص ١٥٦–١٥٧.
[3] د. ناصيف يوسف حتى ، النظرية في العلاقات الدولية ، الناشر دار الكتاب العربي ، ص ١٧٧.

الذي يقول " إننا نحدد الدولة بأشخاص صانعي قراراتها من الرسميين الذين تمثل قراراتهم الناجمة عن موقعهم السلطوي قرارات الدولة ... ولذا فسلوك الدولة هو سلوك الذين يعملون باسمها "[1].

وكذلك وضح سنايدر مفهوم وطبيعة أبعاد عملية اتخاذ القرارات الخارجية ،فيصفها بانها العملية التي ينتج عنها انتقاء قرار محدد من بين عدة بدائل يجري تعريفها اجتماعيا وذلك بهدف التوصل مستقبلا إلي وضع معين كما يتخيله واضعو القرارات[2].

وكما يرى سنايدر في اتخاذ القرارات عملية متتابعة المراحل Sequential وتشتمل على عدد من الأطراف المتفاعلين في بيئة قرارية معينة (Decisional Setting) وهذه البيئة القرارية تضم الوحدات المسؤولة عن اتخاذ القرار الخارجي. ونعني بيئة القرار الوضعية الداخلية والخارجية التي يتخذ القرار في نطاقها ، بمعنى هل النظام الذي يعمل في إطاره صناع القرار يستمد توجهاتة الرئيسية من فوق (قائد أو زعيم بارز أو إيديولوجية مهيمنة أو حزب) أم يستمدها من أسفل (الرأي العام ، جماعات الضغط ، تدخل الشخصيات السياسية الممثلة لقوى معينة في المجتمع ...الخ)[3].

إذا فان صانع القرار يتخذ قراره من خلال ادراكة للبيئة التي هي البيئة المحلية من جهة والبيئة الدولية من جهة ثانية .

وهناك عده عوامل تؤثر في الأطراف المتفاعلة في صنع القرار في السياسة الخارجية هي: الدوافع، ومجالات الخبرة والاختصاص ، ونمط الاتصالات المسيطر، وطرق تفسير البيانات التي تتناول العناصر المختلفة للقرار ، الخ. وكل ذلك يحدث في إطار التحديد القائم للوسائل والأهداف ، ومن خلال التفاعلات التي تحدث بين هذه الاعتبارات كلها ينتج قرار السياسة الخارجية في النهاية بصورة أو بأخرى.

لقد تم ربط سلوك الدولة بأنماط سلوك صناع قراراتها السياسية الخارجية ولقد انطلق سنايدر من فرضيته أن السياسة الخارجية عبارة عن محصلة القرارات تتخذ من قبل أولئك الأشخاص الذي يتولون مناصب رئيسية في الدولة [4]. وكما أن حركة صناع القرار تتأثر خصوصا بكيفية إدراكهم (أو تعريفهم) لموقف هذا فضلا عن مجموعة متغيرات داخلية

---

[1] جيمس دورتي ، روبرت بالتغراف ، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية ، ترجمه د. وليد عبد الحي ، الكويت ، كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع ، ١٩٨٥، ص ٣٠٨.

[2] د. إسماعيل صبري مقلد، نظريات السياسة الدولية ، دراسة تحليلية مقارنة، ، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ ، ١٩٨٢م ، ص ١٨٥.

[3] جيمس دورتي ، روبرت بالتغراف ، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، مرجع سابق، ص ٣١٤.

[4] أ.د.مازن إسماعيل الرمضاني، السياسة الخارجية ،دراسة نظريةمرجع سابق ، ص ١١٨.

وخارجية وان عملية اتخاذ القرار تشكل يعد ذاتها أحد المتغيرات الأساسية لفهم القرار السياسي الخارجي الناجم عنها.

ويركز سنايدر في دوافع وخصائص صانع القرار على موضوع الدوافع وراء اتخاذ قرار معين ، إذ اعتادت التحليلات على نسبة القرار إلى الدولة بالرغم من إن دوافع الدولة ليست منفصلة عن دوافع أشخاص صناعة القرار الذين يتحدثون نيابة عن الدولة ويصيغون قراراتها في إطار عقلاني. ويرى سنايدر إن الدوافع جزء من الحركة أو الفعل ولكنها ليست السبب الوحيد ، إذا لا بد من تذكر إن الدوافع لدى صانع القرار قد تكون متعددة من جهة ومتضاربة من جهة أخرى كما إنها قد تكون كذلك بين أجهزة الدولة أو داخل الجهاز الواحد،ثم إن هذه الدوافع الدفينة داخل الفرد والمؤسسة ليست منفصلة عن الواقع الخارجي ،وتكمن الصعوبة في كيفية التعرف عليها ، وهنا يشير سنايدر إلى بعض السبل مثل الشعارات أو البيانات والتصريحات التي يدلي بها الدبلوماسيون أو الزعماء السياسيون،وهي سبل يدركها العاملون معه في تفسالوحدة أو النظام كما يدركها صناع القرار في الدول الأخرى لا سيما المعنى منها بهذه التصريحات .[1]

أما بالنسبة للانتقادات التي وجهت إلى هذا المنهاج في التحليل الدولي، والتي تبرز من وجه نظر البعض إلى عدم كفايته كأداة يمكن توصل إلى وضع نظرية شامنة للعلاقات الدولية، ومن هذه الانتقادات :-

أولا : ان الكيفية التي يعالج بها هذا المنهاج موضوع الدوافع في اتخاذ القرارات الخارجية غير واضحة أو محددة، فسنايدر حاول أن يبحث في تأثير الدوافع الشخصية على عملية اتخاذ القرارات الخارجية، ولكن تتبع هذه الدوافع وإبراز تأثيراتها في مجال اتخاذ هذه القرارات أمر صعب جدا،ولا تعدو أن تكون معالجة سنايدر لهذا الجانب من باب الإسراف في التبسيط.

ثانيا : أن هذا المنهاج لم يتعرض لتحديد نوعية التأثيرات المتبادلة والارتباطات القائمة بين مختلف العناصر والمتغيرات الرئيسية في عملية اتخاذ القرارات الخارجية، فتحديد العناصر والمتغيرات شيء، وتحديد تفاعلاتها وتأثيراتها النسبية شئ آخر.[2]

ومن ناحية أخرى فإن العلاقة بين العوامل الشخصية والعوامل التنظيمية في هذا النموذج من نماذج التحليل ليست واضحة كذلك.

---

[1] جيمس دورتي ، روبرت بالتغراف ، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، مرجع سابق، ص٣١٨.

[2] Stanley Hoffmann – Contemporary Theory in International Relations – op cit, p.52.,

وقد دفع ذلك بعض النقاد إلى القول بأن كل ما يستطيع هذا المنهاج أن يفعله هو أن يتنبأ بأنه تحت ظروف معينة فإن ثمة قرارات أو سياسات معينة تكون أكثر احتمالا من غيرها، وفيما عدا ذلك فإن قدرته على التنبؤ السليم غير موجودة. وبالإضافة فإن قدرة هذا المنهاج تنحصر أساسا في التحليل اللاحق أي بعد أن يتم اتخاذ القرارات الخارجية فعلا وليس العكس، أي التنبؤ قبل اتخاذ القرارات.

ثالثا : أما النقد الآخر الموجه إلى هذا المنهاج فينصرف إلى مصادر البيانات التي يعتمد عليها تحليل قرارات السياسة الخارجية، ففي حالات كثيرة يؤدي عدم وجود بيانات كافية وموثوق بها عن بعض عناصر القرارات الخارجية إلى صعوبة التوصل إلى تحديد تصور واضعي القرارات في بيئة قرارية معينة، أو حصر العناصر التي يؤدي امتزاجها وتفاعلها بشكل معين إلى إنتاج هذه التصورات ومن ثم يبقى التحليل ناقصا.

كما أنه في حالات أخرى يكون من الصعب تحليل تأثير عوامل معينة على واضع القرار مثل مدى ضغط الرأي العام على القرار، أو مدى الضغط الناتج من جهاز اتخاذ القرارات نفسه، أو مدى تأثير بعض القوى الخارجية على أحكام واضع القرار، أو دور القيم في اتخاذ القرار وهكذا.

وربما كانت هذه الانتقادات الموجهة إلى منهاج تحليل العلاقات الدولية في إطار نظرية اتخاذ القرارات الخارجية هي التي دعت سنايدر غلى اقتراح عدة حلول لتلافي نقاط الضعف المذكورة ومن ذلك[1] :-

١-عمل تقسيم أو تصنيف Typology للأهداف السياسية ثم إقامة سلسلة من الافتراضات النظريةHypothesis التي تربط بين النماذج الإجرائية المختلفة في اتخاذ القرارات وبين كل نوع من هذه الأهداف السياسية.

٢-عمل تصنيف لوحدات اتخاذ القرارات الخارجية Decisional units مع ربط كل وحدة بنموذج محدد من نماذج اتخاذ القرارات.

٣-إجراء تحديدات عملية للكيفية التي يتم بها تحليل أثر الخصائص الشخصية لواضعي القرارات الخارجية على أحكامهم وتقديراتهم.

٤-تطبيق هذا النموذج بأبعاده السالفة الذكر على عدد من حالات اتخاذ القرارات الخارجية تحت ظروف مختلفة من تأثيرات البيئة الدولية.

---

[1] صلاح احمد هريدي علي ، تاريخ العلاقات الدولية والحضارة الحديثة ، مرجع سابق ، ص ٣٦.

أخيرا ، ولكي نفهم عملية صنع القرار ،من الضروري أن نتذكر ان اتخاذ القرار لا يعني النهاية ، إذا يبقى صانع القرار يراقب ويقوّم النتائج التي ترتبت على البديل الذي اختاره ليكون قراره الأول ، ويبدأ في إعادة النظر في معلوماته والفرضيات التي وضعها والنموذج النظري الذي من خلاله يتم النظر للبيئة العامة للقرار ثم تعديل القرارات التالية استنادا لكل هذه المعطيات.وإضافة جعل عملية صنع القرار عملية عقلانية بعيده ما أمكن عن الجوانب العاطفية ،بمعنى إن يرتب أو ينظم قيم ومصالح مجتمعه بشكل دقيق ومتزن ، ويدرك المصالح والأهداف من خلال البعد العقلاني ثم يدرك الأهداف بعيدة المدى والأهداف قصيرة المدى بنفس الطريقة [١].

المبحث الثالث:أدوات السياسة الخارجية.

يتطلب تحقيق أهداف السياسة الخارجية استعمال مجموعة من الأدوات وتعبئة مجموعة من الموارد والمهارات المناسبة لتحقيق تلك الأهداف. ذلك أنه بدون توافر تلك الموارد والمهارات يصبح من العسير تحقيق أهداف السياسة الخارجية ما لم يوكل تحقيق تلك الأهداف لفاعل دولي آخر، وحتى في تلك الحالة فان وكول تحقيق الهدف لفاعل دولي آخر يتطلب استعمال مجموعة من الأدوات الدبلوماسية الكفيلة بإقناع ذلك الآخر بتحمل عبء تحقيق الهدف، والواقع أن أهمية أدوات السياسة الخارجية لا ينبع فقط من أهميتها لتحقيق الأهداف، ولكن أيضا من كونها عاملاً مؤثراً في مسار السياسة الخارجية، ومحدداً لمسار ومعالم تلك السياسة. ذلك أن توافر أداة معينة للسياسة الخارجية يعزي باستعمالها لتحقيق الأهداف السياسية الخارجية. فحين تتاح للدولة القوة العسكرية الكافية، فإنها تتجه إلى استعمالها بدرجة أكبر من الدول التي قد لا يكون فيها تلك القوة المتاحة. كذلك فان كثافة اللجوء إلى أداة معينة في السياسة الخارجية يطبع تلك السياسة بطابع معين، ومن ذلك أن تتسم السياسة الخارجية بطابع عسكري نتيجة تكرار توظيف الأدوات العسكرية.[٢]

بصفة عامة فان أدوات السياسة الخارجية تنصرف إلى تلك الموارد الاقتصادية والمهارات البشرية المستعملة في صياغة وتنفيذ السياسة الخارجية، وبينما تشمل الموارد الاقتصادية الموارد الطبيعية والبشرية، فان المهارات البشرية تنصرف إلى المقدرة على أداء بعض الوظائف التي تنطوي على المعرفة والممارسة كقيادة الجيوش والتفاوض الدولي وغيرها.

---

[1] جيمس دورتي ، روبرت بالتغراف ، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، مرجع سابق ، ص ٣٢١.

[2] [2] د. محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، مكتبة النهضة المصرية، الطبعة الثانية ١٩٩٨ ص٩١.

وتقسم أدوات السياسة الخارجية إلى:

الأدوات الدبلوماسية:

وتضم المهارات والموارد التي تستعملها الدولة في تمثيل ذاتها إزاء الوحدات الدولية الأخرى والتفاوض معها بما في ذلك شرح سياستها إزاء القضايا الدولية وحماية مواطنيها وممتلكاتهم في الخارج وتنظيم تعاملهم مع الأجانب. وتعتمد الأدوات الدبلوماسية على توظيف مجموعة من الموارد، وهي شبكة السفارات والقنصليات والمفوضيات وغيرها من أدوات الاتصال الدولي.[١]

الأدوات الاقتصادية:

يمكن تعريف الأدوات الاقتصادية في السياسة الخارجية بأنها المقدرة الاقتصادية التي تستغل بطريق صريح أو ضمني في دعم أهداف هذه السياسة سواء انصرفت هذه الأهداف إلي النواحي الاقتصادية أو السياسية أو العسكرية أو الدعائية.[٢]

وترى بعض الدراسات إن استخدام الأدوات الاقتصادية في تنفيذ السياسة الخارجية خاصة بالدول الرأسمالية والاستعمارية ناسية أن ديلوماسية المساعدات الاقتصادية قديمة قدم نشوء المجتمعات وقد عرفها العالم القديم بسواء في عهد الإمبراطورية الرومانية أو ما بعدها مثل عهد الغرب في الأندلس ولا يمكن فهم التقارب الدبلوماسي الذي تم بين فرنسا وروسيا القيصرية في بداية هذا القرن إلا على ضوء التسهيلات المالية التي قدمتها فرنسا لروسيا.

وأيا كان الأمر فان دبلوماسية المساعدات الاقتصادية أصبحت عنصر هاماً في العلاقات الدولية وتلك الدبلوماسية تكون ثنائية ومتعددة الأطراف.

وان كثيراً من الدول تنادي بمقاطعة المساعدات الأجنبية الثنائية وتفضل مساعدات متعددة الأطراف وإن المساعدات الثنائية ضارة بها ومن أضرارها: [٣]

١- أن الهدف من الديلوماسية الاقتصادية هو اكتساب ود القيادات في الدول النامية ومن هنا يتفشى الفساد وتكثر الرشوة.

---

1 Charles Herman, Instruments Of Foreign Policy, In Ibid .pp.159-161.

2 د. إسماعيل صبري مقلد ، العلاقات السياسية الدولية ، دراسة في الأصول والنظريات، مرجع سابق ، ص ٣٠٣.

3 د. بطرس غالي. د. محمود خيري عيسى، المدخل في علم السياسة، مرجع سابق ، ص ٣٢٧-٣٢٨.

٢- وأن التنافس بين الدول الغنية في ميدان المساعدات قد ينتهي إلى فوضى عارمة تتفشى في الدول المتلقية للمساعدات نظراً لعدم قدرتها على تنسيق تلك المساعدات.

٣-إن المساعدات الأجنبية تحقق المصالح الاقتصادية والسياسية للدول المانحة اكثر مما تحقق مصالح الدول المتخلفة.

٤- إن المساعدات تكون مشروطة غالباً بمعنى أن الدول التي تتلقى المعونة قد تلزم باستيراد كل حاجاتها من الدول المانحة وبذلك تنقلب المعونة إلي وسيلة من وسائل ترويج سلع الدول المانحة ،بل قد ترتبط هذه المساعدات بشروط سياسية وهنا فان الدول المتلقية لها قد تفقد استقلالها ثمنا لتلك المساعدات.

الأدوات العسكرية (الحرب):

تستخدم القوه المسلحة كأداة من أدوات السياسة الخارجية للدول ويتخذ هذا الاستخدام احد مظهرين [1]:

أولا: الاستخدام المادي أو الفعلي للقوه المسلحة في الدفاع عن مصالح الدولة وأهداف سياستها الخارجية .

ثانيا:التهديد باستخدام القوه المسلحة لإجبار الدول الأخرى على الرضوخ والتسليم بأهداف هذه السياسة .

وعلى الرغم من أن الكثير من المواثيق الدولية تحظر استخدام القوة المسلحة في العلاقات الدولية وتنظر إليها على أنها عمل غير مقبول ولا يمكن التسليم بشرعية النتائج التي تترتب على استخدامها أو التهديد باستخدامها ، وعلى الرغم من أن دولا كثيرة في العالم أطراف في هذه المواثيق والتعهدات الدولية ، إلا أن ظاهرة الاعتماد على القوة المسلحة كأداة في السياسات الخارجية هي ظاهرة قائمة ومستمرة . ونجد تنوعاً في مظاهر استخدام القوة المسلحة كأداة في السياسات الخارجية للدول على النحو التالي :[2]

القوه كأداة هجومية : وهو مظهر شائع من مظاهر استخدام القوة المسلحة في العلاقات الدولية وقد ينطوي على انتهاك السيادة الإقليمية لدولة من الدول ، أو الاعتداء على استقلالها السياسي ، أو تغيير الواقع الإقليمي بالقوة ، أو فرض علاقات قوى جديدة وفي إطار يختلف بشكل أو آخر عن الهيكل القائم لعلاقات القوى في مرحلة ما قبل التغيير كما قد تكون وجهة

---

[1] د. إسماعيل صبري مقلد ، العلاقات السياسية الدولية ، دراسة في الأصول والنظريات، مرجع سابق ، ص ٣١٧.

[2] المرجع السابق ،ص ص ٣١٧-٣٢٣.

الاستخدامات الهجومية للقوة للوصول إلى بعض النتائج الاقتصادية التي تعني المصالح القومية للدولة .

القوة كأداة دفاعية : ونقصد بذلك الأسلوب الدفاعي ومعنى ذلك أن الدولة لا تستخدم القوة المسلحة إلا إذا اضطرتها الظروف إلي ذلك إما دفاعا عن نفسها ضد الهجوم الموجه ضدها أو دفعا للتهديد الذي تستشعره لمصالحها .

القوة كأداة للردع : ويميل البعض إلي الاعتقاد بأن الردع الفعال يعتبر افضل بكثير من أسلوب الدفاع مهما كانت كفاءة الدفاع وفعاليته ، وذلك لان الردع الفعال يؤدي إلي إحباط أهداف الهجوم دون أن تتكبد الدولة الخسائر المرتبطة بدخولها في مواجهات عسكرية فعلية مع خصومها.

القوة كأداة للحرب غير النظامية : ويرتبط استخدام القوة على هذا النحو بعدد من العوامل الاستراتيجية والجيوبولوتيكية والسيكولوجية ، فهناك مناطق قد لا تسمح طبيعتها بتطبيق أسلوب الحرب النظامية في مواجهة القوى المعادية ، ولأسلوب الحرب غير النظامية ميزة سيكولوجية بارزة وهى انه يؤثر في معنويات المدنيين الذين يتعرضون لهذا الشكل من أشكال الحرب ، وقد يدفعهم إلي جانب الدولة التي تطبق هذا الأسلوب بنجاح .[1]

الأدوات السياسية الداخلية:

تتصرف الأدوات السياسية الداخلية إلى تلك المهارات والموارد التي تستعملها الدولة لكسب تأييد القوى السياسية الداخلية بشأن التعامل مع قضايا السياسة الخارجية.

ذلك أن مثل التأييد له أثر على السياسة الخارجية يشكل موردا من موارد السياسة الخارجية يقوي من شوكة الدولة في التعامل مع الوحدات الأخرى، ومن ثم، فإن قدرة صانع السياسة الخارجية على التعامل مع مختلف القوى السياسية في دولته واكتساب تأييدها لسياسته وفهمه لحركة النظام وأدواته القانونية والإدارية وقدراته المالية والتنظيمية، وهي من بين الأدوات الهامة التي يمكن توظيفها في عملية السياسة الخارجية.[2]

[1] Herman Kahn, The Arms Race and Some of it Hazarols in fred Sondermann and William Oslon , The Theory and Practice of International Relations, (Prentice Hall, N.J. 1966), pp.368-381.

[2] Charles Herman, Instruments Of Foreign Policy ,In Irbid ,op cit .pp.160.

الأدوات الاستخبارية:

ويقصد بها المهارات والموارد المستعملة لجمع وتفسير المعلومات المتعلقة بقدرات وخطط ونوايا وسلوكيات الوحدات الدولية الأخرى. وتشمل تلك الأدوات المهارات الخاصة بكيفية جمع المعلومات، وتفسير تلك المعلومات، كما تشمل مجموعة من الموارد كأدوات الاستطلاع والتجسس، وأدوات الرمز وفك الرمز وغيرها.

الدعاية:

تعتبر الدعاية من الوسائل والأدوات الفعالة التي تلجأ إليها الدول في تنفيذ سياساتها الخارجية وبعد الحرب العالمية الثانية اكتسبت الدعاية أبعادا جديدة وتنوعت أساليبها بدرجة مذهلة حتى أصبحت أحدى واجهات الحرب الباردة بل وربما كانت أكثر هذه الواجهات أهمية وحساسية وتأثيرا.

وتتصرف الأدوات الدعائية إلى تلك الأنشطة الموجهة إلى التأثير في مفاهيم الأفراد العاديين والنخب غير الرسمية في الوحدات الدولية الأخرى.

والذي ساعد على ازدياد التفاعل بين الدول تحت تأثير النمو في وسائل الاتصال وأساليبه ،وكذلك بسبب انتشار التعليم في العالم ، وهى أمور تضاعف من فعالية الدعاية في التأثير في اتجاهات الرأي العام واتخاذ هذا التأثير وسيلة للضغط على الدول والحكومات الأجنبية في المواقف التي تمس مصالح الدولة التي تقدم هذه الدعايات . وكذلك ظهور مجموعه كبيرة من الدول غير المنحازة في السياسة الدولية ، مما يجعلها هدفا للدعاية التي توجهها إليها الدول الكبرى وذلك بقصد التأثير في ميولها واتجاهاتها السياسية .[١]

إذا فالإدارة الدعائية تهدف إلى حث من توجه إليهم الدعاية على تأييد أو رفض رأي أو سلوك معين كمحاولة إقناع الرأي العام الأمريكي بتأييد المطالب الفلسطينية في الصراع العربي – الإسرائيلي.[٢]

هناك عدة اشتراطات يجب توافرها حتى تصبح الدعاية على اكبر قدر من الفعالية في خدمة أهداف السياسة الخارجية للدولة ، وأبعاد الدعاية الفعالة وهى: البساطة ، قدرتها على جذب

---

[1] د. إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية ، دراسة في الأصول والنظريات، مرجع سابق، ص ٢٨٣.

[2] د. محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، مرجع سابق ، ص ٩٣.

الانتباه وإثارة الاهتمام ، قابليتها للتصديق ، صلتها وارتباطها بالجمهور المخاطب بها، توافقها وعدم تناقضها ،و الترديد والتكرار المستمر لبعض عناصر هذه الدعاية.[١]

الأدوات العلمية والتكنولوجية:

تشمل الأدوات العلمية والتكنولوجية للسياسة الخارجية الموارد والمهارات التي تنطوي على استعمال المعرفة العلمية النظرية، وتطبيقاتها لحل مشكلات معينة. وتتراوح تلك الأدوات ما بين مجرد التبادل العلمي، وبرامج المساعدة الفنية إلى توظيف الأقمار الصناعية لأغراض الاتصال الخارجي، واستكشاف الفضاء الخارجي والمحيطات بالاشتراك مع الآخرين.

أدوات الموارد الطبيعية:

يقصد بالموارد الطبيعية جميع الموارد المتاحة للمجتمع والتي تكون هبة خالصة من هبات الله وليس للإنسان دخل في وجودها. ومن أمثلة تلك الموارد الأراضي الزراعية والغابات، وما تحتويه الأرض في باطنها من معادن وما تظهره من أشجار.

وقد تستعمل الموارد الطبيعية كأداة من أدوات السياسة الخارجية. ومن أمثلة هذه الاستعمالات حظر تصدير البترول العربي إلى بعض الدول الغربية سنة ١٩٧٣، وعرض الرئيس السادات بتحويل بعض مياه النيل إلى إسرائيل سنة ١٩٨٠.

ينطوي تطبيق السياسة الخارجية عادة على توظيف مجموعات مختلفة من تلك الموارد والمهارات، كأن تلجأ الدولة إلى استعمال العمل الدبلوماسي، والضغط العسكري، والسلاح الاقتصادي في آن واحد لتحقيق هدف معين كما حدث بالنسبة للدول العربية أثناء حرب أكتوبر سنة ١٩٧٣.[٢]

---

[1] Norman Padelford &George Lincoin, The Dynamics of International Politics, (The Macmillan Company , New york, 1967) ,pp. 343-345.

[2] د. محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، مرجع سابق ، ص ٩٤.

المبحث الرابع: أهداف السياسة الخارجية:

تدور أهداف السياسة الخارجية حول عدد من الأهداف الأساسية منها [١]:

أولا:حفظ استقلال الدولة وأمنها: وهذا يعني الحفاظ على وجود الدولة self-preservation وتدعيم أمنها بأقصى ما تسمح به إمكانيات الدولة سواء منفردة أو مضافاً إليها جانب من قوة الدول الأخرى. ويرتبط بهذا الهدف ضمان حرية حركة الدولة في المجالين الداخلي والخارجي، والحفاظ على الكيان الإقليمي وعدم التفريط فيه مهما بلغت الضغوط، علاوة على حماية الأنماط القيمة، والنظم السياسية، والاجتماعية، والمكاسب المادية للسكان ضد كافة التهديدات الخارجية. وهكذا يبدو هدف حفظ استقلال الدولة وأمنها له طابع دفاعي أساساً، غير أن عدم وضوح كثير من الحدود الدولية، واختلاف تصورات النخب السياسية لما يدخل في نطاق هذا الهدف يسمح بتفسيرات متناقضة، ومن ثم قد نجد بعض الدول تشن الحروب بدعوى حماية استقلالها وأمنها.

ثانيا:المساهمة في تحقيق الرفاهية الاقتصادية: فكل دول العالم بلا استثناء تسعى لتوفير المستوى المعيشي المطلوب لشعوبها، وكثيراً ما ينظر إلى الثراء المادي على أنه مؤشر لنفوذ الدولة في المجتمع الدولي، وهذا حالة تزيد من هيبة الدولة عالمياً وترضى الكبرياء الوطني لها، فزيادة الثراء يرتبط باستقرار الدولة وبناء قوتها وهيبتها، ونتيجة لهذا أصبح البحث عن مصادر الثروة هدفاً رئيسياً من أهداف السياسة الخارجية للدول، ويتم الحصول عليها إما عن طريق التوسع على حساب دول أخرى باحتلال إقليم دولة أو ضم جزء من إقليمها، أو من خلال العلاقات الاقتصادية، والتجارية التي تنشأ بين الوحدات الدولية، وهذه العلاقات قد تكون متكافئة، أو غير متكافئة طبقاً للشروط التي تخضع لها هذه العلاقات، وهي شروط تعكس الوزن النسبي لأطراف العلاقة ودور كل منها في المجتمع الدولي.

وثمة ظواهر شهدها الساحة الدولية الراهنة تكريس الأبعاد الاقتصادية الخارجية، ومن هذه الظواهر عدم العدالة في توزيع مصادر الثروة بين الوحدات المكونة للنظام الدولي، وتباين هذه الوحدات من حيث معدلات التنمية، والتطور الاقتصادي، والاجتماعي، والسياسي، وتفاقم الهوة بين الدول المتقدمة، والدول النامية مما يولد القوة الدافعة للعمل من أجل تضييق هذه الهوة أو مع الأقل الحيلولة دون زيادتها [٢]

---

[1] ودودة بدران "تخطيط السياسة الخارجية، دراسة نظرية تحليلية، السياسة الدولة، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، عدد ٦٩، يونيو ١٩٨٢، ص ٧٠-٧١.

[2] Kobert L. Rothstein, The Weak in the World of The Strong: The Developing Countries In the International Systems, (New York: Columbia Universitypress, 1977) , P. 105.

ثالثا:تدعيم هيبة ومكانة الدولة في المجتمع الدولي: فالسياسة الخارجية لأي دولة تهدف في التحليل النهائي إلى تدعيم هيبة ومكانة الدولة وخلق سمعة طيبة لها في المجتمع الدولي بما يعنيه ذلك من احترام شعاراتها والتجاوب مع أهدافها وأخذ وجهات نظرها بعين الاعتبار، وزيادة مكانة الدولة في المجتمع الدولي يمكن أن تساعد على تحقيق أهداف أخرى تسعى الدولة إلى تحقيقها.

رابعا:أهداف أيديولوجية: كأن تهدف السياسة الخارجية إلى نشر مجموعة من القيم والمبادئ في المجتمع الدولي أو الدفاع عنها، والأيدلوجية كهدف من أهداف السياسة الخارجية لدولة ما تمثل دلالات ترتبط بواقع الدولة الاقتصادي، والسياسي، والاجتماعي فهي تستخدم في عملية التعبئة الجماهيرية في الداخل وكسب الأنصار في الخارج مما يخلق ظروفا مواتية في البيئة الداخلية والخارجية تهدف من ورائها الدولة التي تتبنى تلك الأيدلوجية إلى تحقيق مصالح معينة لها، وتتضح أهمية هذا الهدف بشكل خاص إبان الحرب الباردة بين المعسكرين الاشتراكي والرأسمالي.

وهناك من يرى أن أهداف السياسة الخارجية إنما تدور رأساً حول هدفين رئيسيين هما: حفظ استقلال الدولة وأمنها، وتحقيق مصالح الدولة الاقتصادية. وأن سائر الأهداف إنما تعبر عن خلط بين الهدف والوسيلة أو حالة خاصة من حالات الهدفين السابقين [١].

غير أن الأهداف مهما كانت عظمتها وأهميتها تظل مجرد رغبات أو تصورات نظرية ما لم يتم الانتقال بها إلى مرحلة الوجود الفعلي عن طريق تخصيص قدر من الموارد ووضع الخطط لتحقيقها [٢] مع مراعاة أن حجم الأهداف إذا لم ترتبط بحدود الموارد والقدرات فإن النتيجة هي أزمات في السياسة الخارجية يمكن أن تقود إلى تغيير السياسة الخارجية [٣].

---

[1] أحمد يوسف أحمد، محمد زيارة، مقدمة في العلاقات الدولية، القاهرة، مكتبة لأنجلو المصرية، ١٩٨٥ ص ٩٧

[2] Arnold Wolfer, “The tools of Foreign Policy”, In: Arnold Wolfers, (ed). Discord and Collaboration: Essay in International Politics (Baltimore: John Hopkins University Press 1962), P . 71

[3] Bahgat Kornay and Ali E. Hillal Dessoki, “A Literature Survey and a Framework For Analysis, in : Bahgat kornay and Ali E. Hillal, (eds), The Foreign Policy Of the Arab Status (Boulder and London : Westview Press P. 1984), P. 13.

الفصل الثاني : عملية صنع القرار في السياسة الخارجية العُمانية.

أن السياسة الخارجية العُمانية كانت مفهومة على أساس أن الدولة لم تكن معروفة في العالم وكانت مغلقة وكان هناك هدف مهم وهو التعريف بالدولة في العالم كله.

وكما كان هدفها هو أنه يكون للسلطنة حدود معروفة كونه يوجد مشاكل حدودية بين دول صديقة في منطقة الخليج ،ولهذا أرادت السلطنة أن تكون حدودها معروفة ومفهومة لدى الجميع .

ولقد تطورت جهودها وأصبحت حدودها واضحة مع اليمن وإيران والسعودية والإمارات وحدودها اليوم لم تكن موجودة في السبعينات.

وبعد السبعينات وفي بداية عام ١٩٨٠ اتخذت السلطنة قراراً مهما جدا في سياستها الخارجية وهو أن سياستها لن تكون على المستوى العربي فقط بل مع العالم كله، فلم تكن سياستها عربية فقط بل سياسة عربية ،وفي نفس الوقت سياسة غربية، سياسة شرقية ،سياسة أفريقية ،وسياسة آسيوية ليؤكد أن السلطنة اتخذت خطوات كثيرة في سياستها مع كل دول العالم.

وعلى الرغم من أن التفهم كان موجوداً في السبعينات مع الدول الخليجية، حيث كانت العلاقات العُمانية الخليجية على مستوى الأخوي الجيراني. بل كانت على مستوى مجلس التعاون أولا و كان هناك تفهم أن للسلطنة دوراً في شبه الجزيرة العربية وفي مجلس التعاون، وتطور دور السلطنة في الفترة بين ١٩٨٥ و ١٩٨٩م، أي أول جلسة للمجلس التعاون في مسقط توضح الدور العُماني في منطقة الخليج. وكان هذا الدور مفاده أن الأمن الخليجي مهم بالنسية لسلطنة عُمان[١]

المبحث الأول :عامل الشخصية في صناعة القرار السياسي العُماني:

مر فكر المشاركة السياسية في سلطنة عُمان ، بنقلتين مفصليتين ونوعيتين أساسيتين ،أولهما اعتلاء السلطان قابوس بن سعيد سدة الحكم في سلطنة عُمان،وثانيهما ارتفاع وتيرة التجاوب الشعبي مع تطلعات السلطان ومع سعيه لدفع البلاد نحو مستويات أفضل من التحديث والتطور كان على رأسها زيادة مساحة المشاركة الشعبية في القرار السياسي العام.

لقد كانت النقلة في مسار العملية السياسية العُمانية من مواقع العمل المتأرجح بين التفرد إلى حقيقة المشاركة الواسعة من قبل قطاعات عامة وواسعة في الدولة، من أهم الإنجازات التي

[١] د. جوزيف كيشيشيان، رؤية من الخارج ،بعض مميزات السياسة الخارجية (الاستقلالية في حماية المصلحة الوطنية)، محاضرات الدورة الثالثة عشرة ، سلطنة عُمان، وزارة الخارجية ، المعهد الدبلوماسي العُماني ، ص ٣٤

حققها السلطان قابوس للسلطنة ، التي كانت تعد من الدول المتأخرة في انتهاج الأسلوب الديمقراطي الحديث.

وجاءت دراسة عامل الشخصية في القرار السياسي للدولة رغم أهميته إلا أنه كان موضوعاً لجدل الكثير من الأفكار المتناقضة أو المتضادة أو المختلفة على الحد الأدنى على أساس أن القادة يتغيرون بينما من المفترض أن تكون السياسة إنما يعمل في نطاق بيئة داخلية وخارجية تفرضان وجودهما على العمل السياسي وعلى السياسة الخارجية بشكل خاص وهذا ما قاله "الواقعيون"[١] بينما رأى أصحاب المدرسة "السلوكية " أن السياسة الخارجية ما هي إلا امتداد للسياسة الداخلية وهذا يعني أن مستوى صانع القرار هو أقل من مستوى الدولة بشكل عام وأن القادة هم أطراف هامون في النظام السياسي وبالتالي فإن شخصية القائد هي عامل أساسي في صنع القرارات الخارجية ولذا لكي نفهم السياسة الخارجية أو السياسة العامة للدولة أو العمل السياسي الجاري فيها فلا بد من دراسة شخصية العامل القيادي وهذا ما أخذت به معظم النظريات السياسية في عالمنا المعاصر وقد انطلقت من ثلاثة محاور تمثلت في: [٢]

*التركيب النفسي والصحي والفكري للشخصية.

*التنشئة الاجتماعية والسياسية.

*البيئة العامة الداخلية والخارجية للدولة.

وأن طبيعة نظام الحكم تؤثر بصورة مباشرة أو غير مباشرة في صياغة شخصية القائد وبالتالي تجعله مؤهلاً لاتخاذ القرار السياسي في النظام الليبرالي نرى يملك قدرات كالذكاء وقوة الشخصية والحضور ولديه القدرة على مخاطبة الرأي العام واستمالته إلى جانبه.

وتقوم فلسفة هذه الأنظمة على وضع صيغ محددة تسير عليها الحياة السياسية ويأتمر بها القادة ومن ذلك وجود برلمانات نشطة ومعارضة رسمية قوية تحسن المراقبة وعند الخروج عن هذه الصيغ يتعرض رجل الدولة للمساءلة.

وأما في الأنظمة الديكتاتورية فإن تبادل السلطة يكون صعباً وبطيئاً ،ومحكوماً بظروف طارئة ،واستثنائية لذا فإن الشخصية القيادية في هذه الأنظمة تندمج تماماً في السلطة ولن تعود هناك قدرة على التمييز بينهما.

---

[1] Hans Morgenthau, Politics Among nations,Alfred Knoph, Newark, 1967, pp.4-25 1

[٢] موسى محمد طويرش، رجل من الدولة في العالم الثالث ودورة في السياسة الخارجية، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد الدراسات القومية والاشتراكية، الجامعة المستنصرية، بغداد، سبتمبر ١٩٨٩م ، ص ١١

وفي الأنظمة العسكرية ذات العقلية الاستيطانية أو الاحتلالية فإن الثورات الشعبية المناوئة غالباً ما تولد قيادات ذات كفاءة متميزة تستطيع فرض سيطرتها إذا ما تسلمت السلطة، ولكن الخوف منها يأتي إذا ما تغدو معتده بإنجازاتها وبالتالي تغدو صورة أخرى من الديكتاتورية.

وكما ركزت المدرسة السلوكية على مرجعيات متعددة لتصنيف الشخصية السياسية للقائد فمنها ما كان اعتمادا على الشرعية فأفرز ذلك القائد التقليدي الذي جاء من مرتكزات السن أو المكانة الاجتماعية أو المركز الديني ،والقائد الملهم الذي فرض نفسه بكفاءته الذاتية والقائد الشرعي الذي جاء نتيجة مخرجات شبكة من المؤسسات المبنية بصورة شرعية.[١]

وكما أن القادة يكونون إما براجماتيين عقلانيين أو أيدلوجيين أو ثوريين أو ديمقراطيين جاءوا نتاج عملية سياسية متكاملة، أفرزتها ذهنية اجتماعية اعتمدت التعددية والمشاركة السياسية الواسعة أو قادة مصلحين عادة ما يكونون أصحاب فكر رفيع يبحث عن المصلحة العامة للدولة.

ولذلك فإن النظام السياسي العُماني في حقيقته يدار بصورة شورية جاءت مكوناتها من مخزون الموروث الديني الملتزم على مستوى الفكر ومن معتقدات العادات والتقاليد العُمانية التي تحفظ كرامة الفرد كجزء من المجتمع له أهميته مهما انتزعت منه المؤهلات المادية أو الوظيفية أو الوعاء العائلي أو القبلي ،وهذا فإن شخصية القائد في النظام السياسي العُماني، مساحة واسعة من العمل في سبيل النهوض بالدولة العُمانية وذلك للإحساس التام لدى القيادة العُمانية أنها جزء من هذا الشعب إلا في أنها تحملت المسؤولية الأولى في إدارة الدولة وإدراك الشعب أن العقد الاجتماعي الذي قام بينه وبين القائد جاء برضاه ومن أجله.

المطلب الأول : الكاريزما السياسية للسلطان قابوس:

يسعى كل قائد سياسي في أية دولة ،إلى اتخاذ قرار يوصله إلى صياغة مقبولة بين عدة بدائل منافسة ،تهدف إلى تحقيق المصلحة العامة ،وترضي الأمة .وتكون شخصية القائد عادة مكونة من مدخلات عدة بعضها موروث وبعضها مكتسب . والسلطان قابوس ،كقائد دولة ،وهو صاحب شخصية سياسية منفتحة أخذت بأسباب الحداثة ،والتواصل مع متغيرات العالم الجديد وتطوراته .وقد تكونت من عدة مدخلات نذكر منها:

---

[١] محمد بن مبارك بن علي العريمي، تطور نظام الشورى في سلطنة عُمان من عام ١٩٨١-٢٠٠٠، رسالة ما جستير، قسم العلوم السياسية، الجامعة الأردنية، نيسان ٢٠٠٢ ، ص ٨٥

أ:ولد السلطان قابوس بن سعيد ،في المنطقة الجنوبية من عُمان "ظفار"وهي منطقة جبلية تطل على البحر ،وعادة ما يكون أهل هذه المناطق ،رجالاً شجعاناً ينزعون إلى القيادة ويشدهم العلو،وتكون نفوسهم صعبة المراس ،صعبة الخضوع للمحتل أو الغريب.

أما القرب من البحر ،فقد خلق من هؤلاء رجالاً ،يحبون المغامرة ،ولا يخافون المجهول يميلون إلى الاتصال بالآخرين ،تغمرهم دائماً صفة إشراك من معهم في قراراتهم إدراكا منهم أن التفرق دائماً يغرق السفينة.

ب:ينحدر السلطان قابوس –وهو السلطان الثامن –مباشرة من الإمام أحمد بن سعيد المؤسس الأول لأسرة آل بو سعيد عام ١٧٤٤ م .[1]والإمام أحمد ،هو الأكثر احتراما ،وإجلالاً في عُمان ،وقد اشتهر عنه أنه رجل مقاتل وإداري محنك ،و قد عمل ما في وسعه حتى وحد البلاد العمانية ،وأنهى حروباً أهلية عصفت بالدولة ومزقتها ،وقد تأثر السلطان قابوس بالقراءة التاريخية لأجداده ،وأخذ منهم الكثير من الصفات القيادية.

ج كان للتعليم في عُمان أثره في تكوين شخصية السلطان قابوس .حيث تلقى دراسته على أيدي رجال علم عمانيين،آمنوا أصلاً بالتساوي بين الناس ،وغرست في نفوسهم محبة الآخرين واحترامهم . وقد كانت هذه السنوات المبكرة أساساً هاماً ،في بناء فكر السلطان قابوس ومذهبه الاجتماعي والسياسي.

د : أما التعليم في الخارج ،فقد كان في المدارس البريطانية التي اشتهرت بالانضباطية وبعدم التمييز بين الطلاب اعتمادا على المركز الاجتماعي أو المالي أو السياسي ،فبدأ بمدرسة "سافوك"،حيث درس جلا له فيها لمدة سنتين ،انتقل بعدها إلى أكاديمية "ساند هرست " .وهي مدرسة تعلم فيها الانضباطية ،والعيش العسكري الصعب .و قد تلقى "الطالب قابوس " دراسة جادة ، ساهمت في اكتمال بناء تكوينه الفكري ،وإعداده النفسي والجسمي ،خاصة وأنه بدأ يتلقى معاملة "الرجل "في كلية عرفت بأن على من يدخلها بذل جهد هائل ،وأن يبدي تحملاً،فالحياة فيها شاقة وصعبة .كما عرف عنها صرامتها حيث اشتهرت كما ذكرنا بقلة اعتبارها لخصوصيات الطلبة ،إلا أن ذلك أفاد المنتسبين إليها بأن تخرجوا منها ،وقد اكتملت فيهم الشخصية القيادية ،لقد

---

[1] فاضل محمد عبد الحسين جابر ،عُمان في عهد الإمام أحمد بن سعيد ١٧٤٤م، ١٧٨٣ م دراسة في التاريخ السياسي الحديث ،الطبعة الثانية ،عمان :وزارة الإعلام ، مسقط ١٩٩٤، ص١٣.

تعلم السلطان قابوس من "ساند هرست " ومن الحياة الاجتماعية في الخارج:[1] ١-أن سلطة القائد الحاكم لا تأتي قطعا ًبوسائل القهر والتسلط أو الاستخدام المتهور للصلاحيات المعطاة له .

٢ – أن القوة العسكرية للدولة هي إحدى مظاهر هيبتها ومصدر أمنها وسلامتها

٣-أن تعامل الكنية معه "كطالب عسكري "منزوع الخصوصية ،جعلت منه شخصاً متمسكاً بكونه فرداً مواطناً عاملاً في تجمع اسمه "دولة "،أفرزت الموروثات الحضارية للسلطان ليكون الرقم الأول فيها .ولم يكن يؤمن بأن هذا المركز يعطيه من الإمتيازات ،أكثر مما يعطيه متهجاً أن يكون مخلصاً في خدمة وطنه .ولذا فقد آمن أنه من عُمان كلها ولعُمان كلها ، يعمل بكل جهد في سبيل بناء الدولة ،دون الألتفات إلى ألذات أو الشخصية في العمل العام.

٤-لقد تأثر السلطان بالحياة المتحضرة في الدول المتحضرة التي زارها ،وأعجب بالممارسة الديمقراطية البريطانية وغيرها ،وخاصة حرية الرأي ،وتوسيع قاعدة المشاركة السياسية .

٥ – لقد كان لخدمته العسكرية الفعلية في كتيبة "الكاميرا ونيا نز"الأولى في ألمانيا الغربية أثر كبير في ترسيخ ما تعلمه في الكلية من انضباطية واقتدار على مواجهة الظروف الصعبة .

هـ:لقد كان لوالده أثر كبير في تكوين شخصية القائد الشعبي في نفسيته،سواء في تركيزه على تعليمه الديني ،أو في إرساله إلى معظم أقطار العالم،حتى يرى بنفسه كيف تكون الدولة الحديثة القوية .لقد تعمق السلطان قابوس في دراسة الدين الإسلامي ،وكل ما اتصل بحضارة بلاده وشعبه .وكان لإصرار والده السلطان سعيد بن تيمور على دراسة الدين ،والتاريخ ،وثقافة بلاده ،عظيم الأثر في توسيع مداركه ،ووعيه بمسؤولياته تجاه شعبه والإنسانية[2]

و:رسوخ فكرة انه لا ينتمي لمنطقة معينة بل لعمان كلها ،وهذا ما انعكس على من استلم سلطنة في عُمان سواء على المستوى الضيق أو العام .

ز:لقد تولى السلطان قابوس الحكم في عُمان ،وهي ذات عائدات متواضعة ،الأمر الذي حثه على ضرورة البدء بتنفيذ مشاريع كبيرة لتنمية البلاد ،أهمما الإصلاح السياسي والاجتماعي.

يلاحظ أن جلالة السلطان قد أولى موضوع الاتساق المعرفي اهتماما بالغاً فهو يقول : "من غير المحمود أن نعمل شيئاً ثم نتراجع عنه والواجب أن يمشى الإنسان خطوات إلى الأمام وثبات أما أن يمشي خطوة ثم يرجع خطوة إلى الوراء فستكون محسوبة عليه ونحن لا نريد أن نعمل شيئاً فقط للرياء والسمعة ...هذا لا نعمله أبداً [3]

---

[1] محمد بن مبارك بن علي العريمي ،تطور نظام الشورى في سلطنة عمان ، مرجع سابق ص٨٧ .

[2] المرجع السابق ص٨٨

[3] حديث السلطان قابوس بن سعيد مع رئيس تحرير الخليج الإماراتية،١٩٨٦\١١\١١

أما الواقعية فقد كانت السمة الواضحة لشخصية السلطان ،"نحن أناس واقعيون ما عندنا لف ولا دوران [١]

ط–تما هت صفة الإنسان المعرفي في شخصية السلطان قابوس بجدية الدراسة ة التخطيط إذ يقول :"وتؤثر أسلوبنا الواقعي في التفكير والتطبيق بعد أن أثبتت مسيرتنا صحة وجدواه ولا نخطو خطوة الإ بعد دراسة عميقة وقناعة تامة" وحين نمارس العمل فإننا نراقب ونرى النتائج[٢]

ي –لقد أضفت الصفات الشخصية والتربية الرصينة على قرارات السلطان قابوس ،كثيراً من الحكمة والتعقل والوسطية والفصاحة في منهج السياسة الخارجية.

ك–إن من الصفات الهامة التي اتسمت بها شخصية السلطان قابوس،هي ذلك القدرة والجلد على متابعة التفاصيل والإحاطة والإشراف الشاملين في العمل الإداري والحكومي والعسكري.

ل–لقد عززت الحزمة الثقافية التي تلقاها السلطان قابوس في نشأته الأولى صفة الصراحة ،والشفافية ،والمكاشفة الصادقة ،وهذه أطر حددت تصرفات صانع القرار العماني ،"إذا كان لي أن أقول بالحقيقة فإنني أقول :إن طريقنا هي طريق الصراحة ،وهنا في جميع معاملاتنا نتوخى الألف وندور ،وأن نكون صريحين ،ولو أن هذه الصراحة تجلب لنا بعض المتاعب[٣]

إن مجموعة هذه المدخلات وغيرها ،قد جعلت السلطان قابوس يبحث وبكل وعي وحرص عن أي وسيلة تمكن عمان من الانتقال إلى الدولة الأفضل .وقد أدرك منذ وعيه الأول أنه كلما توسعت جائرة المشاركة السياسية والاجتماعية في الدولة ،كلما استقرت وكلما التف المواطنون حول قيادتهم التي يجب أن تتصرف ابتداء من منطلق التعاقد الاجتماعي ،وهذا ما جرى عليه الأمر فأطلق الدعوة إلى ٔنشاء المجلس الاستشاري ،و من ثم مجلس الشورى ومجلس الدولة.

المبحث الثاني :كيفية صياغة قرارات السياسة الخارجية العُمانية:

القرار السياسي هو خلاصة لاختيار ما من بين عدة خيارات انه تعبير عن سلوكية الدولة اتجاه محيطها الخارجي والقرار لا تظهر أثاره الإ من خلال أجهزة لها الصلاحية للقيام بهذا الغرض ويستلزم وجود مؤسسات قادرة على الاضطلاع بهذه المسؤولية في المجال الخارجي ،وتمر عملية صناعة القرار بمراحل رئيسة ثلاثة [٤]:

---

[1] د.سعد أبو دية ،السياسة الخارجية العمانية في عهد السلطان قابوس ١٩٧٠ –١٩٩٨ ،دار البشر ،عمان ط١ ١٩٩٨ م ص[٢٤-٢٥]

[2]خطاب السلطان قابوس بن سعيد في ١٩٨١١١١١٣م

[3] صحيفة البلاد السعودية ، ١٩٨٧/١/٧،ص٣٥.

[٤] جمال علي زهران ،السياسة الخارجية لمصر،(١٩٧٠ –١٩٨١)،مكتبية مدبولي القاهرة ، ١٩٨٧ م ، ص [١٩٢]

أولاً:مرحلة إعداد القرار :

حيث يتم تعريف الموقف المطلوب التعامل معه واتخاذ اليادرة من طرف صانع القرار ويتم التخطيط لذلك بناء على جمع البيانات والمعلومات والتأكد من مصداقية هذه المعلومات ،وترتيب ذلك بين القائمين على صنع القرار .

ثانياً:مرحلة اتخاذ القرار:

حيث صانع القرار على اختيار أحد البدائل من بين عدة بدائل مطروحة أمامه وهذا يتوقف على حنكة صانع القرار،وقدرة وحدة تفكيره وادراكه للموقف الذي يتعين عليه اتخاذ قرار بشأنه حيث يصبح القرار في صيغته النهائية أي صيغة التنفيذ.

ثالثاً:مرحلة تنفيذ القرار:

وهي من اختصاص أجهزة السلطة التنفيذية التي تستقيل القرار المتخذ بالفعل لتنفيذه في الواقع العملي وهذا يعتمد على كفاءة جهزة التنفيذ وقدرتها على التجاوب مع متطلبات القرار.

إن المراحل الثلاثة لعملية صنع القرار هي مراحل متكاملة ومتداخلة وتشكل في مجملها هيكلاً واحداً لصنع القرار[1]سواء كان هيئة معينة أو شخصاً مسؤولاً رسمياً يكون له الفصل النهائي في كافة مسائل السياسة العامة.

إن عملية صنع القرار تدخل ضمن وظيفة هذه الهيئة أو المسؤول الرسمي وتعبر عن سلوكية الدولة في مجال السياسة الخارجية وعلى صعيد أخر تجد صانع القرار نفسه مضطرا عند اتخاذ القرار مراعاة الصبغة الفنية التي يتولد عنها القار وعادة ما تهم مجالات أخرى غير مجالات السياسة الخارجية كمراعاة الميزانية والمؤسسات ذات المصلحة المباشرة بهذا القرار كبعض الوزارات (الدفاع –المالية والداخلية والتجارة)وبهذا يصبح القار بصيغته النهائية قرار مؤسسة من مؤسسات الدولة ولكن صانعه شخص أو نخبة من الأشخاص .

وهذا ما تحدده طبيعة المرحلتين الأولى والثانية لصناعة القرار حيث يتجلى دور قائد البلاد ورئيس السلطة التنفيذية فيها.[2]

ففي سلطنة عمان ،إن السلطان هو صانع القرار الرئيسي في السياسة الخارجية وبذلك فإن المرحلتين الأولى والثانية تدخل ضمن اختصاصه ،ووفيما يخص تنفيذ القرار السياسي الخارجي وهي المرحلة الثالثة لاتخاذ القرار حيث تختص مؤسسة من مؤسسات الدولة بهذه المهمة ذات

---

[1] المرجع السابق ص١٩٣.

[2] بيير ، نيوفان وجان باتيست دوزريل ، مدخل الى تاريخ العلاقات الدولية ، ترجمة فايزكم ، نقش–منشورات البحر الابيض المتوسط باريس ١٩٨٢ –ص٥٥٢

الطابع الخاص الذي يميزها عن غيرها من الشؤون العامة ،ذلك أن صانع الأعمال السياسية التي تقوم بها المؤسسة حيث تعد وزارة الخارجية التي تتكلف بالعلاقات الدولية همزة الوصل بين الدولة والدول الأخرى وبها أجهزة قادرة على القيام بتنفيذ القرار السياسي على أكمل وجه خاصة على الصعيد الخارجي الذي يتطلب شروطاً متميزة في حسن التنفيذ والإيصال والتجاوب مع تطور الأحداث .

إذ أن الصيغة التنفيذية للسياسة الخارجية تصبح على صورتها العملية بعد مرورها بعملية مركبة[1] للقرار السياسي الخارجي الذي يمد من مؤسسة مصدر القرار إلى أن ينفذ على صعيد الأجهزة والمؤسسات العاملة في ميدان السياسة الخارجية ،ولهذا تجد أهمية دور السلطة التنفيذية الذي يعتبر مصدر صنع القرار السياسي للدولة ،فهو الحريص على إيجاد المعايير الأكثر عقلانية [1]في تحديد مضمون القرار السياسي الخارجي .

ففي سلطنة عمان يظهر دور صانع القرار السياسي الخارجي أكثر وضوحاً من خلال التوافق في أصول وقيم ومعتقدات المسؤول عن اتخاذ القرار وبين البيئة الداخلية بمكوناتها الاجتماعية والتاريخية والحضارية ،والاقتصادية والسياسية ،التي يتبناها المجتمع العماني ،وهذا ما ينتهي دائماً إلى قرار واقعي يعزز دقة اختيار سياسات وطنية صائبة ،ويقلل الصعاب تمام وضع البدائل التي يقتضي منطق الأحداث بتحليلها وتقييمها.

المبحث الثالث:دور الخطاب السياسي في صنع القرار السياسي الخارجي العُماني:

أولا : الخطاب السياسي

يحتل الخطاب السياسي مكانة بارزة في تحديد عملية صنع القرار السياسي الخارجي العُماني و يتجلى من خلاله مضمون القرار وأبعاده التي يرمي إليها حيث تتجدد على ضوئه معالم السياسة الخارجية لسلطنة عُمان والتي تعكس في نهاية المطاف مدى مصداقية السياسة الخارجية العُمانية، النابعة من عقلانية اتخاذ القرار السياسي الخارجي وفق معايير مدروسة ومتزنة تعكس سلوكية سلطنة عُمان اتجاه محيطها الخارجي.

ومن خلال الخطاب السياسي تحدد لنا المبادئ والأسس التي تقوم عليها فلسفة النظام السياسي العُماني في مجال السياسة الخارجية. والقيم السائدة في المجتمع العُماني.

---

[1] د.ناصيف يوسف حتي ،النظرية في العلاقات الدولية ،مرجع سابق ص١٥٧

ويعبر الخطاب السياسي عن أهداف واختيارات السياسة العامة ومنه يمكننا تلمس مراحل تطور هذه السياسة داخلية كانت أم خارجية وفقاً لمجريات الأحداث والتغيرات التي قطعتها سلطنة عُمان، في هذه الفترة من حياتها، وهذا ما جعل الخطاب يحظى بمكانة مرموقة ، فضلاً عن كونه يشكل في نفس الوقت لغة الحوار والمصداقية في ممارسة الحكم.

وان توعية القرار تعتبر من بين الأنشطة الأكثر رقياً لرجل السياسة وإحساسه بجسامة المهمة الملقاة على عاتقه، لأن هذا العمل يعكس شخصية وحنكته السياسية، فمهما كانت المهام التي يقوم بها على كافة الأصعدة والنشاطات اليومية التي يمارسها تبقى ثانوية، بالمقارنة بمهمة اتخاذ القرار [٢].

إن القرار السياسي، سواء على الصعيد الداخلي الذي يهم السياسة الداخلية، أو على الصعيد الخارجي والذي يهم السياسة الخارجية، فإنه يرتدي طابعاً هاماً بالنسبة للمجتمع والظروف التي اتخذت فيه.وإن للقرارات المتخذة في إطار السياسة الخارجية شكلاً خاصاً بها بالرغم من التشابه والربط الوثيق ذات الطابع الداخلي التي يسلكها القرار السياسي عبر مراحله المختلقة أثناء تطبيقه [٣].

إن السياسة الخارجية تقع في الدائرة التي يسميها ريمون آرون "بالسلوكية التنافسية" [٤] إذ توجب دائماً تحديد النتائج قبل أن تنفذ قراراً أياً كان. وإن ممارسة السلطة تكمن في تفسير وتنفيذ القرارات وتخويل البعض من السلطات أو كلها إلى أحد التابعين أو المسؤولين العاملين في إطار تنفيذ السياسة الخارجية . [٥]

ولقد ازدهر دور الخطاب السياسي من خلال الوقائع والأحداث العامة التي عرفتها البلاد منذ فجر النهضة المباركة حتى اليوم، كما ازدهر دوره أيضاً من خلال تشييد وتدعيم السياسة التي تقوم عليها سلطنة عُمان، فبلغ الخطاب السياسي هذه الدرجة من الارتقاء وتبوأ وظيفة أساسية وفعالة في تسيير شؤون البلاد، ويتناول كل ما له من صلة بأحوال الدولة وشؤونها العامة من سياسة داخلية وخارجية ، وكل ما يتصل بالحياة الاقتصادية والاجتماعية وبهيكلة إدارة شؤون الدولة ، ووظائفها ومهامها المتطورة والمتشعبة.[٦]

---

[1] اسماعيل صبري مقلد ،العلاقات السياسية الدولية ، دراسة في الاصول والنظريات ،مرجع سابق ،ص٣٧٤

[2] مرسيل ميرل ، سلسلة آفاق دولية ، جروس برس ، ترجمة خضر خضر ، باريس ١٩٩٠ ، ص ٧٨

[3] إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية ، مرجع سابق ،ص ٣٧٣ ..٠

[4] مرسيل ميرل ، سلسلة آفاق دولية ، مرجع سابق ص ٧٩

[5] علي محمد شمبش ، العلوم السياسية ، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، طرابلس، ليبيا ، ١٩٨٨ ، ص ٣٦٥.

[6] قيس بن سالم بن علي آل سعيد ،السياسة الخارجية لسلطنة عُمان ،الفكر والواقع، رسالة لنيل دبلوم السلك العالي (ماجستير) علاقات دولية ، المدرسة الوطنية للإدارة العمومية الرباط ١٩٩٢، ١٩٩٣م ، ص ٨٣-٨٤.

وترتيباً على ذلك وأمام التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وما تواجه سلطنة عُمان من تحديات العصر في مجالات التنمية والبناء والتقدم والازدهار، وما تختاره لنفسها من التزامات وطنية إزاء المجتمع الدولي والحضارة الإنسانية المعاصرة، فإن الخطاب السياسي قائم على أسس ومبادئ ثابتة وواضحة تمثل في جوهرها مرتكزات ومنطلقات فكرية وتظرية تجسد مقومات النظام الاجتماعي بسلطنة عُمان. حيث جعلها نموذجاً حضارياً تصنفها في مصاف الدول الحديثة بمؤسساتها.

إن مصداقية الخطاب تعكس حقيقة أصالة فكر صاحبه فالخطاب من حيث محتواه لا بد وأن يكون واقعياً يتناسب مع الحدث الذي يعايشه ولا بد أن يصاغ بلغة وإحساس وطنية صاحبه، وهذا يطفي عليه مصداقية وجعله في أسمى المراتب والمصادر المرجعية للسياسة العامة في البلاد، وتسيير دفة الحكم بشكل متوافق ومتطابق لأصول القيم التي يتبناها صاحب الخطاب، وذلك بالمقارنة مع الأصول والقيم الحضارية النابعة من المجتمع العُماني، معبرة بذلك عن تلاحم الشعب بقيادته.[١]

ثانيا : أثر الخطاب السياسي السنوي في السياسة الخارجية العُمانية

في الثامن عشر من نوفمبر (١٨-١١) من كل سنة، يكون الشعب العماني على موعد مع الخطاب السياسي بمناسبة العيد الوطني مما يضاعف الاحتفال بهذه المناسبة ويظفي عليها طابعاً خاصاً ومعبراً عن مكانة هذا الخطاب في الحياة السياسية العُمانية ولقد تبوأ الخطاب مكانة سامية بين مصادر التشريع والتقنيين التي تنظم مسيرة الدولة في محيطيها الداخلي والخارجي.[٢]

فهو بمثابة وثيقة اجتماعية وسياسية نظراً لمكانة الخطاب السياسي في حياة البلاد، ودوره في توثيق بناء هياكل وأجهزة سلطنة عُمان الحديثة، وتخطيط وتوجيه السياسة العامة، لمسيرة التنمية والتقدم، مع ترسيخ القيم الاجتماعية العريقة النابعة من العقيدة الإسلامية السمحاء والأصالة العربية من خلال فكر واع ورؤية ثابتة وتخطيط علمي محكم نلتمسه بوضوح من خلال استقراء مجموعة من الخطب السياسية السنوية للسلطان قابوس وباستقرار الخطاب من حيث المضمون نجده يتألف من فقرات محددة تتناول كل فقرة موضوعاً يعالج مختلف القضايا الواردة أنفا يشكل أطروحة موحدة لكافة مجالات الحياة السياسية والاقتصادية

[1] المرجع السابق ، ص ٨٤.
[2] المرجع السابق ، ص ٨٦.

والاجتماعية، إذ أن الخطب السياسية رغم تعددها بعدد المناسبات الوطنية التي مرت منذ فجر النهضة المباركة في يوليو ١٩٧٠، فهي في مضمونها خطاب واحد بلغة سياسية ملتزمة ويطرح منهجاً واحد لكل قضية وطنية سواء على الصعيد السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي، وهكذا تعتبر الخطبة السياسية الواحدة حلقة من سلسلة متماسكة الحلقات في مسيرة بناء الدولة الحديثة، ويعبر السلطان قابوس عن ذلك:

"لقد اتخذنا منذ البداية سياسة تقوم على الترابط الوثيق بين الحكومة والمواطن في الاضطلاع بمسؤولياتنا و واجباتنا تجاه وطننا الحبيب... وها نحن اليوم .. نخطو خطوة أخرى، تأكيداً لهذا الترابط ... وتجسيداً لحرصنا على توسيع القاعدة الاستشارية وفقاً لمتطلبات مراحل التطور التي تعيشها البلاد ... وفقاً لمبدأ أساسي التزمنا به دائماً، ولن نحيد عنه أبداً... وهو أن تكون كل تجاربنا، وكل أعمالنا نابعة من صميم واقعنا العُماني، ومتوائمة مع القيم والتقاليد السائدة في مجتمعنا الإسلامي، وذلك إن التجارب الإنسانية قد أكدت ولا تزال تؤكد في كل زمان ومكان أن أسلوب التقليد المجرد، أسلوب عقيم.. وأن أسلوب الطفرة أو القفز فوق الواقع العملي والظروف الموضوعية لأي مجتمع يؤدي دائماً إلى مخاطرة جسيمة، لهذا نرفض التقليد، وترفض الأخذ بمذاهب وأنظمة الطفرة ونؤثر أسلوبنا الواقعي في التفكير والتطبيق بعد أن أثبتت مسيرتنا صحته وجدواه نحن لا نخطو إلا بعد دراسة عميقة وقناعة تامة... وحين نمارس العمل فإننا نراقب ونرى النتائج. رائدنا في ذلك الاستجابة لمنطق التطور... والانفتاح رحابه الواسعة والسير نحو أهدافنا بخطى واثقة" [١].

إنه تصور واضح ، ومتواصل ملتزم بالمبادئ، والأسس التي تبناها الاختيار السياسي في سلطنة عُمان وهذا يظهر جلياً في مجال السياسة الخارجية التي تشكل دراسة ميدانية للفكر السياسي عند السلطان قابوس صانع القرار السياسي الخارجي، فالخطاب السياسي يشكل نموذجاً للرؤية السياسية والمقدرة على إدارة شؤون البلاد ويعبر عن مسار التطور والنهضة الحضارية ويتجاوب مع تطور الأحداث المستجدة على الصعيدين الوطني والدولي.

وهكذا عندما يتخذ صاحب الخطاب جلالة السلطان قابوس قراراً على الصعيد السياسي فإنه يمثل الخيار الوطني من بين عدة خيارات، وعليه تنصب الأنظار نحو السياسة الخارجية العُمانية وملامحها الوطنية المتميزة ، إن استقراء الخطاب السياسي من حيث الشكل والمضمون يوضح لنا ملامح السياسة الخارجية العُمانية كمحور أساسي من محاور الخطاب

---

[١] " النطق السامي"خطب و كلمات حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم (١٩٧٠-١٩٩١)م الخطاب جاء بمناسبة إفتتاح المجلس الاستشاري للدولة ، ص ١٧٦ ،٣ /١٩٧١/١١

السياسي. حيث تشغل السياسة الخارجية حيزاً هاماً في الخطاب السياسي، فلا تخلو خطبة واحدة ، من موضوع السياسة الخارجية والقضايا الدولية.

فمنذ الخطاب الأول [١] والسياسة الخارجية تنفرد بفقرة خاصة ومحور أساسي من محاور الخطاب، إلا أنه يلاحظ في السنوات الأولى من حياة الخطاب السياسي، أن الحيز المخصص للسياسة الخارجية كان محدوداً وموضوعه مقتضباً واحتلت القضايا العربية مكانة الصدارة وما زالت للسياسة الخارجية العُمانية، فقد عبر عنها الخطاب بشكل مباشر وملتزم بمبادئ الجامعة العربية، وبعد ذلك بفترة وجيزة لم تتعدى السنتين من عمر الخطاب بدأت تظهر ملامح السياسة الخارجية على الصعيد الدولي.

ففي سنة ١٩٧٢ م [٢] تطرق الخطاب السياسي لأول مرة إلى المبادئ ومرتكزات السياسة الخارجية بصيغة خطوط عريضة بذلك اعتبر الخطاب السياسي كمصدر صياغة السياسة الخارجية لسلطنة عُمان.

ومع تسارع الأحداث الوطنية والدولية ، أصبح مجال السياسة الخارجية أكثر بروزاً وتحديداً، حيث تناول توطيد العلاقة مع الدول العربية، وحدد مبادئ التعامل، وإقامة العلاقات بناءاً على مد جسور التواصل والروابط الأخوية الوثيقة من جانب واحترام سيادة سلطنة عُمان وعدم التدخل في الشؤون الداخلية وكذلك توجيه مبادئ السياسية الخارجية في محيطها الإسلامي، مع التزام سلطنة عُمان بالقيم النبيلة، والأفكار السامية التي تطبع السياسة الخارجية العُمانية كبلد عربي إسلامي.

وبعد استتاب الأمن الداخلي والقضاء على الشيوعيين في المنطقة الجنوبية اتجهت الاهتمامات أكثر فأكثر نحو السياسة الدولية وبدأت تشغل حيزاً واسعاً وهاماً في الخطاب السياسي فحدد الخطاب موقف سلطنة عُمان، والتزامها بمبادئ القانون الدولي ومواثيق المنظمات الدولية والمنظمات المتخصصة والمنظمات الإقليمية. [٣]

وبلغ الخطاب السياسي ذروته في فترة الثمانينات، حينما أصبح الاهتمام بالقضايا والمشاكل الدولية المعاصرة أكثر شمولاً والتزاماً. فنجده مع التركيز على الواقع التاريخي والحضاري، ويساهم في خدمة قضايا السلام والتعايش الدولي.

[1] المرجع السابق، بمناسبة العيد الوطني الأول ، ١٩٧٠/٧/٢٧

[2] مرجع سابق ، بمناسبة العيد الوطني الثاني ١٨ نوفمبر ١٩٧٢ م ، ص ٤٤.

[3] أنظر الخطاب المبعوث الخاص لحضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم سمو السيد فيصل بن علي بن فيصل آل سعيد بمناسبة الذكرى الأربعين لإنشاء الأمم المتحدة بنيويورك ١٨ أكتوبر ١٩٨٥م. عن كتاب خطب رؤساء وفود سلطنة عُمان ، شركة مراد للطباعة نيويورك ، وفد عمان الدائم بنيويورك ١٩٨٥ م.

وفي الفترة الأخيرة يتناول الخطاب السياسي القضايا الدولية المطروحة، وحدد الدور الإيجابي السلطنة عُمان إزاء قضايا التسلح العالمي وخفض إنتاج أسلحة الدمار، وقضايا البيئة، والدفاع عن قضايا العالم العادلة، ومحاربة التمييز العنصري وكافة القضايا المستجدة على المسرح الدولي.

وعليه يتخذ الخطاب السياسي مكانة وأهمية كمصدر لصياغة السياسة الخارجية لسلطنة عُمان وأصبح وسيلة للتعرف على مصداقية السياسية الخارجية أمام تطور الأحداث والوقائع الوطنية والإقليمية والدولية وكيفية تطور أساليب التعامل والتفاعل معها بإتباع سياسة خارجية واقعية، تسهر على إدارتها مؤسسات كفؤة قادرة على التعبير عن هذا التوافق والتطابق في اختيارات السياسة الخارجية، وعن تطبيق وتنفيذه هذه السياسة بما يعكس مصداقيتها ونهجها الفكري الأصيل الذي عبرت عنه خطب جلالة السلطان قابوس.

وهكذا فأن الخطاب السياسي يشكل رؤية عُمانية لتجربة نموذجية في ميدان السياسة الخارجية مبنية على أساس سياسة واقعية تعكس التناغم بين توجهات السياسة الخارجية ومصداقية الاختيارات السياسية الوطنية ، إن مصداقية السياسة الخارجية هي نتاج واقعية السلوك السياسي لصانع القرار معبرة عن شخصيته وتجربته وكفاءته في القيام بهذه المسؤولية.[١]

المبحث الرابع : البعد المؤسسي

ويمكن القول أن مؤسسات صناعة السياسة الخارجية هي الأجهزة التي تساهم بصفة وبطريقة ظاهرة في اتخاذ القرارات السياسية المتعلقة بالسياسة الخارجية [٢].

مع تطور العلاقات الدولية والتقاليد الدبلوماسية تطورت الأعراف والعادات إلى أن ارتقت بفضل التقنيات التشريعية، كي تقوم بتنظيم مهام ووظائف الدولة ذات الطبيعة السياسية في مجاليها الداخلية والخارجي [٣] ، ورافق ذلك تطور في مفهوم سيادة الدولة وممارستها على الصعيد الدولي ويقوم صاحب السيادة في سلطنة عُمان الذي يقوم بإدارة السياسة الخارجية من خلال تمثيله لسلطنة عُمان وحضوره مؤتمرات القمة واتصالاته المباشرة بكافة قادة الدول الشقيقة والصديقة في المحافل الدولية وهو الذي يشرف على الإتفاقيات الدولية ويفوض التوقيع عليها من ينوب عنه وعن الحكومة السلطنة .

---

[1] قيس بن سالم بن علي آل سعيد ، السياسة الخارجية لسلطنة عُمان ، الفكر والواقع ، مرجع سابق ، ص ٩٠.

[2] محمد علي العويني ، سياسة إسرائيل الخارجية في إفريقيا القاهرة ، المطبعة الفنية الحديثة ، الطبعة الأولى ، ١٩٧٢ ص ٣٥.

[3] د. محمد سامي عبد الحميد ، د. محمد سعيد الرقاق ، د. مصطفى سلامة حسين ، التنظيم الدولي ، الدار الجامعية ، بيروت ، ١٩٨٨ ، ص ٥٩.

وكان من المنطق أن تمارس فكرة السيادة بمفهومها الحديث من خلال مؤسسات يوكل إليها مجموع الأعمال والأفكار المؤسسة بشكل متسق [1]، حيث نتج بصفة شمولية مجموع الأشكال والبنى الجوهرية للتنظيم الاجتماعي كما تثبّتها القوانين والأعراف المعمول بها في داخل النظام الاجتماعي، فالمؤسسات السياسية هي أيضاً إلى جانب ذلك، تطورات جماعية لها قيمتها وفعاليتها، لأنها تعتبر التنظيمات الرسمية في المجتمع، إذ أن النظام السياسي يتكون من مجموعة من المؤسسات التي تتوزع بينها صلاحية القرار السياسي، إذ أن المؤسسات السياسية الخارجية هي المؤسسات التي تتوزع بها صلاحية القرار السياسي الخارجي، وفي هذا المجال، فإن أجهزة السياسة الخارجية هي التي تستهدف تنظيم وظائف القدرة السياسية الخارجية وتوزيعها، وبذلك نجد جهاز السياسة الخارجية في أية نظام سياسي معاصر، كما هو الشأن في سلطنة عُمان تشكل مجموعة حيّة ومتماسكة من الأفكار والأصول والعادات [٢] التي تتجسد في تنظيم إداري يهتم بالفاعلية المستمرة لوظيفة السياسة الخارجية، فأجهزة السياسية الخارجية توصف دائماً بأنها مجموع العمليات والفعّاليات السياسية التي تقوم فيها.[٣]

وفي سلطنة عُمان نجد ممارسة السياسة الخارجية من خلال مؤسسات تمنحها حق ممارسة السيادة التي تقوم على أسس واضحة تضمن لسلطنة عُمان سيادتها وفق مفهوم السيادة المعاصرة، وقد أكد السلطان قابوس في خطابه في العيد الوطني السابع والعشرين في ١٨ نوفمبر ١٩٩٧ على أنه لقد عملنا خلال الحقبة الماضية على بناء الدولة المعاصرة المتكاملة في أجهزتها ومؤسساتها الملتزمة في مبادئها وسياساتها ، الواضحة في مواقفها وتوجهاتها، وكان صدور النظام الأساس للدولة تتويجاً لتلك الحقبة. [١]ولهذا نجد الأجهزة السياسية لتشكل الهياكل الجوهرية الإدارية والسياسية لسلطنة عُمان وتعمل ضمن مجموعة من القواعد القانونية والأعراف والمقومات التي يتبناها النظام الاجتماعي. إن احترام وتطبيق سيادة القانون، يكّرس مشروعية السلطة وعدم تجاوز وحدتها مع أتساع المجال حول ضرورة وتوزيع المهام والصلاحيات لإنجاز وظائف الدولة. ونجد ذلك في هيكلة النظام السياسي العُماني الذي يجسد سلطة موحدة رغم توزيع المهام والاختصاصات والصلاحيات بين مؤسسة الدولة المختلفة، ونجد الجهاز الإداري للدولة يتخذ هيكلا من سماته التدريج في إختصاصات وتوزيع السلطة حيث يحتل مجلس الوزراء وهو أعلى سلطة تنفيذية ويستمد صلاحيته من

---

[1] موريس دوفرجيه ، المؤسسات السياسية والقانون الدستوري ، الأنظمة السياسية الكبرى ، ترجمة جورج سعد ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر بيروت ١٩٩٢ ،ص ١٦.

[2] سعود بن سالم العنسي ، العادات العُمانية ، وزارة التراث القومي والثقافة ، سلطنة عُمان ، ١٩٩١ ، ص ١١.

[3] حسن مصعب ، عام السياسة ، دار العلايين بيروت ، ١٩٨٥ م ، ص ٥٩

السلطان وهو مسؤول مسؤولية تضامنية أمام السلطان وتأتي المجالس المتخصصة من ضمن المؤسسات التي تعمل الى جانب مجلس الوزراء برسم السياسة العامة في المجالات كل على اختصاصها وان هذه المؤسسات تبلور مفهوم سيادة الدولة من خلال وظائفها وتمثيلها ، فتمارس السيادة لسلطنة عُمان من خلال أجهزة مؤسسات الدولة الإدارية والسياسية المتخصصة وفق نهج أسلوب التخطيط في العمل السياسي والذي يساعد على إنجاز المهام والوظائف الموكلة إليها.

فان السياسة الخارجية لسلطنة عُمان ترسم وتصاغ وفق أجهزة سياسية تتدرج من أعلى السلم الهرمي انطلاقاً من قائد البلاد والمتمثل في شخصية السلطان الذي يعتبر الممثل الأسمى للسياسة الخارجية لسلطنة عُمان وينوب عنه في توجيه هذه السياسة ، وزير الدولة للشؤون الخارجية الذي يرأس وزارة الخارجية ومعاونيه كما أن مجلس الوزراء له دور حيوي في تنفيذ السياسة الخارجية، ومن جانب آخر فإن مجلس الشورى يطلع على هذه العلاقات ويبدي المشورة بشأنها.

ولهذا سوف نتحدث عن الأجهزة الحكومية المختصة برسم وتنفيذ السياسة الخارجية تتمثل في مجلس الوزراء ووزارة الخارجية و إضافة لمجلس الشورى على أساس السياسة الداخلية امتداد للسياسة الخارجية .

المطلب الأول : مجلس الوزراء:

يعتبر مجلس الوزراء أعلى سلطة تنفيذية في البلاد ويستمد سلطاته من السلطان قابوس وهو مسؤول مسؤولية تضامنية أمامه [٢]:

فقد نصت المادة (٨) من قانون تنظيم الجهاز الإداري للدولة الصادرة بالمرسوم ٢٦لسنه ٧٥ في ١٩٧٥\٦\٢٨ على أن:

مجلس الوزراء هو السلطة التنفيذية العليا للجهاز الإداري للدولة ، وهو مسؤول على وجه الخصوص عن المهام التالية:

أ. تنفيذ السياسات التي يقرها جلالة السلطان.

ب. تقديم المشورة إلى جلالة السلطان في الأمور الاقتصادية والسياسية والتنفيذية والإدارية التي تهم حكومة السلطنة.

---

[1] عبد الحميد الموافي ، عُمان بناء الدولة الحديثة ، د.ت ، مصر ص ٤٠٩.
[2] عُمان في عشر سنوات ، صادر عن وزارة الإعلام ، ١٩٨٤ ، ص ٢٤.

ج. رعاية مصالح المواطنين وضمان توفير الخدمات الضرورية لهم ورفع مستواهم الاقتصادي والاجتماعي.

د.وضع السياسات والإجراءات اللازمة لحسن استخدام الموارد المالية والاقتصادية للبلاد ولتنمية الاقتصاد الوطني.

هـ.اقتراح القوانين والمراسيم السلطانية.

و.متابعة تنفيذ قانون البلاد وضمان الالتزام بأحكامه.

ز.متابعة أداء الوزارات وسائر وحدات الجهاز الإداري للدولة لواجباتها واختصاصاتها والتنسيق فيما بينها.

ح.مناقشة اقتراحات الوزارات وسياساتها في مجال تنفيذ اختصاصاتنا.

ط.خدمة مصالح البلاد في الشؤون السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعمل على صيانة وتعزيز الأمن القومي وتحقيق العدالة بين المواطنين واستقرار البلاد وسيادتها ووحدة أراضيها.

غير أنه تم تعديل هذه المادة من بدايتها حتى آخر الفقرة (د) وذلك بموجب المرسوم السلطاني رقم ٧٦/١٣ بتعديل بعض مواد قانون تنظيم الجهاز الإداري للدولة لسنة ١٩٧٥ الصادر في ١٩٧٦/٤/١١ وأصبح نص الجزء المشار إليه من المادة (٨) كالتالي:

مجلس الوزراء هو أداة لتنفيذ سياسات جلالة سلطان البلاد، وهو مسؤول على وجه الخصوص عن المهام التالية:

١. تقديم المشورة إلى جلالة السلطان في الأمور الاقتصادية والسياسية والتنفيذية والإدارية التي تهم حكومة السلطنة.

٢. رعاية مصالح المواطنين وضمان توفير الخدمات الضرورية لهم ورفع مستواهم الاقتصادي والاجتماعي والصحي والثقافي.

٣. رسم السياسات والإجراءات اللازمة لحسن استخدام الموارد المالية والاقتصادية للبلاد ولتنمية الاقتصاد الوطني. [١]

وما يهمنا في موضوعنا هذا هو تحديد المسؤوليات والمهام الخارجية التي نلخصها كالآتي[١]:

إن مجلس الوزراء له صلاحية القيام بالمشورة إلى جلالة السلطان في الشؤون السياسية التي تخص المواطنين وباجتماعات مجلس الوزراء يكون الفصل فيها، ووضعها في بوتقتها

---

[١] المرجع السابق، ص ٢٢.

كمراسيم للتنفيذ حيث يصادق مجلس الوزراء على الاتفاقيات مع الدول المعنية بهذه الاتفاقيات، لكن لوزارة الخارجية الصلاحية في تنفيذ ذلك. أما المواضيع المتعلقة بوزارة الخارجية والتي تتمحور حول السياسة الخارجية فإن وزيرها المعني بالأمر يعتبر عضواً فعالاً داخل مجلس الوزراء بحيث أن جل مواضيع وزارته التي تتدارس حول السياسة الخارجية بداخل مجلس الوزراء تبقى رهينة باقتراحاته أو توصياته.

إن مجلس الوزراء لسلطنة عُمان له الصلاحيات في خدمة مصالح البلاد وأيضاً تلك المتعلقة بالشؤون الاجتماعية والاقتصادية والمالية والسياسة، هذه الصلاحية المتعددة تجعله يمر عن طريقه، وهو معنى بإعداد وتخطيط وتنظيم وإبداء الرأي في توجيه السياسة العامة للبلاد كما أنه يعتبر مركز النشاط السياسي الداخلي والخارجي لسلطنة عُمان.

يعقد مجلس الوزراء جلساته برئاسة جلالة السلطان ويعقد هذا المجلس أصلاً مرة في الأسبوع،أو إذا دعت الضرورة إلى ذلك استثناءا وعقب كل اجتماع له يخرج المجلس بقرارات مهمة تتعلق بشؤون الدولة الداخلية والخارجية وتصدر هذه القرارات على شكل، مراسيم وقوانين تنظيمية تصبح قابلة للتنفيذ بعد المصادقة عليها.

المطلب الثاني : مجلس الشورى:

انشى مجلس الشورى عام ١٩٩١م بموجب المرسوم السلطاني رقم ٩٤لسنة ١٩٩١، وافتتح السلطان قابوس بن سعيد المعظم الفترة الأولى للمجلس في الحادي والعشرين من ديسمبر من نفس العام. [١]

وبموجب المرسوم السلطاني ٩٥ لسنة ١٩٩١ يتكون المجلس من ٥٩ عضو ممثلون جميع ولايات السلطنة بواقع عضو لكل ولاية إضافة إلى رئيس للمجلس الذي عين بمرسوم سلطاني رقم ٩٦ لسنة ١٩٩١ ليكتمل العدد ٦٠ عضو .

وكانت هناك عوامل أساسية وراء الإعلان عن إنشاء مجلس الشورى في عُمان :

أولهما : تقدير السلطان قابوس بن سعيد للنجاح الذي أحرزته التجربة في مجال الشورى، والتي كانت ممثلة في المجلس الاستشاري للدولة

ثانيهما : تحقيق الوعد بالعمل على تطوير التجربة بما يوفر مزيداً من الفرص أمام المواطنين لمشاركة أوسع في تحمل المسؤولية والإسهام في بناء الوطن.

---

[١] مرسوم سلطاني رقم ٧٦/١٣ القاضي بتعديل أحكام قانون تنظيم الجهاز الإداري للدولة المادة الخامسة، صم ٢٥-٢٦، التشريعات التنظيمية ،١٩٧٥م.

وثالثهما: حرص السلطان قابوس بن سعيد، على التأكيد على المرتكزات الثلاثة التي تحكم مسار الشورى في عُمان ، وهي الانطلاق من مبادئ الشريعة الإسلامية. والتوافق مع تقاليد راسخة في العمل بروية وتدرج بالمستوى الذي يلائم واقع الحياة في سلطنة عُمان ، ويواكب مسيرة التنمية في مختلف المجالات. [٢]

وحيث أشار السلطان قابوس من خلال خطابه السياسي عن كيفية نشأة هذا المجلس حيث قال: "لقد كان إنشاء المجس الاستشاري للدول عملاً رائداً في حياة المجتمع العُماني، وتجربة مثمرة آتت أكلها الطيب في حينها. وقد عبرنا من قبل وفي مناسبات متعددة عن ارتياحنا للدور الإيجابي الذي أداه المجلس، والتجاوب الذي أظهره مع متطلبات كل مرحلة خلال السنوات العشر الماضية مما أدى إلى تعزيز الجهود المبذولة من أجل تنمية وتطوير مختلف قطاعات الإنتاج والخدمات في شتى مناطق السلطنة، فللمجلس منا الشكر والتقدير على ما قام به من عمل بناء ومثمر.

ويتمتع المجلس بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي والإداري ومقرة مسقط ،ويعقد المجلس أربع دورات اعتيادية سنوياً خلال اشهر يناير ، مارس ، مايو ، واكتو بر من كل عام ويجوز لرئيس المجلس أن يدعو إلى عقد دورة استثنائية إذا اقتضت الضرورة ذلك.

وكما يتمتع مجلس الشورى في سبيل تحقيق أهدافه بالصلاحيات آلاتية :[٣]

١. مراجعة مشروعات القوانين التي تعدها الوزارات والجهات الحكومية قبل اتخاذ إجراءات إصدارها وذلك فيما عدا القوانين التي يرى جلاله السلطان أن المصلحة العامة تقتضي إصدارها مباشرة، ويحيل المجلس مشروعات القوانين التي يتولى مراجعتها مشفوعة بتوصياتة إلى مجلس الدولة .
٢. تقديم ما يراه مناسياً في مجال تطوير القوانين الاقتصادية والاجتماعية النافذة في السلطنة ،ويحيل المجلس مشروعات التعديلات التي يقترح إجراءها على هذة القوانين إلى مجلس الدولة .
٣. إبداء الرأي فيما تعرضه علية الحكومة من موضوعات وتقديم المقترحات المناسبة إليها في هذا الشأن عن طريق الأمانة العامة لمجلس الوزراء.

---

[1] مسيرة الخير، وزارة الإعلام ، سلطنة عُمان ، مؤسسة عُمان للصحافة والأنباء والنشر والإعلان ، ٢٠٠١ ، ص١٤٢-١٤٣
[2] المرجع السابق ، ص ١٢٦.
[3] المرجع السابق ، ص١٤٢-١٤٣.

٤. المشاركة في الإعداد لمشروعات الخطط التنموية للبلاد وإبداء الملاحظات على إطارها العام الذي تحيله الحكومة إلى المجلس .
٥. المشاركة في ترسيخ وعي المواطنين بأهداف التنمية ومهامها واولوياتها والجهود التي تبذل لتنفيذها ،وذلك لمعرفة طبيعة الاحتياجات والمتطلبات الضرورية للمناطق وتعميق الترابط بين المواطنين والحكومة.
٦. المشاركة في الجهود الرامية الى المحافظة علي البيئة وحمايتها من أضرار التلوث.
٧. النظر في الأمور المتعلقة بالخدمات والمرافق العامة واقتراح سبل تطويرها وتحسين أدائها .
٨. النظر فيما يواجة القطاع الاقتصادي من معوقات واقتراح وسائل العلاج المناسب لها .
٩. إبداء الرأي في الموضوعات الأخرى التي يرى جلاله السلطان عرضها على المجلس.
١٠. يرفع مجلس الشورى توصياته الي جلاله السلطان .
١١. تعزيز التواصل مع العديد من المجالس المناظرة في الدول الشقيقة والصديقة من خلال الزيارات المتبادلة والتعاون البرلماني مع المجالس والهيئات النيابية في تلك الدول .

وكما يتلقى مجلس الشورى تقارير سنوية من وزراء الخدمات عن منجزات وخطط وزاراتهم ،ويجوز عند الاقتضاء دعوة أي منهم لتقديم بيان حول بعض الأمور المتعلقة باختصاصات وزارته لمناقشتها وتبادل الرأي فيها .[١]

وكما تحدث نقاشات داخل مجلس الشورى في شكل صياغة قرارات قانونية والتي تعمل الدولة على تنفيذها بما تملكه من وسائل وطاقة بشرية في جميع المجالات على الصعيد الداخلي والخارجي. وهذه القرارات تعكس دائماً تصور وتوجهات السياسة العامة للبلاد، وتوفير كافة أشكال النهضة للمجتمع .

ولقد انهي مجلس الشورى ثلاث فترات مدة كل فترة ثلاث سنوات :

في الفترة الأولى ١٩٩٢-١٩٩٤ م اختارت جميع ولايات السلطنة ثلاثة مرشحين في كل ولاية ومنهم اختارت الحكومة مرشحاً واحداً لعضوية المجلس.

---

[1] المرجع السابق ، ص ١٤٣.

في الفترة الثانية ١٩٩٥-١٩٩٧م رشحت الولايات التي زاد تعداد سكانها عن ٣٠ألف نسمة أربعة مرشحين اختارت الحكومة اثنين منهم وأما الولايات التي يقل تعداد سكانها عن ٣٠ألفا فترشح أثنين تختار الحكومة احدهما.وفي هذه الفترة شاركت المرأة لأول مرة في الترشيح والترشيح على مستوى ولايات محافظة مسقط ،ففازت امرأتان عن ولايتي السيب ومسقط.

في الفترة الثالثة ١٩٩٨-٢٠٠٠م زاد عدد الناخبين ليصل إلى ٥١ألف ناخب بمشاركة المرأة في الترشيح والأنتخاب في عموم ولايات السلطنة وفي هذه الفترة اتضمت ولايتا البريمي وقريات إلى الولايات الممثلة بعضوين ليصبح عددها ٢٣ولاية.

وفي هذه الفترة ترشحت ٢٧ امرأة لعضوية المجلس بين ٧٣٦ مرشحا تم خلالها إعادة ترشيح مرشحتي ولايتي مسقط والسيب[1]

وأما الفترة الرابعة ، وهي الفترة الراهنة من عمر مجلس الشورى العُماني (٢٠٠١-٢٠٠٣) حملت ثلاثة متغيرات أولها: زيادة عدد المشاركين في عملية الترشيحات الناخبين إلى ١٧٥ ألف مواطن ومواطنة وهو العدد الذي يشكل نسبة ٢٥% تقريباً من بين الذين تبلغ أعمارهم ٢١ عاماً فما فوق، يعني توسيع دائرة المشاركة إلى ثلاثة أمثال العدد الذي كان مقرراً خلال الفترة الثالثة، وثانيهما : زيادة نسبة مشاركة المرأة إلى حوالي ثلاثة ليصبح ٣٠% من إجمالي تعداد المواطنين المدعوين للتصويت في الترشيحات للفترة الرابعة.

وقد حدد السلطان في جلسة افتتاح مجلس الشورى الصيغة السياسية للمجلس من خلال مفهومين أساسيين :

المفهوم الأول : ارتباط إنشاء مجلس الشورى بفكرة التدرج الذي يعكس الحاجة ، والقدرات الحقيقية للمجتمع دون قفز ، وفي الوقت نفسه دون تأخر عن استيعاب المستجدات ومواكبتها.

المفهوم الثاني : التطور المستمر ،وعدم الجمود الذي لا يقف عند الحاضر بل إن الحاضر المتمثل في التجربة الجديدة ،أن هو إلا تمهيد لمرحلة تالية في المستقبل ويقول جلالة السلطان ": إنها لمسئولية جسيمة انتم أول من يتحملها ،وأمانة عظيمة انتم في مقدمة من يسال عنها ،فلا بد من تقديرها حق قدرها ، وأدائها على الوجه الأكمل الذي يمهد الطريق لمزيد من التطور في مستقبل الأيام أمام هذه التجربة الرائدة "[2].

كما وأنه بعد صدور النظام الأساسي للدولة ، لم تعد مؤسسة الشورى ممثلة في مجلس الشورى فحسب، وإنما أضيف إليه مجلس الدولة بهدف توسيع قاعدة المشاركة في الرأي بما

[1] مسيرة الخير ، إصدار وزارة الإعلام، سلطنة عُمان ، مرجع سابق ، ص١٤٣

[2] من خطاب السلطان قابوس بمناسبة افتتاح مجلس الشورى ،٢١ ديسمبر ١٩٩١.

يؤدي إلى الاستفادة من خبرات أهل وذوي الاختصاص والإسهام في تنفيذ استراتيجية التنمية الشاملة. وخدمة الصالح العام. [١]

فضلاً عن الدور الهام الذي يلعبه مبدأ الشورى في السلام الاجتماعي ووحدة الشعب، فإن ممارسة الشورى ذاتها توطّد مكانة المواطن في مجتمعه وتمنحه قيمته الصحيحة كما تمنحها لممثله، فكلاهما يجد في الشورى المسؤولية والكرامة الإنسانية. وهما مدلولان رئيسان لوحدة الأمة واستقرارها ، فخضوع الفرد الطوعي وشبه الكامل لأمته لا ينقص اليته، من مكانته بوصفه مواطناً حراً ، فالسلطان قابوس بن سعيد أكد على حرية الفكر حينما قال: مصادرة الفكر من أكبر الكبائر ونحن لا نسمح لأحد أن يصادر الفكر أبداً..[٢]، بل إن هذا الخضوع للمثل الأعلى السامي هو ، على النقيض، تأكيد لمواطنته ولفرديته كشخص كامل في مجتمع يقيس تكامله بميزان مشاركة أفراده فيه. [٣]

والسلطة التنفيذية في أي بلد تشعر أنها ليست ملزمة بإتباع الرأي العام والانسياق وراء رغباته في كثير من الأمور المتعلقة بسياستها الخارجية، إنما تعتبره هادياً ومرشداً وتسعى لإطلاعه على أكبر قدر ممكن من المعلومات المتعلقة بالقضايا المثارة على الساحة، لأن حجب هذه المعلومات عن الرأي العام خاصة في القضايا الخطيرة ثم تقديمها له في وقت متأخر قد ينطوي على مخاطر من أهمها أن يتأثر الرأي العام بالآراء المضادة ، مما يجعل من الصعب تغيير اتجاهاته بعد تلقيه تلك المعلومات متأخرة. [٤]

لهذا كان حرص السلطان قابوس على إطلاع الرأي العام في الوقت المناسب على سياسة سلطنة عُمان الخارجية وتوجهاتها العامة إزاء ما تعتزم إصداره من قرارات ، من خلال خطاباته وجولاته السنوية التي تعتبر سمة حضارية في سلطة عُمان تفاديا لحدوث أية بلبلة نتيجة لكم المعلومات التي تبثها أجهزة الإعلام الخارجي والخوف من أن يؤدي ذلك إلى التأثير بشكل سلبي على الرأي العام.

وبالرغم من تأثير الرأي العام على عملية صنع القرار أحياناً ، إلا أن هناك عوامل تحتم على السلطة الحاكمة غض الطرف عن الرأي العام ولو مؤقتاً ، فالسلطان قابوس بن سعيد يؤكد في هذا الجانب بقوله... الحقيقة أن المجلس ينظر في كل شيء إلا شيئاً واحداً اسمه

---

[1] : مسيرة الخير ، وزارة الإعلام ، سلطنة عُمان ، مرجع سابق. ص ١٣٧.

[2] -عُمان والعالم، عُمان ، ٢٠٠٠- ثلاثون عاما من العطاء ، إصدار وزارة الإعلام ، مسقط ، سلطنة عُمان ٢٠٠٠ م . ص ٦٧.

[3] د. حسين غباش ، عُمان الديمقراطية الإسلامية . تقاليد الأمانة والتاريخ السياسي الحديث ١٥٠٠-١٩٧٠ ، ترجمة أنطوان حمصي ، دار الفارابي ، بيروت ، لبنان ، ط ٣ المنقحة المعتمدة ١٩٩٩ ، ص ٢٤-٢٥.

[4] د. فاروق عمر المعمر، صناعة القرار والرأي العام، سلسلة مختارات ميرت ، ط ٢ ٢٠٠١ ،ميرت للنشر والمعلومات، القاهرة، ص ١٠٠-١٠١.

السياسة الخارجية.. يجب أن أكون صريحاً ، لأنه لم يحن الوقت بعد... لان السياسة الخارجية تحتاج إلى وعي اكبر ... وان تكون الأمور طبيعية ... والظروف مهيأة " [١]

، وفي مقدمة تلك العوامل المصلحة الوطنية العليا للبلاد ، أي الأهداف العامة التي تعمل الأمة من أجل تحقيقها والتي تنبع من داخل الدولة وتكون تعبيراً عن تجانس المواطنين وإيمانهم يقيناً بقضايا بلادهم . [٢]

المطلب الثالث : وزارة الخارجية:

تعتبر وزارة الخارجية الجهة الرئيسية المختصة بالشئون الخارجية للبلاد وهي الإدارة التي بها تدار وتوجه علاقات الدول مع الدول الأخرى وبالمجتمع الدولي [٣] وقد أنشئت بموجب مرسوم سلطاني في١٦ أغسطس ١٩٧٠م [٤] إي مباشرة بعد تولي السلطان قابوس الحكم لتعكس الوجه الانفتاحي الجديد على العالم الخارجي لعمان الحديثة وكما نعلم لم يكن لعُمان قبل استلام السلطان قابوس مقاليد الحكم وزارة للخارجية بالمعنى المعمول به حاليا بل كان هناك مكتب يدعى (سكرتارية الشؤون الخارجية). ويتولى شؤونها ما يسمى (الناظر)[٥] .

وبعد خروجها من عزلتها بدأت تظهر ملامح سياسة عُمان الخارجية والتي رسمها السلطان قابوس على أساس المبادئ والمرتكزات التالية:[١]

١. انتهاج سياسة حسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للغير.
٢. احترام القوانين والأعراف الدولية.
٣. دعم التعاون بين دول الخليج.
٤. تدعيم العلاقات مع الدول العربية والوقوف إلى جانب القضايا التي تهم العالم العربي.
٥. دعم التعاون الإسلامي.
٦. الوقوف إلى جانب القضايا الإفريقية العادلة.
٧. انتهاج سياسة عدم الانحياز.
٨. إقامة علاقات ودية مع كافة الدول الصديقة.

---

[1] من حديث صحفي للسلطان قابوس لصحيفة الخليج الاماراتية، ١١ يناير ١٩٨٦.
[2] د. فاروق عمر المعمر، صناعة القرار والرأي العام، مرجع سابق ، ص ١٠٢.
[3] علي صادق أبو هيف ، القانون الدبلوماسي ، الإسكندرية، مرجع سابق، ص ٥٦.
[4] السفير طالب بن ميران بن زمان الرئيسي، السياسة الخارجية للسلطنة ، محاضرات الدورة الخامسة عشر، رئيس مكتب البحوث بوزارة الخارجية ، وزارة الخارجية ، المعهد الدبلوماسي العثماني ، سلطنة عمان مرجع سابق ، ص ٢٧.
[5] المرجع السابق، ص ٢٧.

وجاء إنشاء وزارة الخارجية مباشرة بعد تولي السلطان قابوس مقاليد الحكم في عُمان ، جاء امتداداً للدور الإيجابي والمؤثر الذي لعبته سلطنة عُمان على مدى التاريخ، سواء في محيطها العربي والإقليمي، أو عبر علاقاتها التي امتدت واتسعت من خلال تجارتها ورحلات أبنائها البحرية إلى الصين والولايات المتحدة وإلى سواحل إفريقيا ووسطها، حيث شكلت التجارة جوهر علاقات عُمان مع العديد من الدول، خاصة وأن المحيط الهندي كان دوماً بمثابة بوابتها إلى الدول الأخرى في حوضه أو وراءه، فحملت السفن العُمانية رسالة الود والسلام إلى الشعوب الأخرى، كما كانت عُمان أول دولة عربية ترسل بعثة دبلوماسية إلى الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٨٤٠ م، وكان لها في نفس الوقت ، معاهدات صداقة مع كل من المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية، فضلاً عن علاقات وثيقة مع فرنسا في إطار نوع من التوازن السياسي المبكر.[٢]

ويرأس وزارة الخارجية بسلطنة عُمان وزير الدولة للشؤون الخارجية والمعين بمرسوم سلطاني ويعاونه وكيلان احدهما وكيل الوزارة للشئون السياسية والأخر وكيل الوزارة للشئون المالية والإدارية ويتم تعيين الوزير ووكيليه بمراسيم سلطانية. وله وظيفتان، إدارية وسياسية تتمثل وظيفته الإدارية في رئاسته للمبعوثين الدبلوماسيين والقنصلين لدى الدول، وهو الذي يعين القائمين بالأعمال والقنصليين وله الصلاحية في عزلهم كما أنه يصدر إليهم التعليمات الإدارية ، ويشرف على أعمالهم.

أما وظيفته السياسية فتتمثل في تنفيذ إرادة الدولة في سياستها الخارجية ويعمل كحلقة الوصل والاتصال بين سلطنة عُمان والدول الأخرى، وكمركز نشاطها في النطاق الدولي.

أما الهيكل التنظيمي يتكون من جهازين رئيسين هما:

١. جهاز داخلي أو مركزي (الديوان العام) ويضم الأشخاص الذين يعاونون الوزير مباشرة في القيام بمهامه الرئيسية وعدداً من الإدارات المتخصصة تتولى كل منها ناحية من نواحي شؤون الدولة الخارجية.

٢. جهاز خارجي وتشمل البعثات الدبلوماسية للدولة لدى الدول الأخرى والمنظمات الدولية[٣].

---

[1] عُمان في عيون العالم ، الجزء الأول سلطنة عُمان ، إصدار وزارة الإعلام ، مسقط ١٩٨٧. ، (المنابع التاريخية للسياسة الخارجية العُمانية الثوابت والمتغيرات ، الجمهورية ، القاهرة ، ١٨نوفمبر ١٩٨٦ ، ص٨٣

[٢] عُمان والعالم ،عُمان ٢٠٠٠ ثلاثون عاما من العطاء، مرجع سابق ، ص ٦٧.

[3] عُمان في عشر سنوات، صادر عن وزارة الإعلام ، ١٩٨٠.

وتساهم وزارة الخارجية في صنع القرار الخارجي العُماني من خلال قناتين رئيستين. أولها كون وزارة الخارجية هي الجهاز المختص بالعلاقات داخل الدولة وبالسياسات الخارجية للبلاد ، وهذه الصفة تسمح لها بسلطات وامتيازات لا تتوفر لدى باقي السلطات الوزارية في هذا الميدان الحيوي من السياسة العامة للدولة، وثانيهما أ، الوزير المسؤول عن الشؤون الخارجية هو الرئيس الإداري للوزارة وما يستتبع ذلك من إشرافه وتوجيهه المباشر لمختلف أجهزة وموظفي الوزارة في الداخل والخارج.

ونتيجة لتطور العلاقات الدبلوماسية بين سلطنة عُمان والدول الأخرى دفع بسلطنة عُمان إلى إنشاء وإقامة سفارات لها مما أدى إلى مواصلة وتزايد البعثات الدبلوماسية ، مع الرفع من درجة تمثيلها وعدد أطرها وموظفيها وتجهيزها بأفضل المعدات التي تلائم ممارسة المهام والوظائف المنوطة به.وهذا فقد بلغ عدد سفارات السلطنة في الخارج (٢٨) سفارة وقنصليتين عام ١٩٨٥ م. وارتفع العدد إلى (٣٩) سفارة عام ١٩٩٥ م. وبلغ عدد السفارات المقيمة في السلطنة (٢٦) و (٨) قنصليات و (٣) مكاتب دولية ومكتب إقليمي عام ١٩٨٥ م. ارتفع عدد إلى (٣٧) سفارة و (٥٠) سفارة غير مقيمة عام ١٩٩٥ م.

الفصل الثالث : الإطار الإقليمي للسياسة الخارجية العُمانية:

تمثل عُمان النافذة الجنوبية الشرقية للعالم العربي والمطلة على جنوب غربي آسيا فهي تقع على مضيق هرمز الذي يفصل الخليج العربي عن بحر عُمان، وتطل أيضاً على بحر عُمان وبحر العرب فهي بهذا تعتبر البوابة الجنوبية الشرقية للوطن العربي وتعتبر السواحل العُمانية أقرب الموانئ البحرية للقادمين من الدول الآسيوية والإفريقية على الساحل الشرقي ،وأيضاً اقرب الموانئ إلى الهند وإلى الجزر الآسيوية في المحيط الهندي بل وإلى القارة الأسترالية وهي بهذا تحتل موقعاً عربياً استراتيجياً لأنها تسيطر على مضيق هرمز الذي يتحكم في التجارة العالمية عبر الخليج.[1]

وحرصت سلطنة عُمان منذ تولي السلطان قابوس بن سعيد مقاليد الحكم في السلطنة في الثالث والعشرين من يوليو ١٩٧٠م، توثيق علاقات السلطنة مع الدول العربية الشقيقة حتى في أوقات الأزمات التي شهدتها الأمة العربية كان موقف السلطان قابوس وموقف السلطنة من هذه الأزمات موقفا عربياً يسعى إلى تغليب صالح الأمة العربية من خلال التأكيد على انتماء السلطنة إلى الأمة العربية والنظر إلى أي موقف عربي من خلال مدى صدقه ورؤيته العربية. ومن خلال قيام السلطان في سنوات حكمه الأولى بزيارات للدول العربية والتقى فيها بمعظم حكام الأمة العربية وقادة ورؤساء وأمراء وملوك،من أجل تعميق الصلات العربية بين السلطنة وبين شقيقاتها العربيات.

وأهم ما كان يحرص عليه السلطان قابوس بن سعيد هو حرصه على التضامن العربي وخاصة في القضايا العربية المزمنة وفي مقدمتها القضية الفلسطينية وقضية العدوان الإسرائيلي للوطن العربي الذي احتل فيه أراضي مصر وسوريا وبقية غزة ،ثم احتلال جنوب لبنان ،وكان له موقف من الحرب العراقية الإيرانية وأزمة الخليج وكلها قضايا مصيرية تحتاج إلى التضامن العربي وإلى توحيد الجهود كلها على جميع المستويات السياسية والاقتصادية و حتى العسكرية من أجل تدعيم الجهود العربية والوقوف بموقف واحد.

لقد أكدت الدبلوماسية العُمانية الحديثة توجهاتها بتدعيم التعاون بينها وبين العالم العربي والإسلامي وحرصت على إقامة أقوى العلاقات مع الدول والتعاون معها.

من خلال تمكن السلطنة من إثبات هويتها السياسية فأثبتت بذلك إيمانها بعروبتها وتكاتفها مع القضايا العربية من خلال انضمامها إلى الأسرة مجلس التعاون الخليجي وجامعة الدول

[1] يوسف السالم، قابوس بن سعيد وطنيا وعربيا وعالميا ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٥،ص ٤٣٧.

العربية . ثم أثبتت أصالتها الإسلامية وانتمائها للفكر الإسلامي بانتسابها إلى منظمة المؤتمر الإسلامي.

كما كانت السلطنة دائبة الدعوة إلى تكثيف التعاون بين دول المنطقة في مختلف المجالات انطلاقا من إيمانها الراسخ بأهمية منطقة الخليج التي تتصارع عليها القوى الدولية للتوغل والتدخل في شؤون دولها وسعيها الدائم بأن تكون المنطقة في مأمن عن الصراعات الدولية والحفاظ على أمنها واستقرارها، ومن هذا المنطلق شاركت السلطنة بفعالية في كل الاجتماعات التي انبعثت عن مجلس التعاون واستضافت عددا آخر من هذه الاجتماعات على أرضها[١].

المبحث الأول: السياسة الخارجية العُمانية في إطار دول مجلس التعاون الخليجي

المطلب الأول : مجلس التعاون الخليجي

طرحت فكرة إنشاء مجلس التعاون الخليجي في مؤتمر القمة العربي في عمان في الأردن تشرين الثاني عام ١٩٨٠م وفي ذلك المؤتمر نوقشت فكرة التعاون الخليجي لأول مرة على مستوى القادة بشكل رسمي ، حيث أصبحت موضوعا للدراسة والبحث بين المؤسسات السياسية بين الدول وعلى هامش مؤتمر القمة الإسلامي في الطائف بالمملكة العربية السعودية تم بحث هذا الموضوع جديا بين أصحاب الجلالة والسمو .ولأول مرة تم الاتفاق مبدئيا على قيام مجلس التعاون لدول الخليج العربية على أساس مشاركة الدول الست وسرعان ما بدأت الخطوات اللازمة لتحقيق هذه الفكرة في أسرع وقت ممكن ، وتوفير الضمانات التي تجعل هذا المجلس ينطلق بقوة منذ بدايته في تحقيق الأهداف الوطنية للدول الست ويكون في الوقت نفسه إضافة لها وزنها في العمل العربي المشترك .[٢] وفي يوم ١٤٠١/٣/٢٩هـ الموافق ٤ فبراير ١٩٨١ اجتمع في الرياض وزراء خارجية كل من دولة الإمارات العربية المتحدة ودولة البحرين ، والمملكة العربية السعودية ، وسلطنة عُمان ، ودولة قطر ، ودولة الكويت لتعميق وتطوير التعاون والتنسيق بين دولهم في كافة المجالات .[٣]

---

[1] السفير طالب بن ميران بن زمان الرئيسي ، السياسة الخارجية للسلطنة ، مرجع سابق ، ص ٢٧.

[2] مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، الدورة التاسعة عشرة للمجلس الأعلى ، ديسمبر ١٩٩٨، إصدار وزارة الإعلام والثقافة بدولة الإمارات العربية ، أبو ظبي ، دولة الإمارات العربية المتحدة ، ص ٩

[3] الطريق إلى المستقبل ، التعاون والوحدة في الخليج ، إصدار وزارة الإعلام بسلطنة عُمان بمناسبة انعقاد الدورة السادسة للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية في مسقط ، سلطنة عُمان ، صفر ١٤٠٦هـ ، نوفمبر ١٩٨٥م ، ص ١٥ .

وفي نهاية الاجتماع أصدروا بيانا ختاميا اعلنوا فيه موافقتهم على إنشاء مجلس التعاون وفيما يلي نص البيان :

" إدراكا من كل دول الإمارات العربية المتحدة ودولة البحرين والمملكة العربية السعودية وسلطنة عُمان ودولة قطر ودولة الكويت ولما يربط بينها من علاقات خاصة وسمات مشتركة وأنظمة متشابهة ولما تشعر به من أهمية قيام تنسيق وثيق بينها في مختلف المجالات وخاصة بالمجالات الاقتصادية والاجتماعية ، ولإيمانها بالمصير المشترك ووحدة الهدف ، ولرغبتها في تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بينها في جميع الميادين ، رأت أن تقيم تنظيما يهدف إلى تعميق وتوثيق الروابط والصلات والتعاون بين أعضائها في مختلف المجالات ، يطلق علية مجلس التعاون لدول الخليج العربية مقرة الرياض – المملكة العربية السعودية . ويكون هذا المجلس الوسيلة لتحقيق اكبر قدر من التنسيق والتكامل والترابط في جميع الميادين وتعميق وتوثيق الروابط والصلات بين أعضائه في مختلف المجالات وكذلك وضع نظم متماثلة في المجالات الاقتصادية والمالية والتعليمية والثقافية والاجتماعية والصحية والمواصلات بأنواعها المختلفة والإعلامية والجوازات والجنسية وحركة السفر والنقل والشؤون التجارية والجمارك ونقل البضائع ، والشؤون القانونية والتشريعية " [١]

وكانت أهم العوامل التي عجلت بقيام المجلس هي :

- نشوب الحرب العراقية – الايرانية ١٩٨٠م وتعتبر أحد الاسباب المباشرة التي عجلت بقيام مجلس التعاون لدول الخليج العربية وذلك بسبب حجم المخاطر التي حملتها هذه الحرب لدول المنطقة بسبب مجاورتها لمسرح العمليات الحربية والمخاوف من انهيار كبير يصيب أحد طرفي الحرب ويخل بحالة توازن القوى في المنطقة او ما قد تمليه ضرورات الحرب على أي منهما اللجوء بصورة متزايدة للمساعدات الاجنبية بالشكل الذي يفقده قدراً كبيرا من استقلاله وسيادتة ، وكانت التقديرات ترى ان انهيار ايران يحمل معه مخاطر وصول حزب تودة لشيوعي الايراني الى الحكم وان حاجة العراق للسلاح قد تدفعه للدوران في فلك السياسة السوفيتية وفي جميع الأحوال تصبح المنطقة مسرحا ملتهبا لصراع القوى العظمى الأمر الذي يهدد أمن واستقلال دولها.

[1] المرجع السابق ، ص ١٥

• احتدام الصراع الدولي حول المنطقة ، يمكن القول بأن منطقة الخليج والدائرة المحيطة بها قد دخلت منذ مطلع السبعينات في نطاق الحرب الباردة بين القوتين العظميين – الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي . ويمكن اعتبار الخطر العربي للنفط خلال الحرب العربية الاسرائيلية ١٩٧٣م نقطة التحول في هذا الاتجاه بما ترتب علية من إجراءات أمريكية اتخذت شكل قوات الانتشار السريع تقابلها مساع سوفيتية حثيثة لتثبيت الوجود في المنطقة تمثلت بعدد من الاتفاقيات مع الدول المجاورة كتلك الموقعة مع الاتحاد السوفيتي واثوبيا في نوفمبر ١٩٧٨ والتي أصبحت سارية المفعول في ابريل ١٩٧٩م وتلك الموقعة مع اليمن الديمقراطية الشعبية لمدة عشرين عاما من أكتوبر ١٩٧٩م والتي أصبحت سارية المفعول نوفمبر ١٩٧٩. على أن أخطر التطورات في هذا الصراع كان الغزو السوفيتي لافغانستان في ديسمبر ١٩٧٩م إذ أحدث الغزو لدولة مسلمة وجارة لا تبعد أكثر من ٥٠٠ كيلو متر من مياه الخليج نقلة نوعية في إدراك قادة دول الخليج لمصادر الخطر الخارجي ، فلم يعد ينظر للإتحاد السوفيتي من زاويه الخطر العقائدي كما كان نمط التفكير السائد لديهم بل أصبح حقيقة عسكرية وسياسية ماثلة دللت على أن موسكو لا تتردد في إرسال قوات عسكرية خارج نطاق حلف وارسو وانها مستعدة للمخاطرة العسكرية اذا اقتضت مصالحها ذلك كما تم النظر الى الغزو من جانب دول الخليج والولايات المتحدة الامريكية وحلفائها على انه يمثل احد التحركات الاستراتيجية للإتحاد السوفيتي للوثوب الى منطقة الخليج الغنية بثرواتها لا لحاجتة الى النفط ولكن للتحكم في امداداتة للغرب وبهذا دخلت المنطقة بشدة في دائرة الحرب الباردة بين المعسكرين الشرقي والغربي . وبالمقابل كان على دول الخليج أن تحاول تكوين إطار للأمن الجماعي والتعاون فيما بينها لسد احتياجات الأمن الناشئة في المنطقة ونحد من الضغوط والإغراءات التي قد تدفع الدول الكبرى لتدخل في شئونها.

ويتكون مجلس التعاون من الأجهزة الرئيسية التالية :

*المجلس الأعلى وتتبعه هيئة تسوية المنازعات .

*المجلس الوزاري .

*الأمانة العامة .

ولكل من هذه الأجهزة إنشاء ما تقتضية الحاجة من أجهزة فرعية .

إن هناك أهداف لمجلس التعاون على صعيد السياسة الخارجية:

تتخلص مبادئ وأهداف مجلس التعاون على صعيد السياسة الخارجية في الدفاع عن أمن الخليج الذي يعتبر مسؤونية أبنائه والتصدي لمحاولات الدول الكبرى الرامية للتدخل في

منطقة الخليج وأبعاد هذه المنطقة عن الصراعات الدولية والحيلولة دون إدخال السلاح النووي إلى المنطقة أو تخزينه في قاع مياه الخليج أو المحيط الهندي بأي شكل من الأشكال وترسيخ أمن واستقرار الخليج من خلال تحقيق السلام والاستقرار في الشرق الأوسط، بالإضافة إلى تنمية أواصر الصداقة والتعاون والتمسك بسياسة حسن الجوار.[١]

أما بالنسبة لمبادئه على الصعيد العربي تتلخص بما يلي :

٢. الالتزام التام بميثاق جامعة الدول العربية والإيمان بأهمية التضامن العربي.
٣. تحقيق السلام في الشرق الأوسط الذي لا يمكن أن يتم إلا بالانسحاب الإسرائيلي من جميع الأراضي العربية المحتلة، وفي مقدمتها القدس الشريف.
٤. تحقيق تسوية شاملة وعادلة للصراع العربي الإسرائيلي والتي لا يمكن أن تتحقق إلا إذا ضمنت الاعتراف بالحقوق الوطنية المشروعة الداخلية من أي جهة.

وعلى الصعيد الدولي تتلخص مبادئه بما يلي :

١. الالتزام التام بميثاق الأمم المتحدة ولا سيما الحرص على تحقيق السلم والأمن والتعاون الدولي.
٢. احترام سيادة واستقلال كل دولة بشكل متبادل ورفض التدخل في الشؤون الداخلية.
٣. التمسك بسياسة عدم الانحياز ، التي تعني في جوهرها رفض الاستقطاب والدخول في الأحلاف العسكرية الدولية.
٤. الإيمان بأهمية التضامن الإسلامي العربي.
٥. مُناهضة التمييز العنصري وسياسة التفرقة العنصرية.[٢]

المطلب الثاني : دور سلطنة عُمان في مجلس التعاون الخليجي.

إن سلطنة عُمان دولة خليجية تطل على بحر عُمان وعلى مضيق هرمز وعلى الخليج العربي.[٣] وجاء اهتمامها بجميع الأحداث المحيطة بالخليج العربي، وأصبح الانتماء الخليجي يشكل أساسا من أسس السياسة العُمانية . ولهذا أولت عُمان اهتماماً كبيراً بالعمل في إطار دول

---

[1] سيف بن علي بن سلطان ، النظام السياسي لسلطنة عُمان ، بحث لنيل الإجازة في الحقوق ، ص ٤٣.
[2] ملف إعلامي بمناسبة انعقاد الدورة السادسة للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية ، صفر ١٤٠٦هـ – نوفمبر ١٩٨٥ ، وزارة الإعلام ، سلطنة عُمان.
[3] يوسف السالم ، قابوس بن سعيد وطنيا وعربيا وعالميا ، مرجع سابق ، ص ٣٦٩

مجلس التعاون لدول الخليج العربية وهي إحدى الدول الرئيسية التي ساهمت في إنشاء المجلس عام ١٩٨١.

وانطلاقاً من أن التعاون ووحدة العمل بين دول الخليج هي بمثابة عاملين حيويين لأمن ورخاء المنطقة، ولهذا حرصت السلطنة على إقامة علاقات وطيدة مع أشقائها في دول الخليج العربي .

كما أنها حرصت على دعم التعاون الإيجابي والشامل في كافة الميادين وذلك لبناء القوة الذاتية الخليجية لتوفير المزيد من عوامل الأمن والرخاء والاستقرار للمنطقة ،والعمل على تحقيق حياة أفضل لشعوب المنطقة والرقي بالمواطن الخليجي في مختلف الميادين.[1] بعيداً عن قطبي الصدام والقوة في المنطقة العراق وإيران اللذين كثيرا ما تسببت تطلعات الزعامة لديهما واطروحاتهما المتعارضة في إفشال أي صيغة جماعية لأمن في الخليج.

وكما تسعى سلطنة عُمان منذ قيام مجلس التعاون الخليجي بين دول الخليج العربي إلى تطوير وتنمية التعاون القائم في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتعليمية والثقافية بما يدعم المسيرة الخليجية لصالح الدول العربية في الخليج .

ويقول السلطان قابوس : " الرؤية العُمانية هي نفس الاسم للمجلس ،المجلس هو للتعاون ،وهو ليس اتحاد ...إنما يتطور بعد ذلك إلي شيء اسمه وحدة هذا شيء لا أستطيع أن أتكهن فيه الآن "[2].

اولاً: الأفكار الأولية لتشكيل:

استمرت الجهود العُمانية الصادقة والدؤوبة من اجل العمل على تحقيق المزيد من التقارب والتلاحم والتنسيق بين الدول الخليج لتحقيق المزيد من الامن والاستقرار في ربوع المنطقة، من خلال الدعوة التي وجهها السلطان قابوس بن سعيد لدول الخليج لبحث التوصل إلى صيغة جماعية تكفل امن المنطقة وتحدد العلاقات بين دولها وذلك في مؤتمر وزراء خارجية دول الخليج العربية في ٢٥ نوفمبر ١٩٧٦م، وذلك حرصا من السلطنة على دعم الروابط بين دول منطقة الخليج وايمانها منها بأن صيانة السلام والاستقرار في المنطقة هي مسؤولية دولها جميعا.

[1] السفير طالب بن ميران بن زمان الرئيسي ، السياسة الخارجية للسلطنة ، مرجع سابق، ص ٢٧-٢٨.

[2] من حديث صحافي للسلطان قابوس لصحيفة الخليج الامارتية ، ١١يناير ١٩٨٦.

وقد تضمنت الكلمة التي ألقاها السلطان قابوس بن سعيد بمناسبة انعقاد الدورة الرابعة لمؤتمر وزراء خارجية دول الخليج في ٢٥ نوفمبر ١٩٧٦م " أن سلطنة عُمان تؤكد على أهمية التفاهم للوصول الي صيغة متفق عليها للتعاون بين دول منطقتنا ويهم سلطنة عُمان حكومة وشعبا ان تشهد منطقتنا استقراراً وأمنا دائمين يمهدان لها السبيل لتثبيت دعائم التنمية ودفع عجلتها الى الامام "

لقد ارتكزت رؤية السلطنة لتحقيق الامن في المنطقة على اساس نظرة متكاملة لمفهوم الامن ،لا تقتصر فقط على الجوانب العسكرية او الامنية بمفهومها التقليدي ولكن ايضاً على اساس الجوانب الاقتصادية والاجتماعية الاخرى.

ولذلك فإن إنشاء مجلس التعاون لدول الخليج العربية لم يأت فجأة ،ولكنه ارتكز في وجودة على جهود عديدة ومتنوعة سبقتة ومهدت له ،إذ أن فترة التعاون والتنيسق على نحو اعمق بين دول الخليج ،فقد أخذت صوراً متعددة وان كانت محددة منذ نهاية الخمسينات تقريباً ، ففي عام ١٩٥٨م كان هناك مشروع لإقامة اتحاد سعودي كويتي بحريني وفي عام ١٩٧٠م كانت هناك مشروعات لإقامة اتحاد يضم الإمارات الأعضاء في دولة الإمارات العربية المتحدة الان بالإضافة الى قطر والبحرين ،لقد ارتبطت نشأة مجلس التعاون بالبيئة الخليجية من ناحية وبالتطورات العربية والدولية التي شهدتها المنطقة في أواخر السبعينات وأوائل الثمانينات ، من ناحية ثانية ، لقد تزايد الوزن النسبي للدول الخليجية العربية على المستوى العربي منذ عام ١٩٧٣م كما تؤيد أهمية العمل المشترك في ما بينها من أجل حفظ الامن في الخليج خاصة مع تصاعد التهديدات الخارجية من ناحية ، ومع تفاقم الخلافات العربية التي ادت الى انشغال القوى الرئيسية العربية في مشكلات او خلافات استوعبت الكثير من اهتمامها وطاقاتها من ناحية ثانية .

وقمة مسقط التاريخية تعرف بقمة الانطلاق والتي عقدت في مسقط خلال الفترة من (٣-٦ نوفمبر ١٩٨٥م) كانت هذه القمة وبحق واحدة من أهم مؤتمرات القمة الخليجية حتى أن كبار المسؤولين بمجلس التعاون اتفقوا على تسميتها بقمة الانطلاق لأنها – تأتي بعد جولة طويلة من الاجتماعات على المستويات كافة منذ تأسيس المجلس، وسوف تؤدي إلى تبني خطط العمل المشترك من أجل مصلحة وأمن المواطن في دولة المنطقة. [١]

وتأتي أهمية القمة كونها تعد انطلاقة نوعية من جانب الدول العربية الخليجية وكما أتت القمة في وقت شهدت فيه منطقة الخليج استمرار الحرب العراقية الإيرانية التي أصبح

تصاعدها يمثل تهديداً حقيقياً للأمن واستقرار المنطقة ،وجاءت هذه القمة وسط أوضاع عربية متردية وخلافات عربية أصبحت تهدد القضايا القومية والمصيرية فكانت لهذه القمة أهمية ليس فقط لشعب الخليج العربي بل للأمة العربية جمعاء، حيث تم فيها اقرار ست استراتيجيات هي :

١- الاستراتيجية الأمنية.

٢-الاستراتيجية الدفاعية.

٣- السياسات الزراعية.

٤- الاستراتيجية الموحدة للتنمية الصناعية.

٥- السياسة العامة الموحدة لحماية البيئة.

٦- أهداف ووسائل التربية والتعليم .

ولقد عبر السلطان قابوس بن سعيد عن ذلك حيث قال أن "المجلس الآن يمثل قوة قائمة بالفعل فيما يتعلق بالجانب الاقتصادي ونحن في النهاية سنحول التعاون بيننا إلى ما يشبه السوق الأوروبية المشتركة مع مراعاة انه حتى في السوق الأوروبية المشتركة هذه هناك مشاكل تنشأ عن اصطدام المصالح الوطنية لكل دولة لكنهم هناك يتعاملون مع الوقت ويلجئون إليه لعلاج هذه المشاكل نحن في النهاية سنصبح سوقاً خليجياً مشتركة المهم عندنا هو مراعاة أن لا يطغى القادر على غير القادر وعندما يكون هناك تكافؤ في القضايا المطروحة في ضرر من الموافقة عليها نحن نريد أن تصبح قوة وأن نستفيد من تكتلنا لكننا في نفس الوقت لا نريد أن نستعجل الموافقة على قضايا نجد أنفسنا فيما بعد فترة نتململ الموافقة عليها أو نكشف أن موافقتنا قد تمت في ظروف عدم التكافؤ هنا ستنشأ المراجعة وحساب النفس ويبدأ الإحساس بالغبن وبالتالي تمضي هذه الموافقة نحو التعثر لقد كنا نقول هذه الكلام منذ بداية اجتماعات دول مجلس التعاون وكنا ندعو إلى تحاشي كل الجوانب التي يتسبب منها نشوء السلبيات في هذه الناحية نجح المجلس في مسيرته على الرغم من بعض عثرات قابلها".[2]

وقمة مسقط بدأت بوضع البرنامج التنفيذي لبنود هذه الاتفاقية الاقتصادية التي اقرها مجلس التعاون ،وإضافة لقرارها استراتيجية دفاعية وأمنية واحدة يبدأ تنفيذها حسب الخطة التي تعتمدها اللجنة العسكرية .[٣]

---

[1] مجلة السياسة الدولية ، قمة مسقط الخليجية ، محمد السعيد إدريس ، العدد (٨٣) يناير ١٩٨٦ صفحة ١٥٠.

[2] حديث لصاحب الجلاله السلطان قابوس بن سعيد خص به جريدة السياسة الكويتية.

[3] مجلة جند عُمان ، نجحت قمة مسقط في تحقيق أهدافها ، العدد (١٢٩) ، صفر ١٤٠٦هـ ، نوفمبر ١٩٨٥م، سلطنة عمان.، ص: ٦

ولقد وصفها السلطان قابوس بن سعيد المعظم بقوله: "أن ما تحقق في إطار مجلسنا بتوفيق من الله تعالى وبتضافر جهودنا الأخوية في كل ما عقدناه من لقاءات لا يدع مجالاً للشك في أن مسيرتنا إذا ما واصلناها بنفس العزم والتوجيه الصادق المخلص سيكون لها مستقبل مشرق بإذن الله". [١]

وحرصت عُمان على المشاركة الإيجابية في كافة اللقاءات والاجتماعات الخليجية في شتى المجالات سواء على المستوى الوزاري أو على مستوى اللجان أو على مستوى القمة الخليجية، وشاركت في تنفيذ العديد من المشروعات المشتركة بين السلطنة وبين الدول الخليجية الشقيقة ووافقت على الاتفاقيات الموقعة في إطار المجلس لإتاحة حرية التنقل دول المجلس وحرية التجارة وانتقال رؤوس الأموال ، مما يعطي الحرية الكاملة للمواطن الخليجي في دول المجلس للتنقل والعمل والسياحة وهو ما يؤكد على وحدة خليجية حقيقية استطاع مجلس التعاون تحقيقها عمليا . سعياً وراء بلورة رؤية واضحة وتحديد منهاج ملائم للتعامل مع كافة التطورات لمواجهة المخاطر التي تهدد المنطقة إيماناً منها بأهمية منطقة الخليج التي تتصارع عليها القوى الدولية للتوغل والتدخل في شؤون دولها وسعيها بأن تكون المنطقة في مأمن من الصراعات الدولية والحفاظ على أمنها واستقرارها. وجاء في كلمة جلالة السلطان أمام مؤتمر وزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجي في دورته الرابعة المنعقد في مسقط " ويهم سلطنة عُمان ان تشهد منطقتنا استقراراً وأمناً دائمين..."[٢]

وتعتبر عُمان مجلس التعاون بمثابة منتدى يمكن من خلاله التأثير على الأحداث في المنطقة وإعطاء سياستها العربية القائمة على نهج الاعتدال والواقعية أو " الحد من التطرف في أي اتجاه " [٣]

ولقد رأينا ان الدبلوماسية العُمانية على الصعيد الخليجي تلتزم بمبادئ وأهداف المجلس بالحفاظ على الأهمية الاستراتيجية للمنطقة وتحقيق الرخاء والرفاهية والأمن والاستقرار لشعوبها، نظراً لما لأهمية الموقع الجغرافي المتقارب بحكم الارتباط والعلاقات والوشائج العميقة التي تربط أبناء هذه المنطقة بعضهم ببعض، ولذا فإن الدبلوماسية العُمانية تعطي الأهمية الكبرى في تحركها الدبلوماسي لهذا الجانب الذي يخدم المصالح والأهداف المشتركة

---

[1] نفس المرجع .

[2] مجلة الحوادث اللبنانية ، مقالة "السلطان يعزز الوطنية بالحضارة والتقدم"، ص (٣٥) العدد (١٦٧٥)/ ديسمبر ٩١٨٨م.

[3] من الحديث الصحافي للسلطان قابوس لمجلة المستقبل ، باريس ،العدد ٣٤٩، ٢٩ أكتوبر ١٩٨٣.

لدول المجلس.[1] كما عبر عن ذلك جلالة السلطان قابوس في خطابه بقوله: "أن أمن المنطقة كل لا يتجزأ واستقرارها مسؤولية كل الحكومات وشعوب المنطقة." [2]

و أيدت عُمان كافة المساعي الإقليمية والإسلامية والدولية من أجل محاولة وقف الحرب العراقية الإيرانية ، ودعت إلى ضرورة إيجاد بدائل أخرى إلى جانب الجهود التي تبذلها دول مجلس التعاون لوقف تعرض الملاحة الدولية للخطر. فالسلطنة تؤمن بأن الأسلوب الدبلوماسي يعد أفضل السبل لوضع حد للحرب العراقية الإيرانية كما تؤمن بوجوب استمرار مساعي السلام وخاصة ما تقوم به منظمة المؤتمر الإسلامي. [3]

وكانت مشاركة السلطنة واضحة مع شقيقاتها الدول الخليجية في المساهمة في الحفاظ على امن الخليج واستقراره ، وخاصة الملاحة العالمية التي تمر من الخليج مع تأمين سلامة الملاحة من مضيق هرمز.من خلال تدعيم فكرة التعاون والتنسيق والتكامل العسكري وجاءت فكرة إنشاء قوة عسكرية موحدة هي قوة درع الجزيرة التي تكونت من بعض الوحدات العسكرية المختارة من دول المجلس وقامت هذه القوة بمناورات مشتركة أكدت كفاءتها ،كما أخذت دول مجلس التعاون الخليجي في البحث عن صيغة عسكرية مشتركة لحماية امن الدول الخليجية الست .

وكما عملت السلطنة منذ قيام المجلس على المشاركة في جميع أنشطة مجلس التعاون الخليجي وفي جميع المجالات ،وخاصة في تنفيذ بنود الاتفاقية الاقتصادية الموحدة لدول مجلس التعاون الخليجي والتي تجعل من دول المجلس وحدة اقتصادية واحدة .تضم جميع الدول من خلال التنسيق بين مشروعاتها الاقتصادية والتي تمثل أساس التنمية في دول المجلس.[4]

---

[1] احمد بن سالم بن احمد الشنفري ، الخطاب السياسي للسلطان قابوس بين الفكر والتطبيق ، (قراءة سياسية تحليلية من عام ١٩٧٠م – ١٩٨٩) ، رسالة لنيل دبلوم السلك العالي ، السنة الجامعية ١٩٨٩– ١٩٩٠– المملكة المغربية ، المدرسة الوطنية للإدارة العمومية السلك العالي رقم ١٩– الرباط ، ص ٢١٢.

[2] من خطاب جلالة السلطان في العيد الوطني الخامس ١٩٧٥.

[3] عُمان في عشر سنوات ، صادر عن وزارة الإعلام ، ١٩٨٥ ، ص ٣٤.

[4] المرجع السابق ، ص ٣٩٩.

ثانياً:محددات الدور في مجلس التعاون:

*** في المجال الاقتصادي والاجتماعي :**

كان التوقيع على "الاتفاقية الاقتصادية الموحدة "في ١١ \ ١١ \١٩٨١م أي بعد عدة شهور فقط من قيام المجلس خطوة كبيرة تؤكد على رغبة وتصميم الدول الأعضاء على تحقيق تقدم سريع على طريق تحقيق التكامل الاقتصادي فيما بينها .ومن خلال تحديد الأهداف التي سعت هذه الاتفاقية إلى تحقيقها وتتبع ما أنجز منها ولم ينجز يمكن ان نتعرف بدقة وموضوعية على أداء المجلس في هذا المجال.[١]

وقد هدفت هذه الاتفاقية إلى تنسيق وتوحيد السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية والتشريعات التجارية والصناعية والنظم الجمركية في الدول الأعضاء في المجلس ومن اجل الوصول إلى هذا الهدف العام حددت اتفاقية وسائل وإجراءات ملزمة يمكن إجمالها على النحو التالي:

١ –معاملة – المنتجات – الزراعية والحيوانية والصناعية ومنتجات الثروات الطبيعية ذات المنشأ الوطني الصادرة والواردة وإعفاؤها من الرسوم الجمركية .

٢–وضع حد أدنى لتعريفة جمركية موحدة في مواجهة المنتجات الأجنبية .وخلق قوة تفاوضية جماعية لدعم المركز التفاوضي للمجلس في مجالي الاستيراد والتصدير .

٣– المساواة في المعاملة بين جميع مواطني دول المجلس من حيث حرية الانتقال والعمل والإقامة وحق التملك والإرث والإيصاء وحرية ممارسة النشاط الاقتصادي وانتقال رؤوس الأموال وكذلك تشجيع إقامة المشروعات المشتركة

٤–تنسيق السياسات المالية والنقدية والمصرفية والعمل على توحيد العملة لتكون متممة للتكامل الاقتصادي المنشود وتحقيق التعاون في كافة المجالات الفنية والعلمية

*** في المجال السياسي والأمني:**

على الرغم من أن النظام الأساسي لمجلس التعاون لم يشر صراحة إلى أن من بين أهدافه الأساسية العمل على توحيد[2]

المواقف السياسية للدول الأعضاء تجاه قضايا السياسة الخارجية او توحيد السياسات الأمنية والدفاعية ،الإ انه من المعروف أن هذه القضايا كانت هي الدافع الأساسي وراء قيام المجلس كما سبق أن اشرنا ، ولتقييم أداء المجلس في هذه المجالات ربما يكون من المفيد أن نفرق بين دوائر

---

[1] د. جوزيف كيشيشيان، رؤية من الخارج ، بعض مميزات السياسة الخارجية (الاستقلالية في حماية المصلحة الوطنية) ، مرجع سابق ، ص٢٦.

[2] سلطنة عُمان وزارة الخارجية ، مكتب الإعلام ، الخارجية الوجه المشرق لعُمان ، منشورات وزارة الخارجية العُمانية ، ١٩٨٠ ، ص: ٢٩.

ثلاث : الأولى هي الدائرة المحلية ويدخل فيها العمل المشترك في مجال السياسات الدفاعية تجاه الأخطار الخارجية .وكذلك الجهود الخاصة بحل وتسوية المنازعات السياسية بين الدول الأعضاء .أما الدائرة الثانية فهي الدائرة الإقليمية وتتعلق بالجهود الرامية إلى تنسيق مواقف دول المجلس تجاه القضايا الإقليمية وبالذات تجاه الحرب العراقية – الإيرانية ،والصراع العربي –الإسرائيلي ..الخ .وأما الدائرة الثالثة فهي الدائرة الخاصة بتنسيق المواقف تجاه القوى الخارجية وعلى الأخص تجاه القوى الأكثر فاعلية وتأثيراً في النظام الدولي .ونظراً لأننا سنتناول علاقة دول المجلس بكل من إيران والعراق وأيضا بالقوى الفاعلة في النظام الدولي في محاضرتين منفصلتين فسوف نقصر حديثنا هنا على الدائرة الأولى وحدها.[1]

أ – في مجال تسوية المنازعات الداخلية:

على الرغم من أن الفترة المنصرمة بين الانسحاب البريطاني من منطقة الخليج وقيام مجلس التعاون قد شهدت حلاً للعديد من المنازعات بين الدول الخليجية ألا أن عدداً من هذه المنازعات و خاصة منازعات الحدود ، قد ظل بلا حل واستمر بعد قيام المجلس .وبالتالي فقد توقفت قدرة المجلس على أداء وظائفه في كل المجالات على مدى فاعليته وقدرته على تسوية المنازعات بين الدول الأعضاء

و كان النزاع القطري – البحريني على جزر حوار وفشت الديبل من أولى النزاعات التي اهتم المجلس بتسويتها ففي الدورة الثالثة للمجلس الوزاري المنعقد بالرياض في مارس ١٩٨٢ عبر المجلس عن قلقه لاستمرار هذه النزاع وأوصى السعودية باستئناف المساعي الحميدة من أجل تسويته واخذ علماً بالاتفاق الذي تم التوصل إليه بين البلدين لتجميد الوضع والالتزام بعدم تصعيده وكذلك بوقف الحملات الإعلامية .ومع ذلك فلم تفلح هذه الجهود كثيراً بل تفاقمت الأزمة عام ١٩٨٦ م إلى حد الصدام المسلح .وبعد أن كان الأمر محصوراً في نطاق النزاع حول جزيرة حوار .امتد النزاع ليشمل جزر فشت الديبل .ونشطت الوساطة السعودية مرة أخرى مفوضة عن المجلس لكنها لم تفلح سوى في تجميد الوضع دون ان تتمكن من التوصل إلى اتفاق لتسويته. وفي مايو ١٩٨٦ شكلت هيئة إشراف ورقابة تابعة لمجلس التعاون انحصرت مهمتها في إعادة الأوضاع إلى سابق عهدها قبل تفجر الأزمة .ثم تابعت الدبلوماسية السعودية جهودها في الوساطة لكن هذه الجهود أخفقت .وعلى إثر ذلك اتخذت قطر قرارا ن جانب واحد بعرض النزاع على محكمة العدل الدولية وقدمت طلباً بذلك في ٨ يوليو ١٩٩١ . لكن هذا الطلب المنفرد لاقى

[1] المرجع السابق,ص ٣٠.

اعتراضاً في البداية من جانب البحرين .على الرغم من أن طرفي الأزمة كانا قد اقترحا معا عام ١٩٨٧ عرض النزاع على محكمة العدل الدولية ورحب المجلس بذلك في قمته الثامنة بالرياض وانتهى الأمر بتشكيل لجنة تضم ممثلين عن كل من السعودية وقطر و البحرين بغرض الاتصال بمحكمة العدل الدولية والتوصل إلى صيغة اتفاق مشترك وإبرام اتفاقية بمجمل القضايا التي يود طرفا النزاع عرضها على المحكمة للفصل فيها ،وهكذا أصبح النزاع رهناً الآن بصدور حكم محكمة العدل الدولية.[1] لكن السعودية والتي لعبت الدور الأساسي في الوساطة بين قطر والبحرين ما لبثت أن أصبحت طرفا في قضية ملتهبة مع قطر نفسها بسبب النزاع على منطقة الخفوس .وقد ظهر النزاع علناً عندما أصدرت قطر بياناً في ٣٠ \ ٩ \ ٩٢ أعلنت فيه أن قوة عسكرية سعودية هاجمت مركز الخفوس القطري ،اتهمت فيه السعودية بأنها قامت برسم ٧٠ %من حدودها مع قطر بصورة منفردة ودون التشاور مع قطر ، وحاولت قطر الضغط بكل الوسائل إلى درجة أنها قررت استئناف علاقاتها مع العراق بشكل منفرد بل لوحت بالورقة الإيرانية ،وقامت بالإعلان عن نيتها في الانسحاب من قوات درع الجزيرة ،كما حاولت تدويل الأزمة بدعوة الأمين العام للأمم المتحدة للتوسط فيها . وكانت مصر وهي دولة منم خارج مجلس التعاون هي التي قامت بالوساطة لا حتواء النزاع .لكنه ما يزال قائما وقابلا للانفجار في أية لحظة.

وتكفي هذه الأمثلة على أن قدرة المجلس على تسوية النزاعات بين الدول الأعضاء ،وخاصة النزاعات الحدودية ، محدودة جداً وأيضا للدلالة على ان هيئة تسوية المتازعات التابعة للمجلس الأعلى والمنصوص عليها في النظام الأساسي للمجلس هي مجرد هيئة شكلية لا ودود لها في الواقع.

ب_في مجال تحقيق الأمن الداخلي:

فرضت التهديدات التي تعرض لها أمن الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي على الصعيدين الداخلي والخارجي ،سواء قبيل قيام المجلس او بعد قيامه ،ان تولي هذه الدول عناية كبيرة لتنسيق سياستها الأمنية والدفاعية ،

فعلى الصعيد الداخلي .واجهت دول مجلس التعاون قضايا أمنية متشابهة .فبالإضافة إلى قضية العمالة الوافدة ،والتي كانت لها انعكاساتها الأمنية الواضحة في كل دول المجلس (وان بدرجات متفاوتة)طرحت أيضا قضية الأقليات الدينية أو ألاثينية نفسها باعتبارها قضية امن بالدرجة الأولى وخاصة بعد اندلاع الثورة الإيرانية .فمن المعروف أن نسبة الشيعة إلى إجمالي عدد

---

[1] السفير طالب بن ميران بن زمان الرئيسي، السياسة الخارجية للسلطنة، مرجع سابق ، ص٢٩.

السكان في معظم دول مجلس التعاون مرتفعة .إذ تصل في البحرين إلى ٧٥%وفي الكويت ٢٥% وفي السعودية إلى ٢٠ %وهكذا.كذلك فقد كشفت التداعيات المترتبة على الغزو العراقي للكويت أيضا خطورة مشكلة "البدون " أيضا كقضية أمنية.[١]

فقد أكدت بعض الدراسات أن تعداد فئة "البدون" في الكويت بلغ ٢٥٠٠٠٠ شخص أي ٢٥ % من إجمالي عدد السكان .ومعنى ذلك أن البنية السكانية الاجتماعية في دول مجلس التعاون تحتوي على العديد من الثغرات التي قد تسهل من قدرة القوى الخارجية على اختراقها ومن

ثم تعرض أن هذه الدول للقلاقل والاضطرابات وعدم الاستقرار السياسي ،وخصوصا عندما تكون البيئة الإقليمية والدول معادية أو غير مستقرة.

وبعد قيام المجلس بعدة شهور أعلن في البحرين في ١٣ ديسمبر ١٩٨١ م عن اكتشاف مؤامرة لقلب نظام الحكم من قبل مجموعة تتبع منظمة الجهاد الإسلامي ومركزها طهران وان الأعضاء الستين في هذه المجموعة هم من المسلمين الشيعة .وكانت هذه الحادثة – في تصور العديد من الدارسين – هي التي دعت وزراء داخلية دول مجلس التعاون الى سرعة التوصل إلى اتفاق للتوقيع على معاهدة أمنية شاملة أعلن عنه خلال اجتماعهم بالرياض يومي ٢٣ ، ٢٤ فبراير ١٩٨٢ م . لكن معارضة الكويت لهذه الاتفاقية حال دون إقرارها .ووفقاً لما نشر عن هذه المعاهدة فأنها تحرم تداول جميع أنواع المطبوعات التي تروج لأفكار مضادة أو مناهضة لنظم الحكم والقيم المعمول بها في دول المجلس ،وتقر لكل دولة بأحقيتها في اتخاذ كل ما تراه من إجراءات فعالة لمنع مواطنيها من التدخل في الشؤون الداخلية للأقطار الأخرى

ولكن الفشل في التوقيع على معاهدة أمنية شاملة بسبب رفض الكويت رفض الكويت لم يكن معناه نهاية التعاون بين دول المجلس في المسائل الأمنية .فقد أصبح هذا التعاون حتميا بعدد أن تعرضت الكويت لسلسلة من التفجيرات خلال أعوام ٨٣ ،٨٤ ،٨٥ ، ٨٦ بما في ذلك محاولة اغتيال أمير الكويت نفسه ،وبعد أن تعرضت مل من قطر والإمارات والعودة لأعمال إرهابية وتخريبية ،لكن هذا التعاون اخذ أشكالا ثنائية ومتعددة لتبادل المعلومات وترحيل المشتبه فيهم وفرض قيود على النشر وعلى تأشيرات سفر.

ج–في مجال الدفاع ضد التهديدات الخارجية:

قام مجلس التعاون الخليجي أساسا تحت ضغط إحساس عميق بان أمنه مهدد .وكانت هناك ثلاث بؤر توتر ،على الأقل ،تشكل جميعها مصادر تهديد لأمن دول المجلس جميعاً :

---

[١] المرجع السابق ، ص٣١.

الاحتلال السوفييتي لأفغانستان (والذي جعل القوات السوفييتية على مرمى حجر من الخليج العربي)والثورة الإسلامية في إيران (والتي رأت فيها دول الخليج مصدرا من مصادر التهديد الخارجي وعدم الاستقرار الداخلي في الوقت نفسه)،وإسرائيل (والتي بدأ خطرها يقترب كثيرا من دول الخليج وخاصة بعد قيامها بتدمير مفاعل ايزاك النووي العراقي ودون أن تتردد في عبور المجال الجوي السعودي نفسه).

وقد استمرت مصادر التهديد الثلاثة هذه بعد قيام مجلس التعاون وزادت احتمالات الانغماس المتزايد للقوتين العظميين في منطقة الخليج مع تصاعد الحرب العراقية –الإيرانية واشتعال المنافسة بينهما أيضا وفي الوقت نفسه على منطقة القرن الإفريقي.[١]

كما أدت في الوقت نفسه إلى خطوات محددة في مجال التنسيق العسكري ومحتواة تحقيق تكامل في النظم الدفاعية لدول مجلس التعاون الست .وبدأ التنسيق بمناورات عسكرية مشتركة أطلق عليها "درع الجزيرة ١"وبدأ التفكير في توحيد مناهج التدريب العسكري وإنشاء معاهد عسكرية مشتركة وتوحيد التسليح والتوسع في مشروعات التصنيع الحربي ،وأعقب مناورات درع الجزيرة المشتركة مناورات ثنائية استمرت طوال الفترة من ٨٤ وحتى توقف الحرب العراقية الإيرانية .وفي ١٨ أكتوبر ١٩٨٤ أعلن عن تشكيل "قيادة مشتركة تحت امرة قيادة موحدة"ثم جرت في أعقاب مؤتمر القمة الخامس الذي عقد في الكويت مناورات "درع الجزيرة"التي جرت في حفر الباطن وشارك فيها حوالي ١٠٠٠٠ جندي منن مختلف القوات التابعة لدول المجلس الست.

[١] د. جوزيف كيشيشيان، رؤية من الخارج ، بعض مميزات السياسة الخارجية (الاستقلالية في حماية المصلحة الوطنية)، مرجع سابق ، ص ٣٠-٣١.

المبحث الثاني : السياسة الخارجية العُمانية في إطار جامعة الدول العربية

المطلب الأول : جامعة الدول العربية

وفي ١٠ أيار (مايو) ١٩٤٥ ونتيجة اجتماع الإسكندرية في خريف ١٩٤٤ تكونت الجامعة العربية من العراق ومصر والأردن ولبنان والسعودية وسوريا واليمن ،وانضمت المغرب وتونس إلى الجامعة ثم بقية الدول العربية التي حصلت على استقلالها كما وصادقت سلطنة عُمان على ميثاقها في ١٩٧١/٩/٢٩وانضمت إليها بعد طول غياب وعزلة عن الساحة العربية، وبوعي منها في المصلحة الوطنية والقومية ورغبة منها في المشاركة البناء على المستوى العربي والدولي، سارعت السلطنة في التصديق على ميثاق الجامعة معلنة بذلك حرصها على المشاركة الفعالة والتضامن مع القضايا العربية[1]. وشاركت في معظم مؤتمرات الجامعة سواء كانت مؤتمرات وزراء أو مؤتمرات قمة وتدعمت علاقاتها مع شقيقاتها من هذه الدول والمساهمة في كل الجهود المبذولة لخدمة ونصرة قضايا المنطقة العربية[2] .

وتهدف الجامعة إلى توثيق الصلات بين الدول المشتركة فيها وتنسيق خططها السياسية تحقيقاً للتعاون بينها وذلك بالعمل على المحافظة على السلامة والأمن العربي وصيانة استقلال الدول الأعضاء ،وكما تهدف إلى تحقيق التعاون في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والصحية وإلى النظر في مصالح المجتمع العربي بصفة عامة. وتشمل فروع الجامعة مجلس الجامعة واللجان الفنية والأمانة العامة ،ويتكون مجلس الجامعة من ممثلي الدول الأعضاء في المنظمة وينعقد في دورات عادية مرتين في كل عام (آذار وأيلول) على مستوى رؤساء الدول أو الحكومات أو وزراء الخارجية ،صوت واحد مهما كان عدد ممثليها ويقوم المجلس بكل ما من شأنه تحقيق التعاون بين الدول الأعضاء من الاتفاقات وكذلك حل المنازعات بينها باستخدام الوساطة أو التحكيم وإقرار التدابير لقمع العدوان الأجنبي على الدول الأعضاء ،وكما يختص بتقرير وسائل التعاون مع المنظمات والهيئات الدولية. تص الميثاق على تأليف لجان فنية لتحقيق التعاون بين الدول الأعضاء في الميادين الاقتصادية والمالية والثقافية والاجتماعية والصحية والمواصلات ،ولكل عضو في الجامعة يمثلها في لجنة من هذه اللجان

---

[1] سلطنة عُمان وزارة الخارجية ، مكتب الإعلام ، الخارجية الوجه المشرق لعُمان ، منشورات وزارة الخارجية العُمانية ، ١٩٨٠ ، ص: ٢٩.

[2] عمان في عيون العالم ، الجزء الأول ، سلطنة عُمان ، إصدار وزارة الإعلام ، مسقط ١٩٨٧، ص ٩٨.

التي تقوم بإعداد مشروعات الاتفاقات والمعاهدات قبل عرضها على مجلس الجامعة الذي يعين لكل لجنة رئيساً لمدة سنتين على الأقل.

والأمانة العامة وهي الهيئة الإدارية الدائمة للمنظمة ومقرها القاهرة وتتألف من أمين عام وأمناء مساعدين وعدد كاف من الموظفين الفنيين ويتقسم العمل بالأمانة العامة إلى جمئة إدارات هي إدارة الإعلام والنشر، الإدارة الثقافية، الإدارة الاقتصادية وشؤون البترول، إدارة الشؤون الاجتماعية، إدارة المواصلات، الإدارة القانونية، إدارة فلسطين، المؤسسة المالية والعربية، إدارة السكرتارية وغيرها.

ومن اجل تجسيد العمل العربي المشترك للتعاون البناء في مختلف المجالات،قامت سلطنه عُمان بالانضمام إلى المنظمات الجامعة حسب الأولوية التي تراها ، ففي ١٩٧١/٧/١ انضمت السلطنة إلى الاتحاد البريدي العربي وأما في عام ١٩٧٣م فقد رأت السلطنة الانضمام إلى المنظمة العربية لدفاع ضد الجريمة وذلك في ١٩٧٣/٣/٢٦، وكذلك إلى المتظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (ميثاق الوحدة الثقافية) بتاريخ ١٩٧٤/٦/٤. وفي العام الذي يليه انضمت سلطنة عُمان إلى أربع منظمات أخرى منبثقة عن الجامعة وتعمل في إطار العمل العربي المشترك : وهي المنظمة العربية للعلوم الإدارية في ١٩٧٥/٤/١. صندوق الإنماء الاقتصادي في ١٩٧٥/٤/٣٠، المنظمة العربية للأراضي الجافة والقاحلة في ١٩٧٥/٤/٣٠، وأخيراً الأكاديمية العربية للنقل البحري بتاريخ ١٩٧٥/٤/٣١.[1]

كذلك فقد تم الانضمام إلى منظمة الاتصالات الفضائية والاتحاد العربي للمواصلات بتاريخ ١٩٧٦/٧/١٠، أما صندوق النقد العربي فقد انضمت إليه السلطنة في ١٩٧٧/٢/٥، وآخر منظمة تم التوقيع إنشائها هي المنظمة العربية للتنمية الصناعية في البلاد العربية حيث تم تحويلها من مركز إلى منظمة في عام ١٩٧٩.[2]

وهكذا أصبحت السلطنة عضواً في جميع المنظمات والأجهزة التي تعمل في إطار جامعة الدول العربية.

---

[1] سلطنة عُمان وزارة الخارجية ، الخارجية الوجه المشرق لعُمان، مرجع سابق ، ص ١٦.
[2] المرجع السابق ، ص ١٨.

المطلب الثاني : دور السياسة الخارجية العُمانية في جامعة الدول العربية.

بعد سنة واحدة فقط من تولي السلطان قابوس الحكم في عُمان انضمت عُمان إلى جامعة الدول العربية في ١٩٧١/٩/٢٩[١] وكان هذا الانضمام السريع للتنظيم الإقليمي العربي الجماعي الذي ارتضته الحكومات العربية كإطار يعبر عن العلاقات القومية ويدعمها في شتى الميادين ،وأدرك السلطان قابوس دور السلطنة في جامعة الدول العربية وتوكيداً على اهتمامها بقضايا أمتها العربية السياسية منها والتنموية ، كما كان في المقابل تعبيراً عن إدراك الجامعة العربية لأهمية وجود السلطنة في الجامعة العربية شاركت سلطنه عُمان بالقول والعمل، بالرأي وبالدعم المادي والمعنوي في المنظمات المتخصصة الاقتصادية التابعة للجامعة[٢]

أصبحت السلطنة عضواً مهماً ونشطاً في المشاركة الإيجابية في مختلف اجتماعات ونشاطات جامعة الدول العربية، كما أن العلاقات الثنائية بين السلطنة والعديد من الدول العربية شهدت تطوراً كبيراً لخدمة المصالح المشتركة وأهداف الجامعة العربية ، وقد ركزت السلطنة في سياستها الخارجية على الصعيد العربي للمساهمة في الجهود العربية الرامية إلى نصرة القضايا العربية العادلة وفي مقدمتها قضية العرب المصيرية – قضية فلسطين[٣] . ولعل ما يميز هذه السياسية، مرونتها وفهمها للأحداث على أساس واقعي بعيداً عن أي تأثيرات أو تأثرت بمواقف معينة. وذلك لخدمة وحدة الصف العربي وتوثيق العلاقات الحميمة مع الدول الشقيقة والصديقة في إطار احترام السيادة الوطنية لهذه الدول. [٤] وباركت عملية السلام في الشرق الأوسط منذ الخطوات المصرية عام ١٩٧٨ إلى مؤتمر مدريد ١٩٩١ لتحقيق السلام العادل والشامل وأكدت دعمها الكامل لحق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة كما أنها أيدت الاتفاقيات التي تم التوصل أليها بين كل من الأردن والسلطة الفلسطينية وإسرائيل. [٥] وتأكيدا للقيام دونه فلسطين تم افتتاح سفارة دولة فلسطين في مسقط [١] وتم فتح مكتب تمثيل للسلطنة في قطاع غزة [٢].

وفي هذا الجانب يقول السلطان قابوس:

"إننا جزء من الأمة العربية تربطنا وحدة الهدف والمصير قبل أن يجمعنا ميثاق الجامعة العربية وموقفنا من القضايا العربية واضح وصريح لا لبس فيه ولا غموض وقد أعربنا عن

---

1 الخارجية العُمانية ، الوجه المشرق لعُمان ١٩٨٢م، مرجع سابق.

2 سيف بن علي بن سلطان ، النظام السياسي لسلطنة عُمان ، مرجع سابق ، ص ٤٨.

3 احمد بن سالم بن احمد الشنفري ، الخطاب السياسي للسلطان قابوس بين الفكر والتطبيق ،(قراءة سياسية تحليلية من عام ١٩٧٠م – ١٩٨٩) – مرجع سابق ، ص ٢١٣.

4 وزارة الإعلام العُمانية ، عُمان في عيون العالم ، الجزء الأول ، مرجع سابق، ص ٩٩

٥ المرجع السابق، ص ١٩٧

١وزارة الخارجية، رئاسة الشؤون الإعلامية والدراسات، مسقط ١٩٨٢، ص٨

2 الكتاب السنوي، عُمان ١٩٩١، ص ٥٥

تضمانتنا مع إخواننا العرب بكل ما نستطيع ، وسنبقى دائماً مؤيدين للحق العربي ندعمه بالدم والمال ونساعده بكل طاقاتنا حتى يعود الحق إلى نصابه وترتفع أعلام النصر على الرؤوس بعون الله. [١]

وهكذا نرى مواقف سلطنة عُمان ثابتة وأكيدة من العلاقات العربية والقضايا العربية المصيرية وعلى رأسها القضية الفلسطينية ولعل ما يميز هذه السياسة مرونتها وفهمها للأحداث فهماً واقعياً بعيداً عن أي تأثير أو تأثر بمواقف معينة.

كما التزمت سلطنه عُمان في حرب ١٩٧٣ كلياً بقرار وزراء النفط العرب الذي يقضي بتخفيض الإنتاج لأجل الضغط على الدول المؤيدة لإسرائيل. [٤]

ووقوفها إلى جانب مصر ورفضها الاستجابة لدعوة إخراجها من الجامعة العربية وعزلها بعد توقيع حكومتها على اتفاقية كامب ديفيد. ذلك بأنها ترى في عدم خروج مصر من الجامعة مدخلاً للحل الشامل والعادل الذي لا يأتي إلا باستمرارية الحوار ، التي بقيت على هذا الموقف ورفضت مقاطعة مصر إيماناً بدور مصر السياسي والاقتصادي والبشري، ولما لها من ثقل في المحافل الدولية.وإن استبعاد مصر يعني تجميداً للقضية الفلسطينية وعرقلة المساعي المبذولة لحل هذه القضية . كما أن السلطنة لا ترى في تصلب المواقف ما يساعد على القضية فهماً صحيحاً من قبل المجتمع الدولي . كما أن السلطنة ترى أن الخلاف في الوسائل ليس بالضرورة خلاف على الأهداف فالجواهر متفق عليه، وتبقى المرونة التي تتحرك بها جهود كل دولة وتحدد مواقفها . فالاختلاف في الوسائل قد يعطي للتحرك مرونة أكبر ويوسع دائرته بدل من حصره في دائرة ضيقة. ولقد أثبتت هذه السياسة منطقيتها وتأثيرها حيث ازدادت الأصوات التي تنادي بعودة مصر للصف العربي. [١] لان عزل مصر سيؤدي إلى مزيد من الانقسام في الصفوف العربية وإلى مزيد من أضعاف قواها أمام خصومها.

وجاء غزو إسرائيل للبنان وتفكك التضامن العربي في أعوام الثمانينات من القرن الماضي كتصديق للرؤية العمانية المبكرة الثاقبة،وترى أن العدوان الإسرائيلي على لبنان واجتياحها لأراضيه خرق صارخ القانون والمبادئ الدولية.

ومن منطلق السياسة العُمانية ودورها في جامعه الدول العربية وتحسين العلاقات العربية شهدت الساحة العُمانية اليمنية حالة من الانفراج والتطور تأكيداً لسياسة التفاهم والتقارب

---

[3] وزارة الإعلام العمانية ، عُمان في عيون العالم، الجزء الأول، مرجع سابق، ص ٩٩.

4 وزارة الأعلام، عُمان أمة تبني المستقبل ١٩٧٦، ص ٩٠

ونسيان الخلافات القديمة بسبب اتهام عُمان اليمن بأنها تقدم المساعدات والسلاح والأموال للثوار في ظفار إضافة إلى إثارة خلافات حدودية معها، إلى أن توصلت سلطنة عُمان في عام ١٩٨٣ إلى ما كانت تصبو وتدعو إليه وهو التفاهم مع جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية على القضايا المشتركة التي تعود بالخير على الشعبين الشقيقين وتم التبادل الدبلوماسي بين البلدين. وأخيراً تم الاتفاق في تشرين الأول / أكتوبر ١٩٩٢[٢] لترسيم الحدود بين البلدين وانتهت إشكالية الحدود نهائياً بعد الترسيم .

أضافه سلطنه عُمان اتجاه القضايا العربية هناك موقفها المعلن اتجاه الحرب العراقية الإيرانية وهو الوقوف إلى جانب العراق في تصديه للعدوان الإيراني منذ أيلول ١٩٨٠ [٣] ونددت سلطنة عُمان بمحاولات تصعيد الحرب العراقية الإيرانية.

وكما رحبت سلطنه عُمان في إطار جامعه الدول العربية بإعلان العراق الانسحاب من الأراضي الايرانيه والاشتراك في المفاوضات لإنهاء الحرب .ومن أجل مصلحة الأمن والاستقرار في منطقة الخليج ناشدت عُمان إيران أن توقف الحرب وأن تجنح إلى السلم، فإلى جانب موقف سلطنة عُمان الحيادي إلا أنها تحاول تقريب وجهات النظر بين الدولتين المتحاربتين وفي نفس الوقت تحاول جاهدة إطفاء فتيل الحرب، وقد ساهمت سلطنة عُمان في تهدئة لهيب الحرب العراقية الإيرانية وعدم انتشارها.

أما بالنسبة للموقف العُماني اتجاه أزمة الغزو العراقي للكويت وكما نعلم كانت أكبر أزمة تواجه النظام العربي في تاريخه على الإطلاق [٣]، لما أحدثته من شروخ حادة ليس من السهل علاجها ، وفي خضم الحدث اختطت سلطنه عُمان لنفسها طريقًا متميزاً في فهمها للنشاط العالمي بكل ما فيه من تعقيدات اتجاه الأزمة في الخليج. فبعد قرار العراق ضم الكويت لأراضيه، اجتمعت الجامعة العربية مرتين، الأول كان لقاء ٣ أغسطس ١٩٩٠، أصدرت خلاله الجامعة قراراً اعتبرت فيه الفعل العراقي عدواناً وانتهاكاً للقانون الدولي، وفي اللقاء الثاني في ١٠ أغسطس ، تبنت الدول الأعضاء في الجامعة قراراً عبّد الطريق أمام تدخل أمريكي عسكري[١] ، ودعّمت سلطنه عُمان القرارين ، ومع أنها تعاملت مع القرار الثاني بتردد، إلا أنها في الحقيقة ، ومثل بقية نظيراتها في مجلس التعاون الخليجي ، أذعنت للضغط الذي

---

[1] الخارجية العُمانية ، الوجه المشرق لعُمان ، منشورات وزارة الخارجية ، ١٩٨٢، مرجع سابق.

[2] خالد محمد القاسمي ، عُمان جسور المحبة والسلام ، ألطبعه الأولى ١٩٩٥م – ١٤١٦هـ ، دار الثقافة العربية للنشر ، ص ١٤١.

3محمد جاسم، الاستراتيجيات الأمنية في منطقة الخليج العربية، رؤية عربية منشورات مركز دراسات الخليج العربي البصرة، ١٩٨٤، ص ٢٠٣

[3] د. الصوفي (محمد) ، مشاكل سياسة معاصرة، دار الأمان – الرباط ١٩٩٥ ، ص ص ١٦٤-١٦٦.

الذي مارسته أغلبية الدول العربية التي حاولت حل الأزمة برعاية الجامعة العربية.ومن هنا ، صوتت سلطنة عُمان لصالح القرار على الرغم من وجود بند فيه حذر من تدخل أجنبي، وبقى موقف سلطنة عُمان حريصاً حتى اللحظات الأخيرة على السعي لتوفير مخرج سلمي للمأزق، وهي الدولة العربية الخليجية الوحيدة التي سعت لمحاولة تقريب وجهات النظر العربية.

وضرورة المحافظة على سياسة واضحة لأنه عندما التقت الدول العربية مرة ثانية في ١٠ أغسطس ١٩٩٠، كان واضحاً أن دول مجلس التعاون مصممة على تعبيد الطريق أمام التدخل الأجنبي [٢]، ومن هنا قامت بالضغط لإصدار بيان في هذا الاتجاه وهو القرار الذي لقي دعماً من الغالبية، ولم تخرج سلطنة عُمان عن الصف الخليجي في هذا المضمار ، فقد دعمت كل إجراء تتخذه المملكة العربية السعودية للدفاع عن نفسها، واستنكرت تهديدات العراق لدول الخليج، وشجبت حشد القوات العراقية على الحدود السعودية، كما استجابت لطلب المملكة العربية السعودية، وعدد آخر من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لإرسال قوات عربية للمنطقة ، وكمشاركة رمزية عن التزامها به أمرت بإرسال فرقة عسكرية إلى الخطوط الأمامية السعودية[٣].

المبحث الثالث : السياسة الخارجية العُمانية وأثرها في العلاقات العربية العربية

المطلب الأول : العلاقات العُمانية العربية

أن السياسة العربية للسلطنة واضحة منذ اليوم الأول في عهد السلطان قابوس وهو مبدأ أكده في معنى وفي غاية الوضوح عندما قال جلالته:

"لقد كنت حريصاً يوم توليت حكم عُمان على أن أعيد الاتصال بالعالم الخارجي وأن أؤكد انتماءنا العربي ونحن عندما نتحدث عن ضرورة دعم العلاقات العربية فإننا لا تقصر حديثنا عن الجزيرة العربية وإنما نعني جميع الدول العربية من المحيط إلى الخليج". [١]

ولهذا حرصت سلطنة عُمان منذ بداية النهضة المباركة التي قام بها السلطان قابوس على إقامة علاقات ودية مع الدول العربية الشقيقة، وهي في الواقع امتداد طبيعي لعلاقات أخوة بين الشعوب العربية جمعاء.

---

[1] قاسم بن محمد بن سالم الصالحي ، الدبلوماسية العُمانية وتحديات العولمة ، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا " الماجستير " ، جامعة محمد الخامس ، المملكة المغربية ، نشرها دار مسقط للصحافة والنشر والتوزيع ، ص١٣٠.

[2] المرجع السابق ، ص١٣١.

[3] محمد الصوفي ، النظام الدبلوماسي العربي ، رسالة لنيل دكتوراه ، كلية الحقوق ، جامعة محمد الخامس ، الرباط ١٩٩٣م ، ص٢٣١-٢٣٢.

وقد بادر السلطان قابوس منذ تسلمه مقاليد الحكم في البلاد إلى فك حصار العزلة الاختيارية الذي مارسته السلطنة في العقود المتصرمة والتي عاشت خلالها عُمان في عزلة عن العالمين العربي والأجنبي، وذلك بإعلان حرصه على الانتماء إلى الأسرتين العربية والدولية، من خلال انضمام السلطنة منذ بداية عهدها الجديد إلى الجامعة العربية وهيئة الأمم المتحدة عام ١٩٧١.

وركزت سلطنة عُمان ، في سياستها الخارجية على الصعيد العربي على تنمية وتطوير علاقاتها مع شقيقاتها من الدول العربية دونما استثناء أو تمييز وعلى أساس التعايش السلمي والاحترام المتبادل وذلك للوصول إلي المساهمة في الجهود العربية الرامية إلى نصرة القضايا العادلة وفي مقدمتها قضية العرب المصيرية قضية فلسطين.

ثم كان الموقف الذي اتخذته السلطنة حيال حرب أكتوبر بين العرب وإسرائيل والذي أثبت معايشة السلطنة لقضايا العالم العربي المصيرية، إذ سارعت السلطنة إلى دعم الدولتين المحاربتين مصر وسوريا. كما التزمت بقرار مؤتمر وزراء البترول العرب الذي قضى بخفض الإنتاج النفطي في البلدان العربية المنتجة، وذلك بغية الضغط على الدول المؤيدة لإسرائيل.

وكما قام السلطان قابوس بجهود على الساحة العربية حيث أجرى اتصالات ولقاءات مستمرة مع الملوك والرؤساء العرب في زياراته للدول العربية، إذ استقبل الملك حسين في أواخر العام١٩٨١، وفخامة الرئيس حسني مبارك في مطلع العام ١٩٨٢ ثم قام بزيارة لكل من مصر والأردن في أواخر العام ١٩٨٢ وخلال شهر أبريل ١٩٨٥ الأمر الذي أسهم في تقريب وجهات النظر وفي إقامة علاقات على أساس الاحترام المتبادل. وقد كان لهذه اللقاءات أثرها في دعم التعاون العربي المشترك. [٢]

ومن منطلق السياسة العُمانية تجاه الدائرة العربية ما قاله حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس المعظم " العمل على أخذ عُمان لمكانها الطبيعي في الصف العربي لنتمكن من المساهمة في الجهود العربية وتأييدها ونصرة قضاياها العادلة".[١]

ومن هذا المنطلق نفسه، حرصت السلطنة على إقامة علاقات وطيدة مع أشقائها في دول الخليج العربية ودعم التعاون الإيجابي والشامل في مختلف المجالات لبناء القوة الذاتية الجماعية والتي توفر للمنطقة المزيد من عوامل الأمن والرخاء والاستقرار . وكانت في

---

[1] جريدة عُمان ، الصادر في ١٧ نوفمبر ١٩٨٦ سلطنة عُمان ، ص ١٥.
[2] عُمان الدولة العصرية ، إصدار وزارة الإعلام ، سلطنة عُمان ، ص ٩٨.

طليعة المنادين بضرورة تأسيس مجلس التعاون لدول الخليج العربي، وهي تمارس دوراً فاعلاً وناشطاً في كل المؤتمرات والاجتماعات والندوات وحلقات الدراسات التي تقوم بها شعوب دول الخليج العربية لتنسيق الجهود في مختلف القطاعات، والتشاور في كافة القضايا المصيرية المشتركة.

ولذلك انطلقت سلطنة عُمان في تأسيس قوات مسلحة متكاملة وقوية لممارسة الدفاع عن السلطنة،والمشاركة في الدفاع لممارسة الدفاع عن المنطقة الخليجية العربية. فالسلطنة هي المدخل إلى الخليج العربي في منطقة مسندم، والملاحة الدولية في مضيق هُرمز الذي يقع في أراضيها ،هذا المضيق الاستراتيجي وصمام الأمان الدولي ذو الأهمية الاقتصادية الكبرى للعالم من حيث كونه ممراً دولياً للنفط يتحكم في أمن أوروبا الغربية والولايات المتحدة واليابان [٢] بالإضافة إلى إشرافها على كل من البحر العربي وكذلك الخليج العربي الذي يعتبر بحيرة من النفط بالنسبة للدول المتقدمة وتقع عُمان في مركز أحداث المنطقة العربية.ومن واجبها الوطني والإقليمي والدولي أن تمارس بكل ما لديها من قوة ولا تدخر جهداً في زيادة عناصر قوتها على جميع الأصعدة البشرية والتقنية والآلية، التزاماً بواجباتها حيال نفسها، وحيال المنطقة الخليجية العربية ككل. [٣]

وتدرك السلطنة أن الأهداف المنشودة للمنطقة لن تتحقق إلا بتنسيق الجهود من خلال العمل الخليجي والعربي وتدعيم سبل التعاون مع الدول العربية والإسلامية في إطار الجامعة العربية ورابطة العمل الإسلامي للدفاع عن المصالح والقضايا المشتركة. من أجل ذلك شاركت عُمان في كل المؤتمرات والندوات الاجتماعية على مستوى الوزراء وكبار المسؤولين في الدول الخليجية الست والتي تناولت كافة المجالات والأمور ذات الاهتمام الخليجي المشترك.

[1] من خطاب صاحب الجلالة السلطان قابوس المعظم في العيد الوطني الأول

[2] الكتاب السنوي، ١٩٨٦، ص ٢٨

[3] عبد العباس فضيخ الغريري ، النفط والتطور السياسي والاقتصادي لسلطنة عُمان (دراسة تطبيقية في الجغرافيا السياسية) الطبعة الأولى ١٩٩٩م – ١٤٢٠هـ دار صفاء للنشر والتوزيع عُمان ص ١٩٥.

وسوف نتناول علاقة عُمان مع بعض الدول العربية:

أولا : علاقة سلطنة عُمان مع المملكة العربية السعودية.

ففي ١٩٩١/٥/٢٠ زار السلطان قابوس بن سعيد خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز آل سعود تأكيداً للعلاقات التاريخية المميزة بين البلدين. [١] حيث أن المملكة العربية السعودية اكبر أعضاء مجلس التعاون الخليجي.وتتميز هذه العلاقات بالخصوصية التي كانت وما زالت عنصر ثبات واستقرار ونمو وتطور وازدهار للعلاقات والمصالح المتبادلة .

لقد كان هناك كما نعلم نزاعات حدودية بين سلطنة عُمان والمملكة العربية السعودية وترجع هذه النزاعات والمشاكل الحدودية في منطقة الخليج العربي على أثر اكتشاف النفط و الامتيازات التي منحت الشركات الأمريكية لاستغلال النفط عام ١٩٣٣، وأصبح لازماً على بريطانيا والسعودية تحديد الحدود. وبعد سنة من منح تلك الامتيازات جرت مفاوضات بين البلدين ، بناء على مذكرة بريطانية أبلغت بها السعودية. بأن الحكومة الأمريكية تستفسر عن مواقع الحدود الشرقية للسعودية وأنها قد رجعت لاتفاقياتها مع الإمبراطورية العثمانية عام ١٩١٣. فوجدت أن الواحة تابعة لعُمان، فاعترض ابن سعود على ذلك ورفض أن يكون للأتراك أي حق لتخطيط حدود البلاد [٢] . وتقدمت السعودية بمذكرة في ١٩٣٥/٤/٣ ذكرت فيها قبائل كثيرة تحت سيادتها من بينهم بني غافر والدروع، كما قدم وزير خارجية السعودية قائمة بمائة وواحد وسبعين بئراً تمتد شمالاً من ربع الخالي إلى ساحل الخليج وأنها جميعاً تقع في ديرة بني مرة التي يعتبرها من رعايا ابن سعود. [١]

وشهد عام ١٩٥١ نشاطاً سعودياً لمحاولة رسم الحدود وجرت مفاوضات بشأن البريمي ، بين الأمير فيصل بن عبد العزيز وزير خارجية السعودية وبين الحكومة البريطانية التي تتحدث باسم السلطان سعيد بن تيمور وحاكم أبو ظبي ويبدو من سير المحادثات أن بريطانيا لم تكن مستعدة لمناقشة حدود عُمان مع السعودية .

وفي عام ١٩٥٢ احتلت القوات السعودية، التي سلحتها "الارامكو" وتقلتها بسياراتها إلى واحة البريمي ، كما ساعدت "الارامكو" السعوديين على إعداد دعواهم القانونية . كما أرسلت

---

[1] خالد بن محمد القاسمي ، عُمان و مسيرة التحدي ، القيادة العمانية ودورها في بناء الدولة العصرية ، موسوعة التاريخ والحضارة الخليجية ، ١٩٩٩ المكتب الجامعي الحديث ،الإسكندرية ، ص ٩٦.

[2] صلاح العقاد، استخدام الوثائق في منازعات الحدود بمنطقة الخليج ، تطبيق على النزاع في واحات البريمي ، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، الكويت العدد ٤٣ تموز ١٩٨٥ ص ١٤١.

السعودية في نفس العام تركي بن عطيشان لتولي مهامه أميراً على (البر يمي) وقام بتوزيع رسائل موجهة من سعود بن جلوي حاكم الإحساء إلى شيوخ المنطقة يطلب منهم معاونته [٢].

وقد استمر تأزم الوضع بين الطرفين السعودي والبريطاني ، إلى أن قدم السفير الأمريكي في جدة مقترحات للتفاوض، وفعلاً جرت مفاوضات بين الطرفين في الرياض أسفرت عن توقيع اتفاقية للتحكيم في تموز عام ١٩٥٤ . وتم بموجب الاتفاقية التي وقعها وزير الخارجية السعودي فيصل بن عبد العزيز والسفير البريطاني، تخطيط العمليات النفطية وانسحاب القوات السعودية وقوات ساحل عُمان وأبدلت بقوة شرطة مشتركة، وتشكلت لجنة تحكيم قضائية.

بدأت جلسات المحكمة في جنيف ١٩٥٥/٩/١١، قدم الطرفان الوثائق المتعلقة بالنزاع إلى هيأة التحكيم. وقد تمثلت الوثائق السعودية بما يأتي:[٣]

*عرض تاريخي للمناطق المتنازع عليها، كون المنطقة خضعت لسيطرتها منذ عام ١٩٥٦ – ١٩٥٥.

*خرائط وملاحق.

*وثائق خاصة بجباية الزكاة من مكتب حاكم عام الإحساء.

أما الجانب البريطاني فكانت وجهة نظره تتلخص، بأن احتلالاً مؤقتاً تعتمده السعودية لا يكون مبرراً وأنها تخالف الخط الأحمر الذي اقترحه فؤاد حمزة وزير خارجية السعودية عام ١٩٣٥، الذي لا يشمل الحدود التي تطالب بها السعودية. ولكن المعارك الكلامية والاتهامات ظلت بين الطرفين ، فبريطانيا تتهم السعوديين بالرشوة وتهريب الأسلحة إلى داخل عُمان ومساعدة قوات الإمامة. وبالمقابل انصبت الاتهامات السعودية على الوكيل السياسي البريطاني الذي قدم إلى البريمي بقوات مسلحة واجتماع بالشيخ صقر بن سلطان شيخ النعيم بهدف تحريضه ضد السعودية. وظلت هذه الاتهامات بين الطرفين مما دفع برئيس اللجنة البلجيكي إلى الانسحاب وكذلك العضو البريطاني الكويي . وعلى أثر ذلك أسرعت بريطانيا إلى حسم موضوع النزاع لصالحها ولصالح محمياتها باستخدام القوة والاستيلاء على المنطقة.[٤]

---

[1] جي . بي . كيلي . الحدود الشرقية للجزيرة العربية ، تعريف وتعليق فيدي حماد ، منشورات دار مكتبة الحياة ، بيروت ١٩٧١، ص ١٩٥.

[2] جي . بي . كيلي المرجع السابق ، ص ٢٤٨–٢٥٠.

[3] سعيد مجيد نحنوح ، النظام السياسي في سلطنة عُمان ، رسالة قدمت الي مجلس كلية العلوم السياسية في جامعة بغداد وهى جزء من متطلبات نيل درجة دكتوراه فلسفة في العلوم السياسية ، جمادى الثانية ١٤٢٠هـــ أيلول ١٩٩٩، ص ٢٠٣.

[4] المرجع السابق ، ص ٢٠٣–٢٠٤.

حيث أعلن " انتوني إيدن" رئيس مجلس العموم البريطاني في السادس والعشرين من تشرين الأول عام ١٩٥٥ (بما أن مفاوضات التحكيم قد فشلت لم يبق أمامنا لاحترام عهودنا ومساندة أصدقائنا سوى اللجوء إلى القوة).

وقد شجب وزير الخارجية الأمريكية جون فوستر دلاس، مما اسماه بالعدوان البريطاني على البريمي ، ولكنه أذعن لتلك الخطوة ، وقد خفت حدة النزاع بعد عام ١٩٥٥. وقد توليت مسقط إدارة ثلاث قرى، بينما تولت أبو ظبي إدارة القرى الست الباقية. ولم يتقبل السعوديون هذه التبعية ولكنهم قرروا ترك الأمور على حالها.

وبعد أن تمت السيطرة على البريمي ، اجتمع السلطان سعيد بن تيمور والشيخ شخبوط شيخ أبو ظبي في قرية البريمي لإبرام اتفاق بشأن اقتسام السيادة على الواحة.

ولكن بعد أن اعتلى السلطان قابوس حكم عُمان في يوليو ١٩٧٠ م خلفاً لوالده السلطان سعيد بن تيمور وقيام الاتحاد بين مشيخات ساحل عُمان في عام ١٩٧١م[1] تبدلت أوضاع المنطقة ، تمكن السلطان قابوس من زيارة المملكة العربية السعودية في أكتوبر ١٩٧١م وصدر بيان مشترك في أعقاب الزيارة جاء فيه تخلي المملكة عن مطالبها في الأراضي العمانية بالبريمي [2]، وبذلك انتهت مشكلة البريمي وظلت مشكلة الحدود وترسيمها قائمة حتى تم الاتفاق في عام ١٩٩٠ .على اثر اللقاء التاريخي بين سلطنة عُمان والمملكة العربية السعودية في صباح يوم ٢١ مارس حيث وقعت اتفاقية الحدود الدولية بين الدولتين وبعد مراسيم التوقيع قال جلالة السلطان : " قبل كل شيء أود أن أسجل شكري العميق لأخي خادم الحرمين الشريفين على طيبته وكرم أخلاقة على عمله في إنجاح ما توصلنا إلية من اتفاق في هذا اليوم الذي نعتبره يوما تاريخياً نجعل من أواصر الأخوة التي هي قائمة بين بلدينا منذ قدم التاريخ قوة أكثر ونجعل منها تلاحما لا ينفصل ولاشك أن التاريخ في البلدين سيذكر هذا اليوم بأحرف من نور"[3]

وقال خادم الحرمين الشريفين :" لا أجد من الكلمات التي من الممكن أن اعبر بها افضل مما تفضل به جلالة السلطان أخي وصديقي وقائد من قادة العرب الأجلاء والمدركين والمفكرين " ١

[1] د. سعيد بن محمد بن سعيد الهاشمي ، بحوث ودراسات في تاريخه عُمان الحديث والمعاصر ، المجلد الثاني ، مسقط ١٤٢٣هـ – ٢٠٠٢ م ، ص ٩.

[2] عبد الله الأشعل ، قضية الحدود في الخليج ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، القاهرة ، سبتمبر ١٩٧٨ ، ص ٥٦.

[3] جريدة عُمان الصادرة يوم الخميس ٢٢ مارس ١٩٩٠.

ثانيا : علاقة سلطنة عُمان مع المملكة الأردنية الهاشمية .

كانت المملكة الأردنية الهاشمية من أوائل الدول العربية الشقيقة التي ارتبطت بها عُمان بعلاقات خاصة وذلك منذ مطلع عام ١٩٧٣م فقد ساهمت الأردن في استتباب الأمن والاستقرار في جنوب عُمان (ظفار) ، بوحدات عسكرية رمزية، كما فتحت الكليات العسكرية الأردنية أبوابها لتدريب الجيش العُماني ، وعزز هذه العلاقات الخاصة إبرام اتفاقيات تربوية وثقافية وإعلامية في عام ١٩٧٦ ، ساعدت على التبادل الثقافي الإعلامي بين البلدين وسهلت لكثير من الطلاب العُمانيين الالتحاق بالجامعات والمعاهد الأردنية، إضافة إلى تبادل الخبرات في المجالات العسكرية والدبلوماسية والاقتصادية والإدارية بين البلدين، كما استعانت عُمان بمدرسين أردنيين في مختلف مستويات التعليم. [2]

وقد ارتبط صاحب الجلالة السلطان قابوس بعلاقات خاصة بالمغفور له بإذن الله تعالى الملك حسين وبالأسرة الهاشمية . فكان جلالة الملك حسين يزور عُمان باستمرار من أجل التشاور وتبادل الرأي والفكر في قضايا كثيرة تهم البلدين الشقيقين كما تهم العالمين العربي والإسلامي ، وارتبط بعض أفراد الأسرة الملكية بروابط المصاهرة مع بعض الأسر العُمانية.

إن المتتبع لهذه العلاقة بدأت العلاقات السياسية بين عُمان والأردن في عهد السلطان قابوس و التي بدأتها الأردن بتبادل التمثيل الدبلوماسي بفتح سفارتها في السلطنة بين البلدين في عام ١٩٧٢وسارت تلك العلاقات نحو الأفضل بشكل متسارع .[3]وما أعقبها من تعاون في المجال العسكري والتربوي والسياسي يشير إلى بعد نظر القيادتين وإخلاص العاهلين العماني والأردني في توثيق عرى هذه العلاقة والتعاون والتشاور المستمر بين البلدين الأمر الذي جعل من تلك السياسة علاقات جيدة وحميمة.

وكما جمعت بين الملك حسين والسلطان قابوس عدد من اللقاءات ولكنها غير معروفه على وجه التحديد ولكن من المؤكد إنها عديدة ، وأن معظمها تم في مسقط . تشير بعض الدراسات إلى أنها بدأت بزيارة قام بها السلطان قابوس للأردن في آذار / مارس عام ١٩٧٥. وردّ عليها الملك الحسين بزيارة لعُمان في نيسان / أبريل من العام نفسه، حيث تفقد في تلك الزيارة القوات الأردنية هناك. وكانت الزيارة الثانية للملك حسين في عام ١٩٧٧ عندما شارك في احتفالات السلطنة بعيدها الوطني السابع.

---

[1] جريدة ام القرى ، العدد ٣٣٠٥ الصادر في ٢٥رمضان ١٤١٠هـــــ .

[2] د. سعيد بن محمد بن سعيد الهاشمي ، بحوث ودراسات في تاريخه عُمان الحديث والمعاصر مرجع سابق ، ص ٢

[3] د. امين مشاقبة ، السياسة الخارجية الأردنية و دول مجلس التعاون الخليجي ، أوراق ووثائق المؤتمر الثالث ٣-٤ نيسان ٢٠٠١م ،عمان ، اربد، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ٢٠٠٢ ص ١١٠

فإننا لا ننسى روح التعاون وقناعة الملك الأردني بأهمية مساعدة السلطنة التي قد أحيطت بباب من العزلة للفترة ليست بالقصيرة ، وتعزى هذه العزلة إلى الخوف من ولوج المواطنين في التيارات الفكرية السائدة آنذاك في المجتمعات العربية فضلاً عن ما لاقاه الملك حسين من صعوبات في عام ١٩٧٠ م بينه وبين الفدائيين الفلسطينيين ويعرف بعض الصعوبات التي تعاني منها عُمان كما يعاني منها الأردن. وقد أيدت الأردن انضمام عُمان إلى عضوية الجامعة العربية في ١٩٧١/٩/٢٩م والأمم المتحدة في ١٩٧١/١٠/٧.

وقد حرص البلدان على التشاور وتبادل الآراء في ما بينهما على مختلف المستويات، وإزاء كافة القضايا التي تعنيهما سواء أكانت قومية أم دولية وسواء أكانت تطرح في الإطار العربي أم في المحافل الدولية حيث تستأنس قيادة كل منهما بحكمة وتعقل الأخرى.

لقد ظل الملك حسين على اتصال مستمر مع أخيه السلطان قابوس بخصوص الحرب العراقية الإيرانية. كما أنه أجرى معه محادثات هامة بخصوص أزمة الخليج الثانية عندما وقف في الثالث من آب / أغسطس عام ١٩٩٠ في مسقط أثناء توجهه إلى بغداد ، أي في صباح اليوم التالي لاحتلال العراق للكويت، واستمرت الاتصالات بين الزعيمين بعد ذلك التاريخ. كما كانت الاتصالات مستمرة بين وزير الخارجية العُماني يوسف بن علوي وأخيه وزير الخارجية الأردني في حينه مروان القاسم[1]

وكما كانت سلطنة عمان أول دولة عربية تؤيد قرار الأردن بشان إعادة علاقاتها المقطوعة مع مصر وذلك في سبتمبر ١٩٨٤[2] التي قطعت بسبب اتفاقية السلام المصرية الإسرائيلية عام ١٩٧٩ إي قبل قرار الجامعة العربية بإباحة عودة العلاقات العربية مع مصر بشكل ثنائي واعتبار ذلك من أعمال السيادة التي تخص كل دولة على حدة وذلك في قمة عمان الطارئة في نوفمبر ١٩٨٧.[3]

وفي عام ١٩٨٥ وضح جلاله السلطان رؤية عُمان للاتفاق الأردني الفلسطيني حيث قال: " فلقد كنت أود مع قناعتي بان الاتفاق (الأردني الفلسطيني) يستحق الاهتمام الكامل من الولايات المتحدة ،شريك السلام في الشرق الأوسط ،كنت أود ،لو أن الجانبين الفلسطيني والأردني قد أعلنا استعداد وفدهما المشترك لقبول التفاوض مع الأطراف المعنية في إطار مبادئ محددة ومعلنة كنت أرجو أن يعلن الوفد الفلسطيني الأردني المشترك استعداده لكل

[1] المرجع السابق ، ص١١٢

[2] حديث لناطق باسم وزارة الخارجية العمانية في صحيفة أخبار الخليج الإماراتية ،٢٧ سبتمبر ١٩٨٤.

[3] احمد سالم احمد الشنفري ، سياسة عُمان العربية في عهد السلطان قابوس ، رسالة لنيل درجة الماجستير في العلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، ١٩٩٥، ص ٣٢٣.

صور الحوار بما في ذلك الجلوس على مائدة واحدة مع الأطراف الأخرى وقبول التفاوض المباشر على أساس الاعتراف المتبادل وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية التي جرى احتلالها بعد عام ١٩٦٧م. اعتقد أن الوفد الفلسطيني الأردني ،سوف يختصر الكثير من الوقت بهذا الإعلان ،فضلا عن انه يضع الأطراف الأخرى في مأزق حقيقي إذا لم تكن جادة في أهدافها ونواياها "[١]

وخلال أزمة الكويت ١٩٩٠ عندما تعرضت علاقة الأردن لانتكاسة شديدة مع دول مجلس التعاون بسبب ما اعتبرته انحيازا أردنيا لموقف العراق كانت سلطنة عُمان هي الدولة الوحيدة في المجلس التي لم تتوتر علاقاتها مع الأردن وكانت مسقط العاصمة الخليجية الوحيدة التي استقبلت المغفور له الملك حسين وأجرت اتصالات مع المسئولين الأردنيين لوضع تصورات للخروج بحل سياسي في الإطار العربي للازمه . وحيث أشار جلاله الملك عبدا لله الثاني إلى العلاقات المتميزة بين القطرين الشقيقين لان عُمان واحدة من ثلاث دول وقفت إلى جانب الأردن في مواجهة أزمته الاقتصادية [٢].

وبحكم العلاقات المتميزة بين عُمان و الأردن يرجع أن عُمان تلعب دوراً خاصا في عودة العلاقات الأردنية مع دول مجلس التعاون إلى ما كانت علية قبل الغزو العراقي للكويت .

وعلى مستوى أخر من تفاعلات السياسة الخارجية العُمانية رجحت بعض المصادر أن تكون الأردن هي الطرف الثالث أو الوسيط الذي لعب دوراً هاما في الاتصالات السرية التي كانت تجريها سلطنة عُمان مع الاتحاد السوفييتي لإقامة علاقات سياسية بينها [٣] في إطار قناعة عُمانية بأهمية إقامة نوع من التوازن في علاقاتها الخارجية مع القوى العظمى من شانة أن يقلل من مخاطر الاستقطاب الدولي في المنطقة رغم أن السلطان قابوس لم يصرح باسم هذا الوسيط مكتفيا بالإشارة إلى أنه من خارج منطقة الخليج كليا ولكنة صديق للطرفين .[٤]

---

[1] د.هادي حسن حمودي ، سلطنة عُمان من النطق السامي الي النظام الاساسى ، إصدار وزارة الإعلام ، سلطنة عُمان ، ص ص ١٢٧- ١٢٨.

[2] د. عطا محمد زهرة ، العلاقات الأردنية العُمانية ، السياسة الخارجية الأردنية و دول مجلس التعاون الخليجي ، أوراق ووثائق المؤتمر الثالث ٣-٤ نيسان ٢٠٠١م ، تحرير د. امين مشاقبة ، عمان، اربد، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ٢٠٠٢ ص ٨٩.

[3] صحيفة القبس الكويتية ، ٢٥ ديسمبر ١٩٧٧.

[4] Sultan Qaboos in an Interview to The "Times Of Oman Newspaper"- Oman, 22 October 1984.

ثالثا : علاقة سلطنة عُمان مع جمهورية مصر العربية.

سعت سلطنة عُمان إيماناً منها بعرويتها وبما تشكله جمهورية مصر العربية من ثقل سياسي دولي، إلى فتح أول سفارة لها في القاهرة عام ١٩٧٢م، ومن ذلك التاريخ والعلاقات العمانية المصرية تقوى وتمتن يوماً بعد يوم سواء على المستوى الدبلوماسي أو الاقتصادي أو الثقافي ، ولقد أيدت سلطنة عُمان معاهدة كامب ديفيد إيماناً منها بأن من حق أي دول عربية استرجاع أراضيها بأي طرق كانت وسلطنة عُمان تؤيد من جانبها أية مبادرة يقوم بها رئيس عربي من أجل تحقيق تسوية عادلة، تعيد للشعب الفلسطيني كامل حقوقه، وتحفظ له كرامته [١] ، وأيدت أيَّة مبادرات تهدف إلى سلام دائم وعادل في الشرق الأوسط [٢].

حيث قال السلطان: "إن موافقة السلطنة على اتفاقية السلام المصرية الإسرائيلية ترتكز على إيمان راسخ بضرورة بحث كل السبل التي تؤدي إلى تسوية نهائية ومشرفة لمشكلة الشرق الأوسط وإلى صيانة حقوق الشعب العربي، وأشار جلالته إلى أنه لم يقدم حتى الآن أي اقتراح بديل ومعقول لحل هذه المشكلة .

واستطرد السلطان قابوس قائلاً: "أن السلطنة لا تنحاز إلى أية جهة في العالم العربي، وأن أية حكومة تتخذ أية خطوة توافق عليها السلطنة ، فإنها ستقول ذلك بكل صراحة ، لكن إذا اتخذت نفس الحكومة أو أية حكومة أخرى خطوة لا توافق السلطنة فإنها ستقول ذلك بصراحة أيضا".

فإن السلطان امتدح العلاقات الثنائية مع مصر، وأيَّدها في موقفها حرب ١٩٧٣م ، وعندما انتصرت القوات العربية في حرب عام ١٩٧٣م فإن انتصار القوات العربية كان بمثابة نصر لعُمان نفسها [٣] ، إذ عبر صانع القرار العُماني عن النصر بصيغة المتكلم، إذ قال السلطان قابوس:

(وقد تجلى ذلك واضحاً في العاشر من رمضان ٦/ أكتوبر ١٩٧٣م يوم أن كسرت قواتنا العربية المسلحة طوق الغرور والصلف الصهيوني، وقد تحقق لنا العبور والنصر على الأعداء) [٤].

وكذلك يبين السلطان قابوس موقفه من مصر من خلال قوله :

---

[1] المصدر نفسه
[2] خطاب في ١٨/١١/١٩٧٨م.
[3] خطاب جلالة السلطان في العيد الوطني الثالث في ١٨/١١/١٩٧٣ م.
[4] خطاب جلالة السلطان في العيد الوطني الرابع يوم ١٨/١١/١٩٧٤م.

"إني راض والحمد لله عن العلاقات الطيبة الوطيدة بين عُمان ومصر، لكني أطمع دائماً في المزيد، ولكننا نتطلع إلى زيادة التفاعل بين شعبي عُمان ومصر، وإلى دعم الروابط بينهما، وعلى هذا الطريق سوف نسير دائماً بإذن الله" [١]

و أشار أنها علاقات ثنائية خالية من الشوائب.

"علاقتنا علاقات أخوية ممتازة ، وعلاقات الأسرة الواحدة. لسنا بغرباء عن بعض لكي نقيم علاقاتنا، لأننا شيء واحد في الحقيقة ، وفي هذه البقعة من الأرض، والحمد لله لا توجد في علاقتنا أية شوائب" [٢]

واستمرت العلاقات العُمانية المصرية عير مراحل التاريخ المعاصر، وكانت هناك روابط مستمرة بين البلدين.ويؤكد جلالة السلطان قابوس بن سعيد سلطان عُمان فيقول:

"لقد ثبت عبر مراحل التاريخ المعاصر أن مصر كانت عنصر الأساس في بناء الكيان والصف العربي... وهي لم تتوان يوماً في التضحية من أجله، والدفاع عن قضايا العرب والإسلام.. وأنها لجديرة بكل تقدير".[٣]

رابعا : علاقة سلطنة عُمانية مع المملكة المغربية.

إن العلاقة العُمانية المغربية تمتاز اليوم بالاحترام المتزايد الذي يكنه كل من البلدين للآخر، وبالطبع الصداقة الطويلة التي كانت تربط ملوك الدولتين المغفور له صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني، والسلطان قابوس بن سعيد اللذان عملا على تركيز علاقات بلديهما على قيم نبيلة، ووجهات النظر متشابهة حول المشاكل وعلى الخصوص إدراك إنساني للتعاون.[٤] واستمرت تلك العلاقات مع صاحب الجلالة الملك محمد السادس.

وسلطنة عُمان كانت في المحافل الدولية تؤيد حل قضية الصحراء المغربية على أساس التفاهم في إطار الصداقة ، والتعاون السائد بين أسبانيا والعالم العربي، فنجد ذلك في الخطاب الذي ألقاه أحمد بن عبد النبي مكي رئيس وفد عُمان للدورة ٢٩ للجمعية العامة عام ١٩٧٤، قال فيه "أما بخصوص مشكلة الصحراء، فإن حكومتي تؤيد الاتفاق الذي توصل إليه المغرب وموريتانيا لعرض القضية على محكمة العدل الدولية، وإننا نناشد الحكومة الإسبانية أن تقبل

[1] الأهرام ١٩٨٥/١/٢٠م.
[2] البلاد في ١٩٨٧/١/٧م.
[3] مقابلة أجرتها صحيفة نيويورك تايمز ، ١٩٧٩/٥/٨.
[4] عبد الرحيم بن سالم بن سليم فرج السليم مرتكزات السياسة الخارجية لسلطنة عُمان ، بحث لنيل الإجازة في الحقوق ، جامعة محمد الخامس ،المملكة المغربية ، كلية الحقوق لسنة ١٤٠٧هـ – ١٤٠٨هـ / ١٩٨٧– ١٩٨٨م ، ص ٤٥.

ذلك، وأن تتعاون على حل هذه القضية عن طريق التفاوض والتفاهم في إطار الصداقة، والتعاون السائدين بين أسبانيا والعالم العربي".

فقد شاركت سلطنة عُمان بوفد في المسيرة الخضراء الذي خططها الملك، الحسن الثاني، وما مشاركة عُمان في هذه المسيرة إلا إيماناً منها على الشرعية التاريخية والجغرافية للمغرب على الصحراء، وسيادة الأسر التي حكمت المغرب على الصحراء، واعتبار الصحراء جزءاً لا يتجزأ من المملكة المغربية...وما زالت العلاقات المغربية العُمانية تشهد تطوراً وتفاهماً على كافة الاتجاهات والأصعدة إيماناً من القيادتين الحكيمتين، من تمتين الصف العربي وتقوية العلاقة بين القطرين العربيين العُماني والمغربي.[١]

وبالإضافة إلى التعاون الدبلوماسي، هناك تعاون بين البلدين في عدة مجالات، أبرزها الجانب الثقافي وتبادلت خلال السنوات الماضية الزيارات الرسمية بين كبار مسئولي البلدين. كما قام وزير التجارة والصناعة العُماني بزيارة المغرب وقع خلالها نيابة عن حكومة السلطنة على الاتفاق التجاري واتفاقية التعاون الاقتصادي والفني بين البلدين وتدل زيارة ولي عهد المغرب الأمير محمد لحضور احتفالات السلطنة بعيدها الوطني في ١٨ نوفمبر ١٩٨٥م على مدى عمق العلاقات بين البلدين.[٢]

خامسا : علاقة سلطنة عُمان مع جمهورية اليمن .

اتسمت العلاقات القائمة بين السلطنة وجمهورية اليمن الديموقراطية سابقاً بالمد والجزر إلا أن عام ١٩٨٨م شهد تطوراً متميزاً في هذه العلاقات بتبادل الزيارات بين مسئولي البلدين منها الزيارات التي قام بها لعدن يوسف بن علوي بن عبد الله، وسمو فيصل بن علي محمد بن علي الفتيي ، وكذلك زيارات قام بها لمسقط عبد الواسع سلام، ونائب وزير التجارة وغيرهم وتوجت هذه الزيارات بزيارة قام بها الرئيسي اليمني الديمقراطي حيدر أبو بكر العطاس التقى خلالها مع السلطان قابوس وأثمرت اتفاقاً شاملاً للتعاون، وثلاث اتفاقيات تفصيلية للتعاون في مجالات التجارة والمواصلات والعدل والشؤون الإسلامية ، وهي زيارة اعتبرها المراقبون بداية مرحلة جديدة في العلاقات بين الدولتين الجارتين تتفق مع سعي السلطنة الدائم لإقامة علاقات طبيعية وتعاونية قائمة على عدم التدخل في الشؤون الداخلية وتنمية المصالح المشتركة على أسس من المساواة والتكافؤ والاحترام. وكما أتت الزيارة

[1] المرجع السابق ص ٤٦.
[2] السفير طالب بن ميران بن زمان الرئيسي، وزارة الخارجية ، المعهد الدبلوماسي العماني، مرجع سابق، ص ٣١.

التاريخية للسلطان قابوس إلى اليمن في الثاني من تشرين الأول / اكتو بر ١٩٩٣ أي بعد عام من توقيع الاتفاقية لتتوج هذا المسار في العلاقات بين البلدين ،ولتؤكد على أن مسيره الاخوه والتعاون تسير بخطى ثابتة ووطيدة تحميها إرادة مشتركه للشعبين الشقيقين.[1] وبذلك تكون هذه الزيارة قد شكلت مفصلا تاريخيا في سجل العلاقات بين البلدين .

ومع ذلك فلا بد من الحديث عن النزاعات الحدودية بين سلطنة عُمان و اليمن الجنوبية التي ترجع بدايتها إلى الانسحاب البريطاني من منطقة الخليج في ١٩٧١م فأحدثت فراغاً أمنياً في المنطقة كان بداية لإثارة القلاقل ونزاعات الحدود بين الوحدات السياسية في الخليج في الوقت الذي حصلت اليمن الجنوبية على استقلالها في عام ١٩٦٧ وقامت جمهورية اليمن الديموقراطية الشعبية ذات الاتجاه الثوري التقدمي وعلى الجانب الآخر حيث تشكلت جبهة من الشباب في إقليم جبل (ظفار) الواقع على حدود اليمن الجنوبية وذلك لمقاومة نظام الحكم في عُمان الذي كان يقوده السلطان سعيد بن تيمور واسقاطه .ومن ثم تحرير عُمان من الوجود الاستعماري البريطاني ،وعرفت هذه الجماعة من الشباب بتوجهها الأيديولوجي ذات النزعة الماركسية إلى الحد الذي كانت تستهدف قلب نظام الحكم وإقامة نظام حكم ماركسي.

ولكن استطاع السلطان قابوس بن سعيد الذي تولى الحكم في يوليو ١٩٧٠م[2] وأعلن توحيد البلاد وتغيير اسمها من سلطنة مسقط إلى سلطنة عُمان وتحرك تجاه الثوار طالباً التفاهم معهم بهدف التعاون من أجل إصلاح البلاد مما يستلزم المصالحة والتعايش بين جميع أبناء الشعب وعرض السلطان قابوس أن يشترك معه الثوار في المسؤولية وفي شغل عدد من المناصب الوزارية. ولم يستجيبوا الثوار لمنطق السلطان قابوس وتزلوا من معاقلهم في جبال ظفار واقتنعوا بالوضع الجديد. مما قاد السلطان قابوس بعد ذلك بأكثر من عام إلى محاولة السيطرة على جبال ظفار ومواجهة "الثوار" وفي الوقت الذي بدأ هؤلاء تلقي مساعدات وتدعيم من نظام اليمن الجنوبية الذي فتح البلاد أمامهم للهرب من سلطنة عُمان وقام النظام العدني بتدريبهم ومن هنا زادت حدة نزاعات الحدود.. فقد كانت البداية مجرد نزاع على منطقة "حدود" انتقلت إلى نزاع يحكمه بعد أيديولوجي . فقد تلاقت جبهة تحرير "ظفار" بتوجهها الماركسي مع نظام حكم اليمن الجنوبي فكان الأخير مدعماً لها في مواجهة نظام الحكم العُماني فتعمق الخلاف بين عُمان وبين اليمن الجنوبية وصلت إلى حد الاشتباكات على الحدود ووقعت اشتباكات في الأسبوع الأول من مايو ١٩٧٢ بعد لجوء عدد من ثوار جبهة

---

[1] خالد محمد القاسمي ، عُمان جسور المحبة والسلام ، مرجع سابق ، ص ١٤١.

[2] جمال على زهران ، أبعاد المصالحة العربية بين عُمان واليمن الجنوبي ، السياسة الدولية ، القاهرة ، مركز الدراسات ، ص١٣٩.

تحرير إقليم ظفار إلى اليمن الجنوبية،ثم تكررت الاشتباكات في ١٩٧٤ وفي عام ١٩٧٥ وفي أكتوبر ١٩٧٨م وفي مايو عام ٩٧٩ م ثم في سبتمبر ١٩٨٠ وكذلك في فبراير ١٩٨١. وأيضا في مارس ١٩٨٢. كانت هذه الاشتباكات في حدها الأدنى وجاءت مجرد مناوشات وتهديدات بسيطة . ولم تتخط في حدها الأقصى مجرد هجوم واحد بالطائرات من قبل عُمان على بعض القرى القريبة من حدودها في إقليم ظفار. ورغم ذلك فإن هذه الاشتباكات كانت تشكل تهديداً لمنطقة بأسرها خاصة لاصطباغها ببعد أيديولوجي على الرغم – أيضا– من تمكن السلطان قابوس من القضاء نهائياً على الثوار في جبال ظفار واستعادة الإقليم وإتمام توحيد البلاد وفي عام ١٩٧٥ فر عدد كبير من هؤلاء الثوار إلى اليمن الجنوبية وكانت مثل هذه لحل الاشتباكات والنزاعات بين الدولتين تتفاقم في الوقت الذي حاولت جهود الوساطة شق طريقها لـــ النزاع بين الدولتين.[١]

وكان هناك جهود وساطة لحل النزاع وهذه الجهود لم تخرج عن الإطار العربي منذ بدايتها ورغم تعثرها طويلاً دون أن تصل إلى شيء سواء أكانت جهوداً فردية أم جهوداً جماعية .. إلا أنها توصلت في النهاية إلى اتفاق الدولتين على حل ما بينهما من نزاعات وبوساطة دول عربية خليجية وفي الحقيقة أنه قد بذلت جهود كبيرة وتوسطت أطراف عربية متعددة . وذلك طول فترة النزاع. وقد بدأت جهود وساطة الجامعة العربية نظراً لاشتعال القتال في جنوبي سلطنة عُمان واليمن الجنوبية . وقد شكلت الجامعة لجنة توفيق عربية من مصر وسوريا والجزائر والكويت وتونس وليبيا . بناء على قرار لوزراء الخارجية العرب خلال أبريل ١٩٧٤م وذلك لإيجاد تسوية الخلاف بين عُمان واليمن الجنوبية. وتم وضع برنامج عمل لهذه اللجنة للاتصال بالأطراف واستمر عملها نحو الشهرين ثم سرعان ما توقف لستة شهور تقريباً ثم عاودت الاجتماع ثانية في يناير ١٩٧٥م وبحيث الوضع المتوتر بين الدولتين لمحاولة إيجاد صيغة بين البلدين للانتقال إلى مرحلة متقدمة يمكن أن تتم فيها تسوية الموقف بينهما وإعداد صيغة مصالحة بين البلدين ، ولم تسفر المناقشة عن نتيجة إيجابية فاضطر وزراء الخارجية إلى التوصية باستمرار لجنة جنوبي عُمان السابق تشكيلها في مساعيها لتحقيق هذا الغرض وعموماً فإن جهود الوساطة الجماعية من خلال الجامعة العربية لم تسفر عن أي شيء .

وبالنظر إلى جهود الوساطة الفردية أي من قبل دولة عربية ما: فإنها قد بدأت بوساطة الرئيس السوداني جعفر نميري حيث قام بزيارة البلدين خلال فبراير ١ مارس ١ ١٩٧٧ لوضع

[١] المرجع السابق ، ص١٣٩– ١٤٠ .

حد لخلافهما وأكد الرئيس نميري[1] أن نتائج وساطته بين عُمان وعدن – أنه لن يكون هناك قتال بين عُمان وعدن – وأن القطرين يعملان على إزالة الرواسب بينهما. والواقع أن محاولة الرئيس نميري لم تخرج عن كونها محاولة للتقريب بين وجهتي نظر الدولتين واقتصرت على مجرد زيارته لكلتا الدولتين فحسب.

ثم بدأت دولة الكويت في بذل مساعيها في فبراير ١٩٨٠ إلا أنها لم تصل إلى شيء حتى منتصف مايو ١٩٨٠ ثم انضمت (الإمارات) إلى الكويت بعد عام من المحاولة الأولى وفي أبريل ١٩٨١ بدأت جهود الدولتين (الكويت و الإمارات) في بذل مساعيها لحل النزاع بزيارة عدن ثم عُمان، وقام وزير خارجية الدولتين لتوضيح وتأكيد أن شعب المنطقة سيتفهم المخاطر التي تثيرها القوى العظمى وإنهاء الخلاف بين البلدين بما فيه مصلحتيهما معاً . ولكن هذه المحاولة أيضاً لم تسفر عن شيء بل زاد التوتر بين الدولتين . وفي نفس الوقت اشترط رئيس اليمن الجنوبية – حتى تتم المفاوضات – أن تلغى عُمان اتفاق التسهيلات العسكرية مع الولايات المتحدة بينما لم يشترط الجانب العُماني أي شيء سوى علاقات حسن جوار ولمّا باءت هذه المحاولة بالفشل وزاد التوتر بين الدولتين فإن هذا كان حافزاً لمحاولة جديدة للوساطة من (الكويت والإمارات) أيضاً في يونيو ١٩٨١ واستمرت حتى نوفمبر ١٩٨١ بدون نتيجة حاسمة مما قاد إلى محاولة استعانة الدولتين بوسطاء آخرين تمثلوا في (الرئيس الجزائري الأسبق احمد بن بلا) وأيضاً بعض زعماء منظمة التحرير الفلسطينية ولكن أيضاً دون جدوى.

وعلى الرغم من ذلك فإن الجهود التي بذلتها (الكويت والإمارات) وبموافقة مجلس التعاون لدول الخليج العربية الذي تشكل في يناير ١٩٨١م وبقوة دفع من السعودية .. فإنها قد أثمرت في النهاية على موافقة الطرفين (عُمان ، عدن) على تشكيل وفد لكل منهما على مستوى مديري الإدارات السياسية في كلتا الدولتين والاجتماع في الكويت خلال الأسبوع الأول من يونيو ١٩٨٢ واستغرقت المباحثات خمسة أيام وتم الاتفاق في ختام الجلسة يوم ٧ يوليو ١٩٨٢ على استئناف المفاوضات في وقت لاحق يهدف تطبيع العلاقات بين الدولتين وعلى مستوى وزيري خارجية الدولتين. وكان هذا أول لقاء رسمي بين المسؤولين في عدن وعمان منذ استقلال اليمن الجنوبية قبل ١٥ عاماً (في عام ١٩٦٧).

[1] حديث لصحيفة القبس الكويتية في (١٩٧٧/٣/٢٤.

وبالفعل تم اللقاء المتفق عليه على مستوى وزيري الخارجية في الكويت وبحضور وزيري خارجية الكويت والإمارات. وقد بدأ هذا اللقاء في ٢٥ أكتوبر ١٩٨٢ واستمر نحو ثلاثة أيام أيضاً وكان جدول أعمال المصالحة بين الدولتين يتضمن أربع نقاط رئيسية: [1]

الأولى: التزام البلدين بإقامة علاقات طبيعية فيما بينهما على أساس الاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية واحترام السيادة الوطنية لكل منهما وحسن الجوار والتعاون معاً وحل خلافاتهما بالطرق السلمية والودية وعدم السماح لأي أعمال معادية تؤدى إلى زعزعة الاستقرار والأمن من أراضي البلدين. ومن ثم اتفق الطرفان أيضاً على تشكيل لجنة فنية تشارك فيها كل من دولة الكويت ودولة الإمارات تعرض أمامها جميع الوثائق والمستندات بغرض الوصول إلى حل نهائي لقضية الحدود يموجب حدود كل منهما في ٢٠ نوفمبر عام ١٩٦٧.

والنقطة الثانية: بالاتفاق على عدم السماح لأي قوات أجنبية باستخدام أراضي من الدولتين للعدوان والتسلط على البلد الثاني.

والنقطة الثالثة: التزام الطرفين بوقف الحملات الإعلامية من وسائل الإذاعة والتليفزيون والصحافة وكافة أنواع الدعاية والنشر الرسمية ضد أي منها.

والنقطة الرابعة: اتفاق الطرفين على تبادل التمثيل الدبلوماسي ودعم العلاقات الثنائية وفتح مجالات مثمرة للتعاون ويتم الاتفاق بالاتصالات الثنائية على إعلان إقامة العلاقات الثنائية كذلك ضمن المباحثات إلى ضرورة عقد مؤتمر قمة بين رئيس دولة عُمان، واليمن الجنوبية وذلك في أقرب وقت ممكن.

وأسفر هذا اللقاء على التوقيع بالحروف الأولى على اتفاق بين الدولتين في الكويت في السابع والعشرين من أكتوبر ١٩٨٢. وتم التصديق عليه في ١٢نوفمبر ١٩٨٢[2]

ونرى أن الكويت والإمارات لعبتا دوراً هاماً ورئيسياً في بذل مساعيهما لحل الخلاف بين الدولتين ورغم تعثرهما طويلاً مما استلزم جهداً إضافيا كبيراً وفي ضوء إصرارهما على دورهما الوساطي لحل النزاع فقد نجحتا في تجميع الدولتين والتوفيق بينهما بما يساعد على استقرار وأمن منطقة الخليج.

وعلى اثر التوصل إلى اتفاق في الكويت بادرت اليمن الجنوبية إلى وقف البرامج الإذاعية التي كانت تبثها الجبهة الشعبية لتحرير عُمان وذلك في ٦ نوفمبر ١٩٨٢ [1]وكما أعلنت

[1] مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، الكويت ، دراسات الخليج والجزيرة العربية ، عدد ٣٣ يناير ١٩٨٣، ص ص ٣٥- ٣٦

[2] جمال على زهران ، أبعاد المصالحة العربية بين عُمان واليمن الجنوبي ، مرجع سابق، ص ١٤١.

سلطنة عُمان في أكثر من مناسبة عن رغبتها في مواصلة الحوار مع اليمن الديمقراطية الشعبية وتوسيع دائرتة إلى تعاون أوسع [٢] وأيضا أغلقت مكتب جبهة تحرير عُمان في عدن في الوقت الذي يصر فيه الطرف العُماني على التمسك ببنود الاتفاق وضرورة تنفيذه سعياً وراء إقرار السلام في المنطقة وعلى الفور أصدرت عُمان عفواً عاماً عن أعضاء جبهة تحرير عُمان والمتعاطفين معها والموجودين باليمن الجنوبية ودعتهم إلى العودة لبلادهم ولن يتم توقيع عقوبة على الثوار وحددت ٣٠ أبريل ١٩٨٣م موعداً نهائياً لعودتهم[٣]

ولكن لم يتم التوصل إلى اتفاق نهائي وترسيم للحدود إلا في نهاية الثمانينات أعلنت عدن عن نيتها في التوصل إلى اتفاق بشأن قضية الحدود مع سلطنة عُمان، وإيجاد تسوية سلمية لهذه الإشكالية[٤]. إذ توجه وفد من الشطر الجنوبي من اليمن إلى مسقط في شباط ١٩٩٠، أعلن بعدها الاتفاق على حل كامل لمسألة الحدود بين البلدين، وأن ما تبقى لا يتجاوز كونه عملية ترسيم الحدود من الناحية الفنية والعملية، بيد أن توقيع اتفاق عدن في أيار ١٩٩٠، حال دون حسم قضية الحدود المشتركة بين الطرفين. [٥]

وأعلنت اليمن استعدادها لحل المشاكل الحدودية كافة، بيد أن اندلاع أزمة الخليج أجل هذا الاستعداد اليمني لحل المشاكل[٦] وما أن هدأ الوضع في الخليج العربي حتى بدأت قضية الحدود تستعيد ثقلها مجدداً في سياسة اليمن، فأعلن الرئيس علي عبد الله صالح رئيس جمهورية اليمن في أيلول ١٩٩١ استعداد بلاده لحل نزاعات الحدود دون تحفظ وفي إطار الحقوق القانونية والتاريخية".[٧]

وقد أرسل الرئيس علي عبد الله صالح رسالة إلى السلطان قابوس، تضمنت رغبة جمهورية اليمن الشمالي في التعجيل بترسيم الحدود بين البلدين، وأعقب ذلك قيام وفد يمني برئاسة عضو مجلس الرئاسة عبد العزيز عبد الغني، بزيارة لسلطنة عُمان وذلك في الثاني من تشرين الثاني عام ١٩٩١ للمشاركة في احتفالات السلطنة بمناسبة عيدها الوطني [١] . وكانت هذه الزيارة حافزاً لتنشيط المفاوضات بين البلدين ، وتمثل الرد العُماني بقيام وزير الإعلام بزيارة صنعاء حيث أبدى موافقة مسقط على ما تضمنته رسالة الرئيس علي عبد الله

---

[1] التصريح الصحفي لوزير الدولة العُماني للشئون الخارجية ، صحيفة الشرق الأوسط ، لندن ،٢٧ ديسمبر ١٩٨٢.

[2] نفس المرجع، ٢٩ مايو ١٩٨٦

[3] . جمال علي زهران ، أبعاد المصالحة العربية بين عُمان واليمن الجنوبي ، مرجع سابق ، ص ١٤١.

[4] صحيفة الأوسط، (لندن) العدد ٣٢٦٦. ١٩٩٧/١١/٧

[5] صحيفة الندوة ، مكة ، العدد ٩٤٤١ في ١٩٩٠/٢/٨

[6] سعيد مجيد نحلوح ، النظام السياسي في سلطنة عُمان ، مرجع سابق، ٢٠٨.

[7] مركز دراسات الوحدة العربية. موجز يوميات الوحدة العربية ، أيلول\ المستقبل العربي ، بيروت العدد ١٥٣ تشرين الثاني ١٩٩١ ص ١٧٩.

صالح. وفي أعقاب ذلك توجه وزير الخارجية اليمني إلى عُمان في محاولة لتقريب وجهات النظر بين الطرفين حول النقاط العالقة في المفاوضات [٢]. ولم يمض عام ١٩٩١ حتى كان معظم قضايا الخلاف الأساسية بين الطرفين قد حُسمت.

وقد أرسل الرئيس علي عبد الله صالح رسالة ثانية إلى السلطان قابوس بن سعيد أكد فيها مرة أخرى تمسكه بالمضي في الجهود الهادفة إلى عقد الاتفاق الحدودي.[٣] تلا ذلك قيام وزير الإعلام العُماني بزيارة إلى صنعاء في ١٦/ أيار / ١٩٩٢ سلم خلالها الرئيس صالح رسالة من السلطان قابوس تؤكد أهمية الاستمرار في المباحثات وبدأت بوادر الاتفاق تلوح في الأفق فقد أعلنت وكالة الأنباء اليمنية أن البلدين اتفقا على الأسس المشتركة لترسيم الحدود بينهما كما توقعت الصحافة أن يتم التوقيع على الاتفاق في أواخر أيار أو مطلع حزيران ١٩٩٢ [٤].

وقد جرى التوقيع على هذا الاتفاق في صنعاء في ٢ اكتوبر١٩٩٢ [٥] ورسم خط حدودي مستقيم ما أمكن بين البلدين بدلاً عن الخط المتعرج الذي تضمنته اتفاقية عام ١٩٦٥.[٦] وقعها على الجانب العُماني السيد ثويني بن شهاب آل سعيد نيابة عن السلطان قابوس. وعن الجانب اليمني رئيس الوزراء حيدر العطاس. وقد أنهت هذه الاتفاقية خلافاً حدودياً طال أمده بين سلطنة عُمان وجمهورية اليمن وقد تضمنت اتفاقية الحدود ملحقين بشان التعاون الاقتصادي والتنموي وتنظيم انتقال المواطنين علي جانبي الحدود.

سادسا : علاقة سلطنه عُمان مع دولة الإمارات العربية المتحدة

عندما تولى السلطان قابوس الحكم في يوليو ١٩٧٠ كانت الظروف الداخلية والخارجية تتجه بشكل اكبر نحو تكريس الوضع القائم في ساحل عُمان الشمالي ، وكانت بريطانيا حتى ذلك التاريخ ما زالت القوة الأولى المؤثرة في المنطقة وتعمل بسرعة وحماس لقيام إتحاد الإمارات منذ إعلانها الانسحاب من شرق السويس في ١٦ يناير ١٩٦٨ في موعد أقصاه نهاية ١٩٧١ [٧] وبمباركة بريطانية أعلن عن قيام إتحاد الإمارات العربية المتحدة في ديسمبر ١٩٧١ .

---

1 صحيفة الحياة ، لندن ، العدد ١٠٥١٤ في ٢ تشرين الثاني ١٩٩١.
2 نفس المرجع، العدد ١٠٥٠٠ في تشرين الأول ١٩٩١.
3 سعيد مجيد دحدوح ، النظام السياسي في سلطنة عُمان ، مرجع سابق ، ص ٢٠٩.
4 صحيفة الحياة . لندن . العدد ١٠٦٩ في ١٧ أيار ١٩٩٢.
5 خالد محمد القاسمي ، عُمان جسور المحبة والسلام ، مرجع سابق ، ص ١٤١.
6 السيد يسين. التقرير الاستراتيجي العربي ، ١٩٩٢مرجع سابق ص ١٩٨.
7 ناجي صادق شراب ، دولة الإمارات العربية المتحدة ، دراسة في السياسة و الحكم ، أبو ظبي ، ١٩٨٥.

باركت سلطنة عُمان قيام إتحاد دولة الإمارات العربية المتحدة واعترفت به ، وقال جلاله سلطان " إن عُمان باركت فكرة جمع إمارات ساحل عُمان آنذاك في إتحاد تفاديا للمشاكل القبلية التي كانت تشكل خطر اندلاع حرب أهلية في المنطقة ، ومن هذا المنطلق كان موقفنا لا أكثر ولا اقل " [1]

وعلى اثر هذا الاعتراف بادرت الإمارات العربية المتحدة إلى تعيين سفير لها في مسقط في ٢٣ ديسمبر ١٩٧٣[2] في خطوة لتأكيد وضعها السياسي المستقل عن السلطنة . في حين ظلت القيادة السياسية في السلطنة ممتنعة عن إرسال سفير لها إلى أبو ظبي رغم الاعتراف السياسي بالإمارات وعبر جلاله السلطان عن الوضع بان العلاقات القائمة بين البلدين : " تفوق كل الدبلوماسيات والأشياء الروتينية المعقدة "[3] هي تطمح إلى وجود علاقات خاصة تتجاوز مستوى السفارات وصولا إلى درجات التكامل والاندماج تتناسب مع ما هو قائم فعلا من روابط ومصالح بين البلدين من خلال إتباع أسلوب يقوم على الحوار والتفاهم والإقناع ويتجنب اللجوء الي العنف والإكراه الذي لا يتفق مع طبيعة توجهات النظام السياسي في كل من البلدين فضلا عن كونه مستحيلا في ظل معطيات العصر القائمة .

وقد عبر السلطان قابوس خلال زيارته الأولى للإمارات العربية المتحدة عام ١٩٧٤ حيث قال :" ولكن الإخوان في ذلك الوقت اصرو أن تكون لهم سفارة في سلطنة عُمان ، فقلت لهم إذا أنتم ترون ذلك ما عندنا مانع أصلا ، ولكن هذه النظرة نظرة عُمان من هذا المنطلق وليس من منطلق آخر[4]

وعلى إثر اجتماع للقيادة السياسية للبلدين في مسقط في مايو ١٩٩١، قررت قيادة البلدين تبادل كامل للعلاقات الدبلوماسية ، وفتح سلطنه عُمان سفارة لها في أبو ظبي في ١٠ مايو ١٩٩٢.[5] وشكلت لجنة عليا لتنسيق والتعاون الشامل بين البلدين الشقيقين في مختلف المجالات وقد وصف لقاء السلطان قابوس والشيخ زايد وما نتج عنة بـــ اللقاء التاريخي والاتفاق العظيم. وقد حرصت القيادتان على أن يكون سفيرا البلدين على أعلى المستويات البروتوكولية والوزن القبلي ، وكذلك بالنسبة لرئيسي وأعضاء اللجنة المشتركة العليا .وقد علم أن من أهم المواضيع المنوط بالجنة القيام بها التنسيق النفطي والاستثماري والتنسيق الامنى بين البلدين

[1] من حديث صحافي للسلطان قابوس لمجلة الحوادث اللبنانية، عدد ١٠٤ ، ١٥ أكتوبر ١٩٧٦ ، ص ص ٢١-٢٢
[2] صحيفة الاتحاد الأسبوعي الإماراتية – ٧ مايو ١٩٩٢.
[3] من حديث صحافي للسلطان قابوس لصحيفة الخليج الإماراتية ، ١١ يناير ١٩٨٦
[4] " نفس المرجع.
[5] نفس المرجع ،١٠ مايو ١٩٩٢.

اللذين يربطهما وتمر عبر حدود كل منهما البلد الأخر حركة بشرية وتجارية كبرى[1] وعلى اثر اجتماعين للجنة العليا ،الأول في أبو ظبي في نوفمبر ١٩٩١، والثاني في مسقط في مايو ١٩٩٢ تم التوصل إلى تشكيل عدد من اللجان الفرعية المتخصصة في مختلف المجالات، وتم إقرار بدء العمل باستخدام البطاقة الشخصية بدلا عن جواز السفر لمواطني البلدين أثناء مرورهم بجميع منافذ الدخول والخروج بين البلدين واستخدامها في إنهاء كافة المعاملات تخصهم في البلد الأخر ،ويعد هذا أول إجراء من نوعه يتم تطبيقه في دول الخليج[2]وقد اعتبر نائب رئيس الوزراء العُماني للشئون القانونية المسئول عن ملف العلاقات مع الإمارات العربية المتحدة أن أهم الإنجازات على صعيد العلاقات مع البلدين هي تأكيد حسن النوايا وبناء ثقة كل الجهود المبذولة ،وقد وصفت مصادر دبلوماسية في مسقط علاقة البلدين بأنها تشهد ازهي مراحلها نتيجة للإرادة السياسية لقيادة البلدين في تطويرها وجعلها نموذجا يحتذي به لحسن الجوار[3]

ولكن لا بد من التطرق إلى النزاع الحدودي بين البلدين بعد انسحاب بريطانيا من المنطقة ،فمع انسحاب بريطانيا من المنطقه كان لا بد من تخطيط الحدود بين سلطنه عُمان والإمارات العربية المتحدة التي لم يكن بينهم حدود لأنهما كانتا تحت الحماية البريطانية وفقاً للمعاهدة الخاصة مع بريطانيا ، التي كانت تتولى هي نفسها شؤونها.

وكما نعلم أن هناك حدود مشتركة ومتداخلة بين الدولتين فتقع الحدود بينهما عند السلسلة الرئيسة من جبال الحجر الممتدة من واحة البريمي شمالاً إلى جزيرة مسندم التي تقع في أقاصي شمال عُمان ، يفصلها عن الجزء الرئيسي من البلاد شريط من الأراضي يبلغ عرضه حوالي (٥٠) كم ويشكل جزءاً من دولة الإمارات العربية المتحدة [4]،عند النهاية الشرقية للإمارات نجد أراضي كل من رأس الخيمة والشارقة والفجيرة وسلطنة عُمان متداخلة بشكل غريب. ونجد أن عُمان تشترك بحدود مشتركة مع جميع الإمارات العربية السبع.

ويمكن أن نجمل النزاعات الحدودية بين سلطنة عُمان ودولة الإمارات العربية المتحدة بالنقاط التالية:[5]

---

[1] صحيفة الحياة ، لندن ، ١٠ مايو ١٩٩٢.

[2] صحيفة الإتحاد الإماراتية ، ١٠ مايو ١٩٩٢.

[3] . صحيفة الشرق الأوسط ، لندن ، ٥ مايو ١٩٩٢.

[4] محمد مرسي عبد الله ، دولة الإمارات العربية المتحدة وجيرانها، الكويت ١٩٨١ ،ص ٤٠٣-٤١٨.

[5] سعيد مجيد دحدوح ، النظام السياسي في سلطنة عُمان ، مرجع سابق ، ص ٢١٤.

١. في المنطقة الشرقية من الشارقة يقع شمال سهل الباطنة الخصيب، ويشمل حصن دبا وخور فكان وكلبا ، وبعض المناطق المتنازع عليها بين بعض الإمارات وسلطنة عُمان.

٢. وفي عجمان التي تقع نحو الشمال الشرقي للشارقة، وفي وسط أراضيها تقع إمارة عجمان أصغر الإمارات السبع، لها في الجهة الشرقية منطقة صغيرة قرب منطقتين تابعتين لرأس الخيمة ودبي، ولها منطقة أخرى متنازع عليها كذلك مع سلطنة عُمان.

٣. هناك مناطق متنازع عليها بين سلطنة عُمان وعجمان وأبو ظبي ودبي والشارقة، وليس باستطاعة المتنقل أن يصل من الشارقة إلى خور فكان التابعة لها دون أن يمر بعدة إمارات.

وكذا الحال بالنسبة للمناطق التابعة إلى سلطنة عُمان مثل مدينة مدحاء التي تشكل إسفينا داخل إمارة الفجيرة وتحيط بها أراضي الإمارة من كل الجهات عدا البحر، و كما أن الوصول إلى محافظة مسندم يتطلب اختراق أراضي الإمارات العربية. وظلت إمارة رأس الخيمة تطالب برأس مسندم وتعده جزءاً من أراضيها. وكما طالبت سلطنة عُمان بساحل رأس الخيمة الذي يطل على مضيق هرمز الحيوي، وذلك عندما بدأ التنقيب عن النفط في رأس الخيمة فقد شملت منطقة ساحلية تبعد عن عُمان بحوالي ١٧كم، وطالبت سلطنة عُمان عند المباشرة بالإنتاج بوقف استغلال الآبار المكتشفة كون هذه الأراضي عُمانية تاريخيا.وكانت زوارق حربية عُمانية قد منعت الشركة الأمريكية من التنقيب قبالة ساحل رأس الخيمة في أواخر عام ١٩٧٧ تنفيذا لمطالب عُمان بهذه المنطقة. كما اتهمت الحكومة العُمانية حاكم راس الخيمة الشيخ صقر محمد القاسمي بإجبار قبائل (شحر) على الرحيل من المنطقة المتنازع عليها والتي تضم خور خوير والجبهات الواقعة خلفه. كما طالبت سلطنة عُمان ببعض الأراضي وبخاصة في منطقة العين.[١]

لكن سلطنة عُمان ودولة الإمارات العربية المتحدة توصلتا إلى أكثر من اتفاقية لترسيم قطاعات من الحدود بين البلدين من أهمها الاتفاقية التي تم التوصل أليها في الأول من مايو ١٩٩٩ وقعها عن الجانب الإماراتي الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان وعن الجانب العُماني السلطان قابوس بن سعيد في مدينه صحار التي حددتنا من خلالها خط الحدود في القطاع الممتد من ام الزمول إلى شرق العقيدات[٢] والتي تم تبادل وثائق التصديق عليها يوم

---

[1] المرجع السابق ، ص ٢١٥.

[2] صحيفة عُمان العدد ٦٥٤٢ يوم ١٩٩٩/٥/٢.

٢٠٠٠/٣/٢٧م وخلال زيارة السلطان قابوس بن سعيد سلطان عُمان للشيخ زايد بن سلطان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة تم توقيع اتفاقية أخرى لترسيم الحدود بين الدولتين في ٢٢يونيو ٢٠٠٢ في أبو ظبي كما تسير عُمان ودولة الإمارات بخطى ثابتة نحو تكامل اقتصادي ينمو بشكل مستمر في مختلف المجالات.[1]

ولكن البيان الرسمي الذي صدر عقب توقيع الاتفاقية، جاء فيه إن هذه الاتفاقية تتعلق فقط بالقطاع الحدودي من منطقة أم الزمول إلى شرقي العقيدات.. وهذا يمثل جانباً من النزاعات الحدودية بين البلدين – لكنه يمثل خطوة مهمة على طريق استكمال تحديد الحدود بين البلدين وتخطيط في القطاعات الحدودية الباقية ولكي تصل العلاقة بين البلدين إلى مستوي نموذج يحتذى يجب ان تتغلب على المسألة الحدودية

المطلب الثاني : الموقف العُماني من القضايا العربية:

أصبحت السياسة الخارجية لسلطنة عُمان قدوة في العمل المحلي والتعامل الخليجي والعربي والدولي . كونها ترتكز إلى الاتزان والعقلانية وبعد النظر ونصرة الحق والعدل والسلام والحكمة والثبات على الموقف وحسن التصرف خلال مواجهة أية شؤون طارئة في العالم العربي أو على المسرح الدولي.

وقد شهدت هذه السياسة انطلاقة جديدة وتحركاً واسعاً ومكثفاً على كل الصعد معززة بالدور البارز الذي تلعبه السلطنة بموضوعية طروحاتها السياسية وواقعيتها وحيادها الإيجابي . وهادفة إلى تدعيم وتوثيق روابط الأخوة والصداقة المتبادلة مع الدول العربية والأجنبية والاتصال بمواقع جديدة لم تكن موجودة على خارطة العمل الدبلوماسي العُماني.[2]

هذه الركائز الواضحة والثابتة أدت إلى انتصار الطرح العُماني في لم الشمل العربي ودعم التضامن بين كل الدول العربية ، وهو الطرح الذي يمثل ممارسة لمفاهيم طرحتها القيادة العُمانية لقواعد التعاون والعلاقة الحتمية في إطار التفاهم والعمل على إقامة علاقات واقعية صحيحة.

[1] د.عبدالحميد الموافي ، عُمان بناء الدولة الحديثة ، مرجع سابق ، ص ٣٣.

[2] خالد بن محمد القاسمي ، عُمان مسيرة التحدي ، القيادة العُمانية ودورها في بناء الدولة العصرية ، مرجع سابق ، ص١٠١ .

أولا : موقف عُمان من القضية الفلسطينية.

لقد اتخذت سلطنة عُمان سياسة محددة ثابتة ومستمرة، تقوم على الدعم الكامل للنضال الفلسطيني في مختلف الأصعدة والمستويات وعلى تأييد كل ما من شأنه أن يقرب من التوصل إلى حل شامل ودائم وعادل في إطار الشرعية الدولية. مع توحيد المواقف بين السلطنة وبين الدول العربية الشقيقة، والدول الإسلامية لتأييد الحل الذي يرتضيه الشعب الفلسطيني، والذي يضمن الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني[١] وفي هذا المجال طالما أكد جلالة السلطان قابوس المعظم أن سلطنة عُمان مع الحل الذي يضمن الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني.

وقفت السلطنة دائماً بجانب الشعب الفلسطيني وأيدت قضيته العادلة في كافة المحافل. وسارعت إلى الاعتراف بالدولة الفلسطينية المستقلة، وإلى تأييد ما اتخذه المجلس الوطني الفلسطيني من قرارات ندعم النضال الوطني للشعب الفلسطيني الذي يسعى لحل قضيته واستعادة ترابه الوطني.[٢]

ويقول السلطان قابوس بن سعيد :"إننا نؤكد تأييدنا ودعمنا للمبادرة السلمية الفلسطينية وكل المساعي والجهود التي تهدف إلى مساهمة جادة ومخلصة في التوصل إلى حل عادل ودائم للقضية ترفع عن كاهل الشعب الفلسطيني نير الاحتلال وكل ألوان الظلم والمعاناة وتعيد للشعب الفلسطيني حقوقه الوطنية في تقرير المصير وإقامة دولته المستقلة "[٣]

وبالنسبة للانتفاضة الباسلة، التي تهض بها مواطنو الأراضي العربية المحتلة، وأخرها انتفاضة الأقصى التي تعيشها الأرض الفلسطينية المحتلة، فإن السلطنة ترى فيها أفضل تعبير عمّا يعانيه الشعب الفلسطيني في الضفة والقطاع من ظلم وقمع ويأس. كما، وأنها أفضل وأفعل من جميع الأبواب التي طرقناها على الساحة السياسية وطوال هذه الفترة. [١]

وحيث عبر السلطان قابوس عن الانتفاضة الشعبية الفلسطينية يقوله : " لقد سررنا بأن الانتفاضة الفلسطينية داخل الأرض المحتلة قد أثمرت، وأعطت نتائج طالما كنا ندعو لها. لقد قلت في خطاب لنا في الأمم المتحدة عام ١٩٧٣ ، وكذلك في خطاب آخر في لندن أنه بدون دعم الداخل الفلسطيني ، فإن الثورة الفلسطينية ستظل ثورة داخلية تحاربها القوة الخارجية ، تصفها يوماً بالإرهاب ، ويوماً بالتطفل ويوماً آخر بأنها لا تعكس مطالب الداخل الفلسطيني، وقد حوربت الثورة الفلسطينية لكنها تأكدت عالمياً عندما ثارت الأرض المحتلة ، وعندما

---

[1] يوسف السالم، قابوس بن سعيد وطنيا وعربيا وعالميا ، مرجع سابق ، ص ٤٩٦.

[2] المرجع السابق ، ص ٤٩٧.

[3] من خطاب السلطان قابوس في العيد الوطني التاسع ، النطق السامي ، مرجع سابق ، ص ٢٩٣.

شعرت القوى العالمية أن إسرائيل لم تستطع تهجين الداخل الفلسطيني وأن الفلسطينيين في الداخل وفي الخارج يريدون دولة . لقد استطاعت القضية الفلسطينية أن تفرض وجودها".

لقد اكتسبت الدبلوماسية العُمانية من هذه السياسة مكانة عربية وسمعة دولية ، وكانت لهذه السياسة الدور الإيجابي في بناء الجسور، ومكنتها من المساهمة الإيجابية الرائدة في تدشين علاقات مع كل الدول العربية على أسس قوية وتدعيم القضايا العربية المصيرية وعلى وجه الأخص قضية العرب الأولى القدس الشريف وبقية الأرض العربية المحتلة.

وحيث دعا جلاله السلطان من جديد في ١٩٨٥/١١/٣م[٢] الي تجاوز الخلافات وذلك قوله : " إننا نوكد على الضرورة القصوى لتجاوز الخلافات الجانبية ووضع المصلحة العليا لامتنا فوق كل اعتبار لتتهيأ لها القدرة على مواجهة تحديات هذه المرحلة بروح التضامن الذي لا غنى عنه كمنطق أساسي للعمل الايجابي المؤثر لصالح قضاياها المصيرية وفي المقدمة منها قضية الشعب الفلسطيني "

ومنذ اليوم الأول لبدء عصر النهضة العُمانية ظهر واضحاً الموقف العُماني بالنسبة للقضية الفلسطينية ، وكان هذا الموقف يتلخص في الدعم الكامل لقضية الشعب الفلسطيني، ودعم نضاله المستمر ضد العدو الصهيوني، ودعم تحركه السياسي من أجل مساعدته على الحصول على حقه في تقرير مصيره، وإقامة دولته المستقلة على تراب الوطن، ورفض الإجراءات التعسفية التي تتخذها إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني، سواء داخل إسرائيل ، أو في الضفة الغربية، وقطاع غزة المحتلين منذ عام ١٩٦٧.وتأكيدا لهذا الموقف فقد تم افتتاح سفارة لدولة فلسطين في مسقط عام ١٩٨٩.[٣]

وقال السلطان قابوس في مقابلة أجريت له :"نحن نرى ان الشعب الفلسطيني يجب ان يسترد حقوقه وفي مقدمتها حقه في تقرير مصيره .... ونحن بصراحة مع الدعوة القائلة بضرورة أن يعمل الشعبان الأردني والفلسطيني معا لإيجاد المخرج السليم لهذه ألازمة بمؤازرة من الحكومات والشعوب العربية "[٤].

---

[١] عبد الله بن علي العليان، في النهوض العماني الحديث وتحديات الواقع العربي وقضايا العولمة والنظام الدولي ، مسقط ، ص ٢٤.
[٢] د.هادي حسن حمودي ، سلطنة عُمان من النطق السامي الي النظام الأساسي ، إصدار وزارة الإعلام ، سلطنة عُمان، ص ١٤٦.
[٣] وزارة الإعلام العُمانية، مسقط ، وزارة الإعلام ، ١٩٩١ ، ص ١٠٦.
[٤] جريده البلاد ١٩٨٧/١/٧م.

ثانيا : موقف عُمان من أزمة لبنان:

ترتبط الأزمة اللبنانية بالقضية الفلسطينية ، وكما ترتبط بالوجود الإسرائيلي في الجنوب من لبنان، وخلال الأعوام الماضية كانت الأزمة اللبنانية مثالاً على تدخل أطراف عديدة في الأزمة التي بدأت في عام ١٩٧٥، بينما كانت سلطنة عُمان تعبر العام الخامس في عمر النهضة العُمانية، التي بدأت بتولي السلطان قابوس بن سعيد مقاليد الحكم في السلطنة، مما دعا السلطنة إلى الوقوف إلى جانب الشرعية، وضد الحرب الأهلية ، ودعوة جميع الأطراف إلى وقف القتال وحقن الدماء، حرصاً على الشعب اللبناني نفسه الذي يعاني من هذه الحرب الطاحنة.

بتاريخ ١٣/٤/١٩٧٥ دخل لبنان حاله المأساوي تحت دمار الحرب المؤلمة التي خلفت نصف مليون قتيل وجريح من سكانه وحولت ١٢ بالمائة من السكان إلى معوقين أو يتامى أو أرامل.

فضلاً عن خسائر مالية تصل إلى عشرات المليارات من الدولارات وانحطاط قيمة الليرة اللبنانية إلى الحضيض على الصعيد الاقتصادي ، وعاصر هذه الحرب التي انطلقت شرارتها في الثالث عشر من شهر أبريل عام ١٩٧٥ ستة رؤساء توفي نصفهم وبينهم رئيسان توفيا اغتيالاً وستة رؤساء وزارات توفي اثنان منهم أحدهم اغتيالاً.[1]

ولهذا منذ اندلاع الأزمة اللبنانية عام ١٩٧٥، حرصت السلطنة على تشجيع كل مبادرة لإنهاء القتال الرامي في لبنان، ولوقف الدمار اليومي الذي حول لبنان إلى مجموعة من الخرائب، وإزاء اشتداد الأزمة اللبنانية ناشدت السلطنة جميع الأطراف ضرورة العمل على بحث الأزمة، ومسبباتها وطرق الخروج منها، من خلال الحوار الهادئ ، بعيداً عن طلقات الرصاص.

وفيما كانت تجري الاستعدادات نعقد مؤتمر قمة عربية لبحث الشأن اللبناني. قال السلطان "في الوقت الذي ما تزال الأزمة اللبنانية تزداد تعقيداً وتشتد وطأتها على الشعب اللبناني فأننا نؤكد قناعتنا الكاملة بأن حل هذه الأزمة لا بد أن ينبثق في الأساس عن إرادة اللبنانيين أنفسهم ، وأننا لنناشد جميع القوى والفئات اللبنانية بأن تعمل دون إبطاء للخروج من المأزق الراهن . والاتفاق على صيغة للحوار بينهما لإيجاد حل يحفظ للبنان وحدته واستقلاله وسيادته الكاملة

[1] يوسف السالم، قابوس بن سعيد وطنيا وعربيا وعالميا ، مرجع سابق ، ص ٥٠١.

على أرضه. كما نناشد الدول العربية أن تساعد من خلال الجامعة العربية على بدء الحوار لمعالجة الأزمة اللبنانية بعيداً عن التدخلات الخارجية". [1]

وكذلك قال السلطان: "لا يسعنا إلا أن نشيد بالجهود الفعالة التي قامت بها اللجنة العربية الثلاثية العليا التي تضمن إخواننا قادة المملكة العربية السعودية والمملكة المغربية والجمهورية الجزائرية وما أدت إليه هذه الجهود من تقدم إيجابي في معالجة الأزمة اللبنانية ، ونناشد الأخوة في لبنان التعاون مع رئيس الجمهورية المنتخب لإعادة السلام والوئام إلى ربوع لبنان ....ليبدأ عهداً جديداً من الوحدة والاستقرار .....[2]

وحرصت سلطنة عُمان على مناشدة جميع أطراف الأزمة وهي الأحزاب والطوائف اللبنانية على الاتفاق على كلمة سواء تحفظ للشعب اللبناني وحدته، وتحفظ وحدة الأراضي اللبنانية، وتوقف صراع الأخوة اللبنانية، حتى يعود الاستقرار والأمان إلى كافة ربوع لبنان، و حتى يعود لبنان دولة واحدة وشعب واحد.

وقد طالت الأزمة اللبنانية لأن الأطراف الحقيقية للازمة كانت خارج لبنان، خاصة إسرائيل التي كانت تتدخل عن طريق جيش جنوب لبنان الموالي لها،بالإضافة إلى الميليشيات المتصارعة التابعة للأحزاب، والتي كان يجري تمويلها من الخارج، والتي كانت لا تعمل لصالح لبنان، بقدر ما كانت تعمل لصالح الدول التي تمولها، مما زاد الأزمة اللبنانية تعقيداً، وكانت الأطراف المتصارعة تزداد عنفاً وضراوة.[3]

اهتمت سلطنة عُمان بمناشدة الأطراف المختلفة في الأزمة ، في خارج لبنان ليرفعوا أيديهم عن لبنان،وكما طالبت بانسحاب إسرائيل من جنوب لبنان دون قيد أو شرط و كلما اشتدت الأزمة اللبنانية، وتعقدت خيوطها قامت السلطنة بالتأكيد على أن حل الأزمة اللبنانية لا بد أن ينبثق في الأساس من إرادة اللبنانيين أنفسهم، لأنهم أصحاب القضية الذين يستطيعون اتخاذ القرار بإنقاذ لبنان من الحرب

وفي مقابلة صحفية قال السلطان قابوس: "أولا اعتقد أنه يجب أن تعطى الفرصة للبنانيين أنفسهم بأن يحلوا مشاكلهم بأنفسهم لأنه لا توجد قوة خارج لبنان تستطيع كما في اعتقادي أن تفرض عليهم، يجب أن يعملوا هذا الشيء وتكون مصالحة بينهم.. ويجب أن نساعد اللبنانيين أن يتخذوا قرارهم بأنفسهم ولا نتدخل في شؤون لبنان ... لا نفرض عليهم حلولاً ، وإنما

[1] خطاب جلالة السلطان في العيد الوطني الثامن عشر للسلطنة ١٩٨٨.
[2] خطاب جلالة السلطان في مناسبة العيد الوطني التاسع عشر ١٩٨٩.
[3] يوسف السالم، قابوس بن سعيد وطنيا وعربيا وعالميا ، مرجع سابق ، ص ٥٠٣

نساعدهم ليجدوا الحلول بأنفسهم فربما أن العرب وسيلة... ربما لجنة منبثقة من الجامعة العربية تقوم بالبحث عن الوسيلة الأفضل مع أخذ رأي اللبنانيين أنفسهم.. ماذا تريدون ؟ ، وما هو رأيكم من هذا المنطلق أنت لا تفرض عليهم حلولا، ويجب عدم التدخل في شؤونهم الداخلية من أي جهة كانت ".[١]

وحرصت سلطنة عُمان خلال الفترة الأخيرة على الدعوة إلى أن تكون الجهود العربية لحل الأزمة اللبنانية من خلال الجامعة العربية وبعيداً عن التدخلات الخارجية، حتى تكون أطراف الصراع في مواجهة حاسمة مع النفس، دون تدخل أي أطراف أخرى ، حتى يمكن مواجهة المشاكل المتراكمة بين اللبنانيين أنفسهم، مع توفير الفرصة الملائمة لعقد جلسات الحوار ، بعيداً عن التوترات، ليصل الجميع إلى صيغة ملائمة لوقف القتال، ولحقن الدماء ولتصفية النفوس حتى يعود لبنان بلداً واحداً ، ويعود الشعب اللبناني شعباً واحداً.

ونجحت دعوة السلطنة، في إقناع القادة اللبنانيين بالجلوس معاً وجهاً لوجه، لتصفية الخلافات وكانت إلى جانبهم اللجنة العربية الثلاثية المنبثقة عن مؤتمر القمة العربية حتى توصلت اللجنة مع القادة اللبنانيين إلى نتائج إيجابية في معالجة الأزمة اللبنانية ومواصلة التعاون مع الرئيس اللبناني المنتخب لإعادة السلام والوئام إلى لبنان الشقيق.

ثالثا : موقف عُمان من الحرب العراقية – الإيرانية

أن الموقف السياسي العُماني من الحرب العراقية الإيرانية انطلق بشكل رئيسي من رؤية عُمان الأمنية للخليج إضافة إلى أن المبادئ العامة للسياسة الخارجية العُمانية تهدف إلى خلق علاقات متوازنة مع كافة الأطراف واحترام سيادة الدول واستقلالها وعدم التدخل في شئونها الداخلية ، وحل النزاعات القائمة بالطرق السلمية كما يوجد عدد من الروابط المتشابهة والمتساوية من الدين والجوار والتاريخ والمصالح بين عُمان وكل من العراق وإيران.[٢]

مما دفع صانع القرار السياسي العُماني إلي اتخاذ موقف الحياد المرن وتحقيق التوازن إزاء طرفي الصراع العراقي الإيراني والعمل على تضييق نطاق الحرب وبذل المساعي لإنهائها سلميا .

---

[1] جريدة لخبار الخليج البحرينية .

[2] احمد سالم احمد الشنفري ، سياسة عُمان العربية في عهد السلطان قابوس، مرجع سابق، ص ١٧٣.

ولقد عبر صانع القرار السياسي العُماني السلطان قابوس عن سياسة الحياد والتوازن في مقابلة صحفية بقوله: " ألا نميل كل الميل لأي طرف ، وبذل المساعي من خلال الحوار المباشر مع الطرفين ومع الأطراف ، والهيئات التي يمكن ان تساعد على إنهاء هذه الأزمة "[١]

وقامت الدبلوماسية العُمانية بتنمية العلاقات العُمانية مع طرفي الحرب وعدم إهمال الحوار بينهما في أي وقت من الأوقات .ودعم جميع الجهود والمساعي السلمية المختلفة على كافة الأصعدة العربية والإسلامية والدولية والقيام بمبادرات ذاتية لتلطيف الأجواء وتخفيف حدة الحرب وإيقافها وتهيئة الظروف لضمان الأمن والاستقرار في المنطقة يعد تشوبها فهذه الحرب " أمر صار ولكن يجب ألا تخلق حزازات في المنطقة وبين شعوب المنطقة مما يجعل التفاهم حتى يعد السلم فيه نوع من الإحراج أو نوع من المشاكل "[٢] ورفض كل الدعوات المتشددة لقطع العلاقات مع إيران أو فرض عقوبات عليها أو اتخاذ إجراءات إقليمية أو عربية قوية ضدها .[٣]

وخلال اجتماعات المجلس الوزاري لجامعة الدول العربية في سبتمبر عام ١٩٨٧ رفضت عُمان مقاطعة إيران وعزلها دبلوماسيا واقتصاديا[٤] وكما رفضت السماح للعراق باستخدام أراضيها أو تقديم تسهيلات عسكرية لشن هجمات على القوات الإيرانية في الجزر العربية التي تحتلها إيران في مدخل الخليج جزيرة أبو موسى ، وطنب الكبرى ، وطنب الصغرى .[٥]

وبقى الموقف العُماني تجاه طرفي الحرب ملتزما بسياسة التوازن ، والحياد على الرغم من تطور الحرب بين الطرفين واحتلال إيران جزيرة الفاو العراقية ودعوة عُمان إلى اتخاذ موقف عربي موحد لانسحاب إيران من الأراضي العراقية وحق العراق في طلب قوات عربية إذا دعت الحاجة لان عُمان لا تقبل أن تحتل دولة أجنبية أرضا عربية.[٦] وان عُمان بحكم مقتضيات السيادة الوطنية ومسئولياتها تجاه أشقائها في الخليج قد تضطر إلى الدخول في ترتيبات عسكرية إقليمية ودولية لضمان سلامة الملاحة والمرور في الخليج عبر مضيق هرمز الذي يقع في مياهها الإقليمية وتسيطر علية .

ونتيجة لسياسة عُمان الحيادية والمتوازنة استطاعت الحصول على ثقة جميع الأطراف المعنية بهذه الحرب مما جعلها تقوم بدور الوسيط بين كل من العراق وإيران . وسارت

---

1 صحيفة الأهرام المصرية ، ٢٠ يناير ١٩٨٥.

2 **من حديث صحافي للسلطان قابوس لصحيفة الخليج الإماراتية ، ١١ يناير ١٩٨٢**

3 احمد سالم الحمد الشنفري ، سياسة عُمان العربية في عهد السلطان قابوس، مرجع سابق ص ١٧٨.

4 صحيفة عُمان العُمانية ، ١ يناير ١٩٨٨.

5 المرجع السابق .

6 احمد سالم الحمد الشنفري ، سياسة عُمان العربية في عهد السلطان قابوس، مرجع سابق، ص ١٨٠.

عُمان في نطاق سياسة مجلس التعاون، نبذل المساعي الحميدة من خلال المجلس، لإيجاد حل يضع نهاية للحرب العراقية الإيرانية [١].

في قمة مسقط عام ١٩٨٥، صرح وزير الدولة العُماني للشئون الخارجية أن الدبلوماسية العُمانية لعبت دورا محوريا لدفع فكرة الحوار المباشر مع إيران [٢]من خلال أشعارها أننا لا نسعى إلى إقامة طوق من العداء حولها [٣]لهذا التوجه رحب القادة السياسيين في العراق وإيران بذلك .

بعد أن ظهر أن الحرب قد أخذت تطول فإن عُمان، أخذت تطالب الطرفين بترجيح منطق الحكمة ، والخروج من الحرب الضروس التي دخلت عامها الخامس، وأصبحت تشكل تهديداً للمسالمين الأبرياء وقلقا عميقاً دولياً. [٤]

طالبت عُمان قادة البلدين بالمرونة، وأن يفتحوا الطريق أمام المساعي الدولية. وأن توقف الحرب.[٥] وكما واصلت عُمان دعمها لكافة الوساطات الرامية إلى إنهاء الحرب التي أخذت تهدد الأمن وسلامة الملاحة في المنطقة ، وأهدرت الطاقات والأرواح، ودعت الطرفين إلى الاستجابة إلى المساعي الدولية ، وتمهيد طريق التفاوض.[٦]

وقامت السلطنة ببذل جهود لعقد اجتماع قمة بين الرئيس العراقي والرئيس الإيراني [7]

وكما أعلنت سلطنة عُمان استعدادها لاستضافة اجتماع القمة ولكن هذه الجهود العُمانية توقفت نتيجة للغزو العراقي للكويت في ٢ أغسطس ١٩٩٠.[٨]

رابعا : موقف عُمان من الأزمة العراقية – الكويتية:

لمواجهة التهديد المفروض على واحد من أعضاء مجلس التعاون لدول الخليج العرب المتمثل بأزمة الكويت في آب ١٩٩٠ وحرب الدول المتحالفة ضد العراق في ١٧ كانون الثاني ١٩٩١، كان من الطبيعي أن تدعم سلطنة عُمان موقف المجلس، وتشجب الغزو

---

[1] خطاب جلالة السلطان في ١٩٨٤/١١/٢٩م.

[2] **صحيفة الانوار اللبنانية ، ١١ فبراير ١٩٨٥.**

[3] **مجلة المستقبل ، باريس، ١٥ ديسمبر ١٩٨٧.**

[4] خطاب جلالة السلطان في ١٩٨٤/١١/١٨م.

[5] خطاب جلالة السلطان في ١٩٨٥/١١/٣م.

[6] أ. د سعد أبو دية، السياسة الخارجية العُمانية في عهد جلالة السلطان قابوس ، ١٩٧٠-١٩٩٨، دراسة في عقائد صانع القرار العماني ، ط ١ ، ١٩٩٨ ، دار البشر للنشر ص ٦٥-٦٨.

[7] (The Independent Newspaper , London, 28 July,1990.

[8] احمد سالم احمد الشنفري ، سياسة عُمان العربية في عهد السلطان قابوس، مرجع سابق ص ١٨٦.

العراقي للكويت، وتطالب بالانسحاب الكامل وغير المشروط ، وعودة الحكومة الشرعية للكويت[١] وعدم شرعية الغزو والاحتلال العراقي للكويت .

وكون الغزو العراقي للكويت أثار انقساماً حاداً في العالم العربي[٢]ومن منطلق مسئوليتها الخاصة كدولة عضو في مجلس التعاون لدول الخليج العربية ورئيسة لدورته العاشرة أثناء وقوع الغزو ، فقد قادت عُمان الجهود الخليجية لإدانة الغزو خلال اجتماع القمة العربية الطارئة في القاهرة في ١٠ أغسطس ١٩٩٠ ، وكانت عُمان هي صاحبة مشروع الإدانة [٣]

وعلى الرغم من مساهمة سلطنة عُمان في تقديم خدمات ميدانية وبرية للطائرات البريطانية[٤] ومشاركة قواتها الموجودة في حفر الباطن ضمن قوات درع الجزيرة لدول مجلس التعاون الخليجي مدعومة بتحالف عربي ودولي .إلا أن صانع القرار العُماني ركز [٥]على الحل السلمي للأزمة وإجراء محادثات بين العراق وأطراف عربية لحل الخلافات الكويتية العراقية[٦] ومد يد الصداقة والتعاون مع الجميع للقيام بدور بناء على الساحة الدولية ، وحل المشاكل بطرق سلمية ، والتوصل إلى حل سلمي يتفق مع القرارات الدولية ويعيد إلى الكويت سلطتها الشرعية. [٧]

وعدم اندفاعها وراء دعاوى التصعيد أو القطيعة الكاملة مع العراق ،فالسياسة العُمانية "لا تؤمن حسب توجيهات جلالة السلطان قابوس بالقطيعة بين العرب ولا تؤمن بالقطيعة أيضا بين الدول كمبدأ سياسي "[٨] وأبقت سفارتها مفتوحة في بغداد طوال الازمة وبعدها كما لم تطلب من العراق سحب سفيرها أو إغلاق سفارتها في مسقط وبقيت سفارتا البلدين في العاصمة بغداد ومسقط قنوات اتصال مفتوحة بين الدولتين.[٩] وفي ظل القطيعة التي قامت بين العراق وسائر دول الخليج تبين لنا أن سلطنة عُمان كانت الدولة الوحيدة من دول التحالف العربي المضاد للغزو العراقي للكويت التي قامت بجهود ديلوماسية نشطة في هذا الاتجاه[١] مع تركيز هذه الجهود باتجاه الأردن والجزائر من دول الضد ومصر والسعودية من دول

---

[1] (وزارة الإعلام العُمانية ، موقف سلطنة من الغزو العراقي للكويت ، المرجع السابق ، ص ص ٤-٥.

[2] حسن نافعة ، تطور الموقف العربي والدولي تجاه العراق، محاضرات الدورة التاسعة عشرة ، المعهد الدبلوماسي العُمـــاني ، وزارة الخارجية ، سلطنة عُمان ، ١٩٩٨، ص ٦٠.

[3] حديث وزير الإعلام العُماني للصحافة ، ١٩ نوفمبر ١٩٩٠، صحيفة الوطن العُمانية ، ٢٠ نوفمبر ١٩٩٠.

[4] سعيد مجيد نحنوح ، النظام السياسي في سلطنة عُمان ، مرجع سابق ، ص ٣١١.

[5] سعد أبو دية، ، السياسة الخارجية العُمانية في عهد جلالة السلطان قابوس ، ١٩٧٠-١٩٩٨، دراسة في عقائد صانع القرار العماني،مرجع سابق ص ٨٠.

[6] صحيفة اخبار الاسبوع الاردنية ،٢٢ ديسمبر ١٩٩٠.

[7] خطاب جلالة السلطان ١٨/١١/١٩٩٠.

[8] من حديث وزير الاعلام العُماني للصحافة ، ١٩ نوفمبر ١٩٩٠ .

[9] احمد سالم احمد الشنفري ، سياسة عُمان العربية في عهد السلطان قابوس، مرجع سابق ص١٩٥.

التحالف للاستفادة بصفة خاصة من تفوذ الأخيرة في إقناع بقية دول مجلس التعاون الخليجي بأهمية القيام بمبادرة دبلوماسية[2]

وذلك في ضوء الاتصالات والمشاورات المكثفة التي أجراها السلطان قابوس مع قادة هذه الدول في الفترة الأخيرة السابقة للزيارة وزير الخارجية العراقي لمسقط في ٢١ نوفمبر ١٩٩٠حاملا رسالة من الرئيس العراقي صدام حسين للسلطان قابوس تناولت في شكل خاص موافقة العراق على مبدأ الحوار كوسيلة للتوصل الي تسوية سلمية للأزمة[3] ولهذا يمكن اعتبار المباحثات العُمانية العراقية على هذا المستوى القاعدة التي استند إليها مجلس التعاون الخليجي في تحديد موقف نهائي من التعامل مع العراق ، وما إذا كان سينضم بشكل حاسم إلى دعوة الحسم العسكري التي تقودها واشنطن أم لا عندما تجتمع في مؤتمر القمة الحادي عشر في العاصمة القطرية[4] وقد عكس بيان القمة الحادي عشر في ديسمبر ١٩٩٠ مواقف دول المجلس عندما لمس خيار الحل السلمي بشكل حذر وفي إطار عدد من الشروط على عكس بيانات المجلس الوزاري السابقة التي كانت تبدى قدرا كبيرا من الدعوة إلى الحل السلمي ، وعلى الرغم من فشل زيارة وزير الخارجية العراقي لمسقط إلا أن الأنباء تحدثت عن وساطة عمانية أردنية لتسوية ألازمه سلميا بعد اقل من أسبوع من زيارة طارق عزيز لمسقط وذلك على اثر زيارة قام بها وزير الدولة العُماني للشئون الخارجية العُمانية حاملا رسالة من السلطان قابوس للملك حسين.

ولكن بعد مساعي السلطنة لوقف اندلاع الحرب وفشل لقاء جنيف الذي جمع بين وزيري خارجية العراق والولايات المتحدة الأمريكية في التاسع من يناير ١٩٩١ اندلعت حرب تحرير الكويت في ١٧ يناير ١٩٩١ . ولم يبقى أمام سلطنة عُمان إلا الانضمام للدول المطالبة بإيقافها وذلك على أساس الانسحاب العراقي من الكويت.

وبعد انتهاء المعارك في ٢٦ فبراير وهزيمة القوات العراقية حددت سلطنة عُمان موقفها من العراق بما يتفق مع ثوابت سياستها الخارجية ونظرتها الاستراتيجية لأمن الخليج وبالتالي شددت على وجوب احترام سيادة العراق وسلامة أراضية وان يترك الشعب العراقي لمعالجة

---

[1] المرجع السابق ص ٢٠٤.
[2] التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٩٠، القاهرة – المركز ١٩٩١، ص ٢٨٦.
[3] مجلة الشام ، باريس ، عدد ١٩٦ ، ٣٠ نوفمبر ١٩٩٠
[4] صحيفة الحياة ، لندن ، ٢٣ نوفمبر ١٩٩٠

مشاكله بنفسه[1] وكما أبدت سلطنة عُمان استعدادها للتقريب بين العراق والكويت إذا توافرت النية لدى الطرفين .وكما دعت في نفس الوقت إلى تحقيق الوئام العربي[2].

وفي النهاية ظل الموقف العُماني محكوماً بالقرارات الدولية الصادرة عن مجلس الأمن بخصوص العراق ، والتزامها بموقف مجلس التعاون الخليجي العام بما يتعلق بالأزمة.

---

1 الحديث الصحافي لوزير الإعلام العُماني المنشور في صحيفة الخليج الإماراتية ،١ أكتوبر ١٩٩١.
2 نفس المرجع .

الفصل الرابع : الإطار الدولي

لقد أقامت عُمان منذ تولي السلطان قابوس علاقاتها الخارجية مع جميع القوي على معيار المصلحة الوطنية أولا ،وعلى أهمية هذه القوي ،وضرورة الانفتاح عليها والتعامل معها ثانيا ، بصرف النظر عن الأيديولوجية السياسية لهذه القوي ." هذا البلد يرفض أن تكون صداقتة حكرا لأي بلد وكذلك مصالحة ..ونحن نمارس سياسة الانفتاح ..ولسنا ملزمين أمام أية دولة إلا دولة عُمان [1].

ولذلك كانت علاقات سلطنة عُمان مع دول العالم علاقات جيدة، والدبلوماسية العُمانية تنال التقدير والاحترام نظراً إلى مجهوداتها على الساحة الدولية في سبيل ترسيخ مفاهيم الإكثار من الصداقات على أساس التساوي في الحقوق والواجبات والنظر الموضوعي إلى المصالح المتبادلة وإلى التكافؤ في التعاملات وإلى عدم التدخل في شؤون الآخرين وإلى توطيد دعائم السلام والعدل والحق والاستقرار والازدهار.

وسلطنة عُمان المتمسكة بالمبادئ الإنسانية ومفاهيم الحقوق والمعاهدات والاتفاقات ذات الطابع الدولي إنما تقيم علاقاتها مع الدول على اختلاف أنظمتها واتجاهاتها، ما عدا تلك التي تتناقض سياساتها كلياً مع المبادئ العامة التي تتقيد بها السلطنة. فالعلاقات جيدة مع دول العالم الغربي لأن الإطار العام للمبادئ المشتركة قابل للتطوير والتحسين والعلاقات غير قائمة مع الاتحاد السوفيتي وبقية دول المعسكر الأوروبي الشرقي بسبب عناصر كثيرة متداخلة أهمها التدخل في شؤون الآخرين من جانب هذا لمعسكر والاحتلال العسكري السوفيتي لأفغانستان. ولما رأت عُمان أن مصلحتها الوطنية تحتم عليها خلق توازن في المنطقة في العلاقات بين الاتحاد السوفيتي والدول الغربية أقامت علاقات مع الاتحاد السوفيتي والعلاقات مع جمهورية الصين الشعبية طبيعية، رغم الاختلاف مع السلطنة في العقيدة السياسية، لأن الصين شاءت الارتكاز في التعامل مع السلطنة على أساس الاحترام المتبادل والتكافؤ في التعامل مع المصالح المشتركة.

ولتصبح عضوا في القضايا العالمية ولدعم التعاون الدولي من اجل الرخاء والسلام انضمت إلى الأسرة الدولية (الأمم المتحدة) في ١٩٧١م ومجموعة دول عدم الانحياز وكما شاركت في أعمال المنظمات الدولية ومؤتمراتها على اختلاف أنواعها . ولم يكن الانضمام إلى المجتمع الدولي هدفا بقدر ما كان خطوة على طريق المشاركة بدور بارز في القضايا العالمية

[1] " من حديث السلطان قابوس لمجلة الحوادث اللبنانية ،المرجع السابق ،عدد٢٧أكتوبر ١٩٧٢.

والإقليمية ،لتؤدي عُمان بذلك دورا عربيا وعالميا ملحوظا لا تقف حدوده عند أطراف الخليج بل تتجاوز إلى آفاق العالم العربي ومجموعة دول العالم الثالث والمجتمع الدولي ككل .[1]

كذلك تشهد الأمم المتحدة ومنظماتها المختلفة نشاطاً ملحوظاً ومتزايداً للدبلوماسية العُمانية، مما حدا بمجموعة الدول الآسيوية أن تنتخب ممثل السلطنة الدائم نائباً لرئيس المجموعة.

وتبعاً للمشاركة الفعالة في جميع دورات الجمعية العامة فقد اكتسبت السلطنة بسياساتها الحكيمة ومواقفها المتعلقة باحترام أعضاء المنظمة في كل اللجان كما أن السلطنة مثلت دوراً نشطاً في العديد من المؤتمرات الدولية مثل مؤتمر التربية الدولي المنعقد في جنيف في أكتوبر ١٩٨٤ومؤتمر الأمم المتحدة حول الأنشطة التنموية والذي انتخب فيه مندوب السلطنة الدائم لدى الأمم المتحدة نائباً لرئيس المؤتمر المذكور.

كما ساهمت السلطنة في مختلف الهيئات والبرامج والصناديق التابعة للأنشطة الإنمائية المختلفة للأمم المتحدة من خلال مشاركتها في المؤتمر الدولي لإعلان التبرعات والأنشطة الإنمائية وأعلنت عن تبرعاتها لعام ١٩٨٥ لمختلف البرامج والهيئات وفق إمكانياتها المادية.وتعتبر السلطنة إحدى الدول المؤسسة والفعالة التي أنشأت برنامج دول الخليج العربية لدعم الأنشطة الإنمائية للأمم المتحدة الذي ساهم في دعم العمليات الإنسانية واحتياجاتها في مختلف بلدان العالم.

وفي منظمة المؤتمر الإسلامي تقف السلطنة بحزم وثبات لرعاية هذه المنظمة وتمكينها من تحقيق الأهداف التي قامت من أجلها ومساعيها الرامية إلى تحقيق المزيد من التقارب والتضامن بين الدول الإسلامية الشقيقة، ومنها على سبيل المثال المساعي لإنهاء الحرب العراقية – الإيرانية.

ولما كانت السلطنة ترى أن الأمن والسلم الدوليين يمكن تحقيقهما عبر الأمم المتحدة إذا ما توافرت الإرادة السياسية المخلصة وإذا ما حسنت النيات لدى جميع أعضاء الأسرة الدولية للتعاون في نطاق المبادئ والأهداف السامية للمنظمة الأمم، وانطلاقاً من قناعتها بذلك، فقد أيدت السلطنة اقتراح نيجيريا والفلبين ورومانيا الداعي إلى إنشاء لجنة دائمة للمساعي الحميدة والوساطة والتوفيق.

ومن ثم فان السلطنة ترى أن المفاوضات هي الوسيلة الوحيدة الفعالة للعمل على إزالة العراقيل التي تزعزع الاستقلال والأمن الدوليين والتي تقف حائلاً دون تحقيق طموح البشرية المتمثل في السلام الدائم المبني على العدل.

---

[1] عُمان في عيون العالم ، الجزء الأول ، سلطنة عُمان ، إصدار وزارة الإعلام ، مسقط ١٩٨٧،ص ٩٨

وكما تعلق السلطنة أهمية كبرى على ضرورة إقرار نظام اقتصادي دولي جديد يقوم على أساس علاقة عادلة بين أسعار المواد الخام والسلع في شكلها النهائي كما يأخذ في الاعتبار احتياجات الدول النامية. [١]

والمعروف أن السلطنة تشارك العالم أجمع اهتمامه على مختلف المستويات الداخلية والإقليمية والدولية وأنها تحتفل سنوياً في السادس من أكتوبر بيوم الغذاء العالمي، والسلطنة تنفرد كغيرها من بين دول العالم آمالاً بوجود وزارة متخصصة للبيئة فيها.

وانطلاقاً من حرص السلطنة على تعزيز التضامن العربي – الأفريقي ومساندة شعوب إفريقيا، فهي تعمل على تقديم المساعدات الممكنة للدول الأفريقية الشقيقة والصديقة إيماناً منها بالروابط التاريخية والثقافية والجغرافية التي تربط القارة الأفريقية بشعوب الأمة العربية.

كذلك فهي تؤمن مع شقيقاتها الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي بتقديم كل ما يمليه عليها الواجب الإنساني بشكل صادق وفعال لأشقائها وأصدقائها الأفارقة وتدعو المجتمع الدولي إلى الوقوف بجانب دول القارة الأفريقية والعمل على تذليل ما تعانيه شعوبها من محن ومصاعب. ورفضت سياسات الفصل والتمييز العنصريين فقد أعلنت مرارا وتكرارا شجبها للسياسة التي يسلكها النظام العنصري في جنوب أفريقيا وهي ملتزمة بالمبادئ الأساسية للعلاقات الدولية وتجهر بدعم ما هو صواب وحق وعدل وتصديها لكل ما هو خطأ و ظلم .

وكما أن سلطنة عُمان تمسكت على الصعيدين الدولي والإقليمي بسياسة الحياد الايجابي وعدم الانحياز وانضمت إلي مجموعة عدم الانحياز في عام ١٩٧٣ ،وبهذا عملت منذ السبعينات مع المجتمع الدولي من اجل تحقيق العدل في مختلف ربوع العالم في إطار التعاون والاحترام المتبادل والالتزام بالقوانين والمواثيق الدولية .وتنتهج السلطنة مبادئ عدم الانحياز ،وتحافظ في نفس الوقت على صداقاتها الدولية من خلال سياستها الثابتة والمستقلة ،انطلاقا من تصميم قيادتها الرشيدة على أن تظل عُمان دولة قوية ليست فقط قوة للاستقرار في المنطقة العربية ، وإنما تأكيدا للمبدأ القائل بان استقلال الدولة لا يكون حقيقيا ،إلا إذا كانت لديها القدرة التي تمكنها من المحافظة على هذا الاستقلال .[٢]

[1] عُمان في عشر سنوات ، ١٩٨٥ ، مرجع سابق ، ص ٣٧.

[2] عُمان في عيون العالم ، الجزء الاول ، سلطنة عُمان ، مرجع سابق ، ص ١٠٠.

المبحث الاول : السياسة الخارجية العُمانية وعلاقاتها مع القوى العظمى.

ستركز هذه الدراسة على علاقة سلطنه عُمان مع الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا الاتحادية(الاتحاد السوفييتي سابقاً) وعلاقتها مع الصين الشعبية .

المطلب الاول : العلاقات العُمانية الأمريكية:

تعتبر سلطنة عُمان القطر العربي الأول في منطقة الخليج والجزيرة العربية يقيم علاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية.ومع مجيء السلطان قابوس افتتحت عُمان بعثة دبلوماسية لها في واشنطن وافتتحت الولايات المتحدة سفارة في مسقط عام ١٩٧٢ . وتطورت العلاقات قليلا فأبرمت صفقة لشراء أسلحة من أميركا [١]

وكما شهدت هذه العلاقات تطورات مهمة، فقد سعت كل من السلطنة والولايات المتحدة إلى تقوية العلاقات الثنائية والنهوض بها إلى أعلى المستويات، وقد قام عدد كبير من المسؤولين في الدولتين بزيارات متبادلة.

وكون سلطنة عُمان تتمتع بأهمية استراتيجية قصوى ، مما جعلها تمارس السيادة على الثغر الاستراتيجي لشبه جزيرة مسندم، وكذلك جزيرة مصيرة التي تعتبر نافذة استراتيجية تطل على منطقة الخليج وأن التطورات التي شهدتها الحرب العراقية الإيرانية والغزو السوفييتي لأفغانستان قد دفع بالإدارة الأمريكية إلى مضاعفة جهودها في اتجاه الحصول على تسهيلات عسكرية في عُمان.

وقد أعلنت سلطنة عُمان تأثراً بالحساسية المحلية أنها لا ترغب في وجود قوات أمريكية على أراضيها لكن بعد التطور الذي حدث في حرب الخليج، وتزايد الوجود العسكري السوفييتي في أفغانستان ومع وجود أكبر قاعدة عسكرية سوفييتية في المحيط الهندي في عدن أدركت الدبلوماسية العمانية ازدياد الخطر على حرية واستقرار أمن شبه الجزيرة العربية ورأت بأن تقدم تسهيلات للقوات الأمريكية على الأراضي العُمانية.

ومن هنا فان العلاقات العُمانية الأمريكية في تطور وتفاهم متبادل بين الدولتين، وقد قال الرئيس الأمريكي السابق (جيمي كارتر) أثناء تقديم السفير العُماني أوارق اعتماده : (هذا هو

[1] خالد بن محمد القاسمي ،عُمان جسور المحبة والسلام ، مرجع سابق ، ص ٥٧.

سفير سلطنة عُمان التي تعد دولة ذات أهمية كبرى لنا وللسلام العالمي لأنها تساهم في حماية مدخل الخليج ، صداقتنا مع بلدكم العظيم قديمة ومفيدة جداً).

ومن ثم فقد شهد عام ١٩٨٠ تحولا نوعيا في طبيعة العلاقات بين عُمان والولايات المتحدة في أعقاب أزمة الرهائن الاميركيين في طهران عام ١٩٧٩، وغزو القوات السوفيتية لأفغانستان في كانون الأول ٩٧٩.وبدا ذلك التحول النوعي في العلاقات مبكرا في نيسان ١٩٨٠، بعقد صفقة لشراء ٦دبابات م-٦٠ متطورة من الولايات المتحدة مع توفير تدريب لطواقم هذه الدبابات . ولقد تم توقيع اتفاقية بين الولايات المتحدة الأمريكية وسلطنة عُمان في تموز ١٩٨٠، حصلت بمقتضاها الولايات المتحدة الأمريكية على تسهيلات عسكرية تتضمن حق استخدام محدود للقواعد الجوية العُمانية في السيب ومصيره وتمزيت وتسهيلات بحرية في مسقط وصلالة مقابل مساعدات أمريكية لعُمان تتمثل في تحديث وتطوير تلك القواعد وتقديم مساعدات اقتصادية تنموية[1].

وقد أكد السلطان قابوس مرارا أن الامتيازات الممنوحة للولايات المتحدة في عُمان هي مجرد تسهيلات مؤقتة ومشروطة بطلب العُمانيين أنفسهم وأغلبية دول الخليج .وان هذه التسهيلات ليست بحال من الأحوال ترتيبات دائمة أو خارج نطاق السيطرة العُمانية ،فكل طائرة أمريكية تود الهبوط في القواعد الجوية العُمانية مثلا عليها أن تطلب إذنا مسبقا بذلك من السلطات العُمانية[2]

واعتبارا من العام ١٩٨١ بدأت قوات عُمان السلطانية إجراء مناورات مشتركة مع القوات الاميركية في إطار برنامج التعاون العسكري بين البلدين .

وقد قام السلطان قابوس بزيارة رسمية للولايات المتحدة في إبريل ١٩٨٣م وأجرى مباحثات هامة مع الرئيس السابق (رونالد ريجان) حول وجوب تدعيم السلام في الشرق الأوسط هذا وتحافظ الدولتان على استمرار وتقوية العلاقات الثنائية القائمة بينهما.[1]

---

[1] إبراهيم نوار ، لسياسة الخارجية العُمانية من العزلة الى دبلوماسية الوساطة ، لسياسة الدولية،القـاهرة ،مركـز الدراسـات الـسياسية والاستراتيجية بالأهرام، العدد١١٠،اكتوبر ١٩٨٢،ص ٤٢ .

[2] Calvin H.and Allen .Jr. Oman :The Modernation of The Sultanate.London:Groom Helm,1987

المطلب الثاني :علاقات عُمان مع روسيا الاتحادية(الاتحاد السوفييتي سابقاً):

بعد أربع سنوات من المحاورة الدبلوماسية الهادئة تبودلت خلالها الرسائل والزيارات واللقاءات بين ممثلي البلدين على أعلى المستويات سواء في مسقط أو موسكو أو نيويورك حيث المقر الدائم للأمم المتحدة،واستقبلت العاصمة السوفييتية موسكو يوم ١٨ ديسمبر ١٩٨٥م سفير سلطنة عُمان وقدم أوراق اعتماده وكان إعلان تبادل العلاقات الدبلوماسية بين مسقط وموسكو قد تصدر كافة نشرات الأخبار في الإذاعات الدولية والوكالات الأجنبية، حيث لم يكن هناك على امتداد منطقة الخليج العربي باستثناء دولة الكويت من يقيم علاقات دبلوماسية مع موسكو وكانت المنطقة برمتها يتم تصنيفها عادة من جانب المحللين السياسيين الأجانب ، بأنها تنتمي للمعسكر الغربي، وعندما أعلن السلطان قابوس إقامة علاقات مع موسكو في أكتوبر ١٩٨٥ م أصبحت هذه المقولة الأجنبية تفتقر إلى الدليل.

وفي نطاق الموازنة في العلاقات بين الاتحاد السوفيتي والدول الغربية فإن عُمان أقامت علاقات مع الاتحاد السوفيتي في ٢٦ أيلول ١٩٨٥ على اثر لقاء لزيري خارجية البلدين في نيويورك على هامش اجتماعات الجمعية للأمم المتحدة وقد تضمن بيان إقامة العلاقات الدبلوماسية بين عُمان والاتحاد السوفييتي لتأكيد على الاحترام المتبادل ،وحرمة الاراضى الوطنية والتعايش السلمي ،وعدم التدخل في الشئون الداخلية ،والمساواة والمنفعة المتبادلة[٢] وقد جاء القرار العُماني بإقامة علاقات دبلوماسية مع الاتحاد السوفييتي مفاجئا في حينه لعدد من الأوساط الغربية ولكن القرار العُماني بالنسبة للقيادة العُمانية قد تم اتخاذه كجزء من عملية مدروسة راجعة إلى رغبة السلطان قابوس لوضع علاقات بلاده في حالة توازن بين قطبي الصراع الدولي[٣]

وبرغم إقامة علاقات دبلوماسية كاملة بين السلطنة وجمهورية الصين الشعبية قبل ما يقارب عشر سنوات، وهو عمل يتسم بالشجاعة واستقلالية القرار، فإن إقامة علاقات عُمانية صينية مبكرة لم تصادف إقبالا على النطاق الدولي ، بالقدر الذي أشاعته إقامة علاقات دبلوماسية بين مسقط وموسكو، وكانت المخاوف الغربية تتركز أساساً حول النجاح الذي يمكن أن يحققه السوفييت في كسب أصدقاء غير عاديين، في منطقة شديدة الاضطراب مثل منطقة الخليج التي تعاني من تداعيات الحرب العراقية الإيرانية.

---

[1] عُمان ٨٤ ،اصدار وزارة الاعلام ١٩٨٤م سلطنة عُمان ،ص ٢٧.

[2] هادي حسن حمودي ،الفكر السياسي العُماني ،من الثوابت الي المتغيرات ،لندن ،قبرص : رياض الرئيس للكتب والنشر، ١٩٩٣.

[3] Washington Times، 7 November, 1985, U.S.A

وبعد اجتماع في نيويورك بين وزراء خارجية البلدين صدر إعلان تضمن الأسس التي تقوم عليها العلاقات بين سلطنة عُمان والاتحاد السوفيتي، من الاحترام المتبادل والتعايش السلمي.[١] أن هذه التوجهات ترجع إلى الانفراج في العلاقات بين عُمان وعدن بعد عام ١٩٨٢م، وتطور العلاقات إلى الحد الذي تقرر فيه تبادل التمثيل الدبلوماسي في نسيان م، ١٩٨٥ وعينت عدن سفيراً لها غير مقيم وهو سفيرها في الكويت.[٢] وكذلك يرجع إلى أن الاتحاد السوفييتي قد ظهر عنده توجه اتجاه منطقة الخليج ، فالسوفيت طرحوا مبادرة في شباط ١٩٨٢م لتحييد الخليج . وقام السوفيت ببيع أسلحة للكويت في أيلول ١٩٨٢م بقيمة ٣٥٠ مليون دولار وكما تراجع السوفييت عن الاعتبارات الأيدلوجية أمام الاعتبارات الاستراتيجية، ولقد ثبت للسلطنة إن توجهات القيادة السوفيتية تجاه منطقة الخليج قد تغيرت لدعم الاستقرار في منطقة الجزيرة العربية.[٣]

ولقد تطور مستوى التمثيل الدبلوماسي ليصل إلى مستوى السفارة في عام ١٩٨٧ وقدم السفير العُماني في موسكو أوراق اعتماده لنائب رئيس مجلس السوفيات الأعلى في كانون الأول ١٩٨٧[٤]

وفي ٢٢ نيسان ١٩٨٧ زار فلاديمير بروفيسكي – وهو موظف دبلوماسي كبير في الخارجية السوفيتية – عُمان من أجل المباحثات بين البلدين. وفي الفترة ذاتها ما بين ٦-٩ نيسان ١٩٨٧م زار الوزير العَماني للشؤون الخارجية يوسف العلوي يوغسلافيا ، وعقد محادثات مع الرئيس ووزير الخارجية، وتم التوصل إلى اتفاقية تعاون اقتصادي. وأعلنت عُمان أنها ترغب في التعاون مع الدول الشرقية على أساس عدم التدخل في شؤون بعضها البعض والالتزام بتقرير مبادئ السلام العالمي.

ولا شك إن هذه العلاقة مع الدول الشرقية تعود إلى الرغبة العُمانية في خلق سياسة متوازنة تجاه قطبيي الصراع الدولي ، ثم الي السياسة السوفيتية تجاه منطقة الخليج بما يحقق الأمن والاستقرار فيها .

ويعد تفكك الاتحاد السوفيتي نشطت السلطة لإقامة علاقات متطورة مع روسيا وجمهوريات أسيا الإسلامية ، اعتماداً على سياسة تبادل المنافع المشتركة خصوصاً في مجالات التجارة والاستثمار والتنقيب عن النفط وتنسيق السياسات النفطية في السوق.[١]

---

[1] تصريح وكيل وزارة الخارجية العمانية للشؤون السياسية ، هيثم بن طارق ، في لقاء مع صحفية خليج تايمز ، ٣١ آب ١٩٨٧م.

[2] . د. سعد أبو دية ،السياسة الخارجية العمانية في عهد جلالة السلطان قابوس ،مرجع سابق ، ص،٩٦-٩٥

[3] أحمد أبن الحسن زرد، "العلاقات العمانية السوفياتية" السياسة الدولية، يناير ١٩٨٦ م عدد ٨٣ من صفحة ١٦٠-١٦٢.

[4] إبراهيم نوار ، السياسة الخارجية العُمنية من العزلة الى دبلوماسية الوساطة ، مرجع السابق ، ص ٤٤ .

المطلب الثالث : العلاقات العُمانية الصينية

العلاقات العُمانية الصينية علاقات طبيعية رغم الاختلاف مع السلطنة في العقيدة السياسية، كون الصين شاعت الارتكاز في التعامل مع سلطنة عُمان على أساس الاحترام المتبادل والتكافؤ في التعامل مع المصالح المشتركة ولهذا اكتسبت العلاقات العُمانية الصينية مزيداً من المتانة أثر الزيارتين اللتين قام بهما كل من السيد ثويني بن شهاب الممثل الخاص لجلالة السلطان السيد فهد بن تيمور نائب رئيس الوزراء لشؤون الأمن والدفاع إلى جمهورية الصين الشعبية حيث جرى تدعيم العلاقات الثنائية في مختلف المجالات والقضايا ذات الاهتمام المشترك.[٢]

تبادلت سلطنة عُمان علاقاتها الدبلوماسية مع جمهورية الصين الشعبية بعد أن توقفت الصين عام ١٩٧١عن دعم متمردي ظفار وإظهار حسن النوايا تجاه نظام السلطان قابوس ، ويرجع ذلك الى الخلاف الأيديولوجي الصيني –السوفييتي واهتمام الصين بإقامة علاقات طبيعية مع النظم القائمة في الخليج للإستفاده من الاهميه الاقتصادية والاستراتيجية للمنطقة والي جانب ذلك فقد كانت الصين تسعى لمنافسة القوى العظمى في منطقة الخليج عن طريق تحسين علاقاتها مع دول الخليج ، ولم تكن الصين مع مطلع السبعينات مقتنعة بجدوى شمول الطرح الثوري للجبهة لكافة منطقة الخليج[٣] وبحلول ١٩٧٢ كانت المساعدات الصينية للجبهة قد تقلصت الي ادني مستوى لها[٤].

وذلك في إطار التغيير العام في السياسة الصينية، مما شجع عُمان على الاعتراف بالصين الشعبية في ٢٥ أيار ١٩٧٨ وتبادل العلاقات الدبلوماسية معها. [٥] وتطورت العلاقات بين الدولتين سريعاً حيث تم افتتاح سفارة صينية في مسقط عام ١٩٧٩[٦].

---

[1] خالد بن محمد القاسمي ،عُمان جسور المحبة والسلام ،مرجع سابق، ص٦٢

[2] عبد الرحيم بن سالم بن سليم فرج السليم ، مرتكزات السياسة الخارجية لسلطنة عُمان، مرجع سابق، ص ٧٤.

[3] هاشم بهبهاني، سياسة الصين في العالم العربي(١٩٥٥–١٩٧٥) ، ترجمة سامي مسلم ، بيروت ، مؤسسة النشر العربية ١٩٨٨.

[4] المرجع السابق ، ص١٨٦

[5] عبد الله الأشعل، العلاقات الدولية في إطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية. مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية . الكويت العدد ٣٧ السنة العاشرة كانون ثاني ١٩٨٤م ص ٧١.

[6] خالد بن محمد القاسمي ، عُمان جسور المحبة والسلام، المرجع السابق، ص ٦٢

المبحث الثاني : السياسة الخارجية العُمانية تجاه الاتحاد الأوروبي.

تسهم دولتان أوروبيتان فقط، وهما فرنسا وبريطانيا، في الترتيبات الأمنية في الخليج إلى حد كبير، إلا أن قدرتهما العسكرية تقل كثيراً عن قدرة الولايات المتحدة، وفي حالة القيام بأي عمل، فإنهما لا يقدمان أكثر من دور داعم للقوات الأمريكية، إلا أن لهما اتفاقياتهما الدفاعية مع الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي، وتتنافسان مع الولايات المتحدة في مجال مبيعات الأسلحة في المنطقة. أما موقفهما بالنسبة للعراق فهو يؤيد نظام العقوبات التي فرضته الأمم المتحدة بعد غزو العراق للكويت إلى أن يتم اكتمال عمل مفتشي الأمم المتحدة في إزالة أسلحة الدمار الشامل العراقية والصواريخ طويلة المدى وعلى عكس فرنسا، تحتفظ بريطانيا بالحق في الحكم على ما إذا كان يمكن رفع العقوبات حتى بعد ما يقتنع مفتشو الأمم المتحدة بالتزام العراق يأتي النفط في أول قائمة المصالح الأوروبية في منطقة الخليج، ففي عام ١٩٩٥م، استوردت أوروبا الغربية حوالي ٩,٥ مليون برميل يومياً أتى منها ٣,٦ مليون برميل يومياً من الشرق الأوسط. هذا الرقم الأخير لا يشتمل على أية واردات من شمال أفريقيا، وهو عبارة عن الواردات البترولية التي أتت من الخليج. بلغ استهلاك أوروبا الغربية من البترول ١٣,٧ مليون برميل يومياً عام ١٩٩٤م. أو حوالي ٢٠,٥% من إجمالي الاستهلاك العالمي. ومن المتوقع أن تقل نسبة ما تأخذه أوروبا الغربية من البترول المحلي بخاصة من إنتاج بترول بحر الشمال ذلك لأن المخزون آخذ في التناقص ومن المتوقع أن يزداد الاعتماد على إمدادات البترول من منطقة الخليج، ورغم ذلك سوف يزداد إنتاج البترول خارج منطقة الخليج على المدى القريب تماشياً مع الزيادة في الطلب العالمي، لذلك فإن أهمية بترول الخليج ستظهر أكثر على المدى الطويل.[1]

إن مصالح أوروبا التجارية في منطقة الخليج أكثر تكافؤاً من المصالح الأمريكية ومع ذلك نجد أن شركاء أوروبا التجاريين الأساسيين في الخليج هم دول مجلس التعاون الخليجي. تصدر بريطانيا وفرنسا وألمانيا، كل على حدة، ما قيمته من خمسة إلى ستة مليارات دولار من السلع إلى مجلس التعاون الخليجي، أما صادرات إيطاليا إلى المجلس فهي أقل إلى حد ما، ولكنها شأنها شأن الدول الأوروبية الأخرى تتمتع بفائض تجاري مع دول شبه الجزيرة العربية، بريطانيا هي الدولة الوحيدة التي تحقق أكبر فائدة لأنها حالياً أقل اعتماداً على واردات الطاقة عن الدول الأوروبية الأخرى.

[1] د.روز ميري هوليز ، القوى الاوروبية والدفاع عن دول المجلس، محاضرات الدورة الثامنة عشره، من ١٩٩٧/٩/٦الي ١٩٩٧/١١/١٢ سلطنه عُمان ص ٥٦.

يعد الاستثمار وجه آخر من أوجه علاقة أوروبا مع الخليج، تمثل دول الاتحاد الأوروبي مجتمعة ثاني أهم مستثمر خارجي في مجلس التعاون الخليجي قبل اليابان، وبعد الولايات المتحدة الأمريكية، وعلى عكس الولايات المتحدة التي تتركز استثماراتها في قطاع البتر وكيماويات، نجد أن الاستثمارات الأوروبية في مجلس التعاون الخليجي منتشرة في مختلف القطاعات الصناعية، أوروبا الغربية، بدورها تحتل المرتبة الثانية كأهم وجهة للاستثمار الخارجي لمجلس التعاون الخليجي الذي يكون معظمه في شكل استثمارات محفظة في الودائع والسندات والأسهم.

المطلب الأول : المصالح الأوروبية الرئيسية في منطقة الخليج العربي

أولا: ضمان تدفق البترول بأسعار معقولة.

ثانيا: توفير ظروف مناسبة للتجارة والاستثمار.

ثالثا: ضمان امن الشركات الأوروبية والمواطنين الاوروبين في المنطقة.

إن تحقيق هذه المصالح وحمايتها يتطلب قدرا من الاستقرار أو الأمن النسبي ، وجود حكومات لها توجه ودي نحو أوروبا بوجه خاص والغرب بوجه عام.إن المصالح الأوروبية في الخليج متشابكة مع المصالح الأمريكية ولكنها ليست متبادلة تماماً، فأوروبا والولايات المتحدة الأمريكية متفقتان في الرغبة في الحصول على إمدادات البترول بأسعار معقونة، إلا أن شركات البترول الأوروبية تتنافس مع نظيراتها الأمريكية من أجل الحصول على عقود في الخليج، ولا يريد الأوروبيون أن يجدوا أنفسهم معتمدين على أمريكا من أجل الوصول إلى بترول الخليج، وبالمثل، نجد أن التجار الأوروبيين يتنافسون ليس فقط مع بعضهم ولكن مع أمريكا أيضاً في الأسواق الاستهلاكية وأسواق الدفاع في الخليج، وفي الحقيقة تعتبر المنافسة بين القوى الغربية عاملاً هاماً في سلوك الدول الأوروبية على حدة في الخليج[١].

وكما قدمت الحكومات الأوروبية بعض الدعم الخارجي لرتيبات الدفاع لدول مجلس التعاون الخليجي، وكما أن أوروبا لا تستطيع أن تقدم نفس مستوى المساعدة العسكرية التي تقدمها أمريكا لهذه الدول ورغم أن لبريطانيا وفرنسا وجود عسكري كبير إلا أن متمثلة عملياتهما في مراقبة مياه الخليج وتدريب قوات مجلس التعاون الخليجي لتكمل عمليات أمريكا ولا يمكنها أن تحل محلها، وفي هذه الأطر الواردة يتنافسون على مبيعات الأسلحة والمبيعات الدفاعية.

---

[١] د. روزميري هوليز، الاتحاد الاوروبي ومجلس التعاون الخليجي ، محاضرات الدورة الثالثة عشره ، سلطنه عُمان ، وزاره الخارجية ،المعهد الدبلوماسي العُماني، ص ٤٦.

إن الدور العسكري البريطاني في الخليج يتضمن الوجود البحري، والمشاركة في عملية مراقبة الجتوب حتى خط عرض ٣٣ درجة فوق جنوب العراق، وأفراد في قوات الأمم المتحدة التي تراقب الحدود العراقية الكويتية (اليونيكوم)، والمشاركة في عملية مراقبة الشمال حتى خط عرض ٣٦ درجة فوق شمال العراق، وتوفير أفراد في الخدمة، المشاركة في المناورات التدريبية مع دول مجلس التعاون الخليجي وفي المناورات المشتركة، أما الدور العسكري الفرنسي في الخليج فإنه يتبع نمطاً مماثلاً مع نفس الاختلافات، لدى فرنسا أسطول بحري مخصص للمحيط الهندي والخليج، وتشارك في عملية مراقبة الجنوب، ولكن حتى خط عرض ٣٢ درجة، ولها أفراد ملحقون في قوات الأمم المتحدة (اليونيكوم)، ولها وظيفة تدريبية في مختلف دول مجلس التعاون الخليجي.

وقعت كل من بريطانيا وفرنسا اتفاقيات دفاع مدتها عشر سنوات مع الكويت.[1] وتوصلت فرنسا إلى اتفاقيه مع الإمارات العربية المتحدة ،وإما علاقات بريطانيا مع الإمارات فتستند إلى اتفاقيه ثنائية التي تم توقيعها عام ١٩٧١م .إن الالتزامات البريطانية والفرنسية لدول مجلس التعاون الخليجي الأخرى، على الرغم من أنها ليست بالضرورة مدرجة في اتفاقيات رسمية، تتضمن صفقات مبيعات دفاعية، وقطع غيار، وبعثات تدريبية ومناورات مشتركة.

المطلب الثاني :دور سلطنة عُمان في الحوار الخليجي – الأوروبي.

لقد استضافت السلطنة الحوار الخليجي – الأوروبي في منتصف شهر مارس ١٩٩٠م الذي يمثل اللقاء الوزاري الأول بي وزراء خارجية دول الخليج العربية الست والمجموعة الأوروبية١٢ دولة، وقد توصلت الاجتماعات إلى عدد من الاتفاقيات والوسائل المؤدية إلى دفع الحوار الاقتصادي بين الطرفين. كما جاء المؤتمر ليؤكد وجود مبادئ التجارة الحرة.

وفي إطار ترؤس السلطنة دورة مجلس الجامعة العربية استؤنف الحوار العربي الأوروبي بعد انقطاع لأكثر من عشر سنوات وقد عقد في هذا الإطار اجتماع بين الجانبين في باريس في أواخر العام ١٩٨٩م حضره وزراء خارجية المجموعة الأوروبية من جهة ووزراء خارجية دول الجامعة العربية (٢٢ وزيراً عربياً) من جهة أخرى.[2]

---

[1] المرجع السابق، ص ٤٦.

[2] خالد بن محمد القاسمي ، عُمان مسيرة التحدي ،القيادة العُمانية ودورها في بناء الدولة العصرية ، مرجع سابق ، ص ٩٦-٩٧ .

ولقد وضع حوار باريس الأساس لعلاقات عربية مع المجموعة الأوروبية وأرست أطر متجددة وبعيدة المدى للتعاون والتنسيق بين السياسة العربية والسياسة الأوروبية في المجالات الثقافية والاجتماعية والفنية والتجارية والصناعية.

ستركز في حديثنا على علاقة عُمان بالاتحاد الأوروبي على الدولتين بريطانيا و فرنسا

المطلب الثالث : علاقة عُمان مع بريطانيا وفرنسا .

تكتسي العلاقات العُمانية البريطانية صبغة تاريخية، وهي تعتبر من أقدم العلاقات في تاريخ عُمان، إذ كانت الدولتان ترتبطان باتفاقيات تجارية، ولتقوية العلاقات تم إرسال الخبراء البريطانيين إلى عُمان.

وإيماناً من سلطنة عُمان بأهمية العلاقات التاريخية ، سعت إلى تقويتها والزيادة من حجم هذه العلاقة .فإلى جانب التعاون الديلوماسي نجد تعاوناً في شتى المجالات الاقتصادية والثقافية والتجارية، كما أننا نجد هناك بعض الخبراء الإنجليز في سلطنة عُمان يعملون على التطوير العاملين العُمانيين في مختلف التخصصات، ومع أن العدد من الخبراء البريطانيين في تقلص بسبب رجوع الطلبة العُمانيين من برامج تعليمهم في الخارج.

تعرف العلاقات البريطانية العُمانية تطوراً في شتى الميادين والمجالات ، فالعلاقات العسكرية قديمة قدم العلاقات الدبلوماسية بين الدولتين ، فبريطانيا كانت أكبر مورد لعُمان لشراء الأسلحة.وتحرص كل من الدولتين سلطنة عُمان والمملكة المتحدة البريطانية على دوام هذه الصداقة وتقويتها.

وخلال الفترة الممتدة من القرن الخامس عشر حتى النصف الأول من القرن العشرين كانت التجارة بين الشرق والغرب ونفط الخليج هي العوامل التي وجهت حركة المصالح الدولية ناحية عُمان التي تحتل موقعا استراتيجيا في الركن الشمالي الغربي من المحيط الهندي والتي تمثل في الوقت نفسه واجهة الجزيرة العربية على المحيطين الأطلنطي والهندي والتي تشرف على مدخل الخليج العربي ابتداء من خليج عُمان حتى مضيق هرمز[1]

وبينما قاتلت البرتغاليين والفرس خلال الفترة من القرن الخامس عشر حتى القرن الثامن عشر فإنها خضعت لنفوذ بريطانيا اكبر قوة بحرية في العالم خلال القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين ولم تسلم من الصراعات بين بريطانيا وفرنسا على النفوذ في الخليج

---

1 (John Duke Anthony ,Oman Tthe Gulf and The u.s. –In Oman, Economic, Social and Strategic Developments.pp127-129)

والمحيط الهندي حيث يسجل التاريخ أن نابليون بونابرت حاول بناء علاقات تقارب مع إمام مسقط عام ١٧٩٩ قبل أن ينشب قتال بين بعض سفن أسطوله والسفن البريطانية في المياه العُمانية في العام التالي [١]

ورغم أن بريطانيا راحت تسعى إلى بناء تحالفات قوية مع عُمان خلال تلك الفترة فان الاتصالات بين فرنسا والسيد سعيد بن سلطان حاكم مسقط وعُمان في ذلك الوقت لم تنقطع وأسفرت عن افتتاح قنصلية لفرنسا في مسقط رغم معارضة بريطانيا عام ١٨١٠ وعقد اتفاقية للتجارة بين الطرفين عام ١٨١٧، وتم تجديدها وتطويرها بعد ذلك في عام ١٨٤٤واستمرت علاقات التقارب بين مسقط وفرنسا رغم تزايد النفوذ البريطاني في المنطقة حتى حصل الفرنسيون على تسهيلات في جزر كوريا موريا المواجهة للساحل العُماني كهدية في يوليو ١٨٥٤ وتمكنت عُمان بفضل الاحتفاظ بعلاقات ودية مع كل من بريطانيا وفرنسا من المحافظة على مصالحها دون الوقوع تحت نفوذ اى منهما ،فأقام حاكم عُمان خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر مصالح تجارية قوية من كل من الطرفين ،لكن التعاون مع بريطانيا كان أوسع نطاقا نتيجة تشعب مصالحها التجارية في المحيط الهندي والخليج وخلال تلك الفترة استعان السيد سعيد بن سلطان بالإنجليز للقضاء على القراصنة في الخليج ١٨٠٩

وحققت دبلوماسية العلاقات المتوازنة بين عُمان وكل من بريطانيا وفرنسا ذروة إنجازاتها في عام ١٨٦٢ عندما وقعت القوتان اتفاقا مشتركا باحترام استقلال كل من زنجبار ومسقط في إطار الإمبراطورية العُمانية في أعقاب وفاة السيد سعيد بن سلطان ونشوب نزاع بين ورثته على عرش السلطنة التي كانت تضم مسقط وزنجبار ثم اقتسمها كل من السيد ثويني بن سعيد سلطانا لمسقط والسيد ماجد بن سعيد سلطان الزنجبار اثر قبولهما بالتحكيم الإنجليزي في النزاع بينهما[٢]

لكن بريطانيا عملت منذ ذلك الوقت على تكثيف وجودها في عُمان وتنويعة وساعدها على ذلك انخفاض موارد سلطان مسقط بعد فصل مالية زنجبار ففي أعقاب الاتفاق البريطاني الفرنسي ،افتتحت بريطانيا قنصلية لها في مسقط وعقدت اتفاق على تحريم تجارة العبيد في المناطق الخاضعة لسلطنة عام ١٨٧٣ .

---

[1] (إلهام محمد علي ذهني ، فرنسا والخليج من منتصف القرن الثامن عشر حتى بدايات القرن العشرين ، القاهرة ، دار الزهراء للنشر ، ١٩٩٣ ، ص ص ٢٠-٣٠)

[2] Calvin H. Allen, Jr.Oman:The Modernization Of The Sultanate – London: croom Helm,1987-pp.107-108)

وفي العام ١٨٩١ انتقلت الضغوط البريطانية على عُمان إلى مرحلة جديدة بتوقيع اتفاقية بين الطرفين لتحديد المناطق الخاضعة لحكم السلطان تم بمقتضاها التزام السلطان وورثته في الحكم بعدم التنازل أو البيع أو الرهن أو السماح باحتلال أية مناطق في مسقط وعُمان أو أية مناطق أخرى خاضعة لها لأية قوة أجنبية أخرى فيما عدا بريطانيا وهو ما أعطى بريطانيا سيطرة كاملة تقريبا على الشؤون الخارجية لسلطان مسقط[1].

وعندما حاول السلطان فيصل التخلص من ذلك الاتفاق في عام ١٨٩٧، بتأجير قاعدة تموين للسفن الفرنسية في جنوب مسقط فان البريطانيين احتجوا على ذلك وضغطوا على فيصل بوسائل متعددة منها وقف التعويضات السنوية التي يدفعها سلطان زنجبار وتحريض تجار مسقط على عدم إقراض السلطان والتهديد بقصف قصر السلطان بالقنابل ، فتراجع السلطان فيصل عن وعدة للفرنسيين في الوقت الذي اشتد فيه الصراع بين القوتين البحريتين الكبيرتين في المحيط الهندي والخليج بفرض السيطرة على تجارة السلاح والعبيد[2].

واستمر ذلك الصراع بين بريطانيا وفرنسا حتى قبيل نشوب الحرب العالمية الأولى عندما أعادت الحكومتان البريطانية والفرنسية عام ١٩١٣ التزامهما بالإعلان المشترك لعام ١٨٦٢، الخاص باستقلال عُمان لكن النفوذ الفرنسي كان يتقلص تدريجيا حتى انتهى تقريبا عام ١٩٢٠،بعد أن مات القنصل الفرنسي في مسقط عام ١٩١٨ وتم تحويل مخزن الفحم الذي كان يستخدم لتموين السفن الفرنسية إلى ملكية بريطانيا عام ١٩٢٠ وفي ذلك العام أصبحت بريطانيا هي الحكومة الأجنبية الوحيدة الممثلة في مسقط ومنذ ذلك التاريخ أيضا وحتى عام ١٩٧٠ كانت بريطانيا هي صاحبة اليد العليا في شؤون السياسة لدولة مسقط .

فالشركات البريطانية هي التي حصلت على امتيازات بناء خطوط التلغراف وامتيازات التنقيب عن الفحم والنفط وامتيازات حقوق الطيران واستغلال الأجواء العُمانية .

وتعتبر قصة العلاقات العُمانية مع كل من بريطانيا وفرنسا نموذجا للعلاقات بين عُمان والقوى الرئيسية الأخرى في العالم . ففي الفترات التي تمكنت فيها عُمان من الاحتفاظ بعلاقات متوازنة مع الدولتين استطاعت الحصول من كل منهما على الاعتراف باستقلالها [3].

واليوم تتبادل سلطنة عُمان التمثيل السياسي على مستوى السفراء مع كل من بريطانيا وفرنسا على قاعدة الاحترام والمصالح المتبادلة[4]

---

1 Allen, op . cit , p 108

2 المرجع السابق.

3 إبراهيم نوار ، السياسة الخارجية العُمانية من العزلة الي دبلوماسية الوساطة ، مرجع سابق ، ص ٤١.

4 وزارة الإعلام العُمانية ، عُمان ، ١٩٩٢ ، ص ص ١٠٢-١٠٣.

المبحث الثالث : مستقبل العلاقات العُمانية الخارجية.

إن مستقبلا طيبا ينتظر الشعب العُماني وعلاقاتها الخارجية بفضل الفكر السياسي لجلالته السلطان قابوس ورؤيته السياسية التي اتسمت بالديناميكية وذلك من خلال تفاعلها الحي مع الأوضاع والتحديات والآمال العُمانية ومن ثم تمت وتطورت ممزوجة بتجارب الحياة العملية، وعملية التطور على أرض الواقع في تعانق وتفاعل بين الفكر والتطبيق، كما أن خبرته الشخصية ودراسته العسكرية وخطابه وتوجيهاتة مما دفع عجلة النهضة إلى الأمام وحول عُمان إلى عنصر استقرار في الخليج والي قوة مضافة على المستوى العربي، وفرت له خلفية هامة وضرورية للتعامل مع التطورات المستقبلية.

إن المتتبع لمسيرة النهضة العُمانية يلمس بصورة جلية ما تحقق على أرض الواقع من الاستقرار الداخلي في سلطنة عُمان وصدق الوعود مما له أثر إيجابي على الدبلوماسية العُمانية سمح للقيادة العُمانية باتخاذ قرارات جريئة فيها نوع من المخاطرة ، ونتيجة لذلك عُرفت الدبلوماسية العُمانية على المستوى الإقليمي والعربي والدولي، بأنها لا تتوانى عن اتخاذ قرارات جدلية إذا كانت تخدم المصلحة الوطنية، ويقول السلطان قابوس بن سعيد في رؤيته بشأن أبعاد قضية أمن الخليج، من الواضح أن الاستقرار في هذا الجزء الحيوي من العالم، واستمرار الأمن والطمأنينة في مجتمعاته رهين بمدى قدرة دولة على عدم استفزاز المجتمع الدولي بأية طريقة، سواء بتهديد المصالح أو بالتدخل في شؤون الآخرين، ومهما كانت الميررات لذلك يكون واجب الجميع الالتزام بمبادئ التعايش السلمي بين الدول واحترام قواعد القانون الدولي المنظمة للحقوق والواجبات من أجل مستقبل الحضارة الإنسانية والحفاظ عليها بكل جوانبها الإيجابية،و تجنيب المنطقة عوامل عدم الاستقرار وتمكينها من مواصلة النمو والازدهار.[١] ويفسح المجال أمامها لاستمرار وتواصل علاقاتها المستقبلية ودعم سياستها الخارجية.

وبفضل نموذجها الذي يطبع أسلوبها في العمل السياسي الخارجي من حيث فعالية مؤسسة صنع القرار السياسي الخارجي والتي يتبوأ على قيادتها قائد سياسي، شخص السياسة الخارجية لبلاده من خلال التفاعل الإيجابي لمجموعة العوامل الداخلية والخارجية، التي عايشتها سلطنة عُمان خلال مسيرة تاريخية فلقد تهج في صناعة القرار السياسي الخارجي

---

[١] مسيرة الخير ، مرجع سابق، ص ٨٥.

لسلطنة عُمان، وفق صياغة حكيمة بلورها الخطاب السياسي السنوي لجلالة السلطان، وحدد لها أولويات ودوائر وفق مبادئ محددة وواضحة المعالم كانت بمثابة البوصلة التي تضبط التحرك نحو العالم الخارجي وتحدد اتجاه سلوكها السياسي وتربط باستمرار مصالح سلطنة عُمان العليا بنظامها الاجتماعي والحضاري ولكسب اعتراف واحترام كافة دول العالم، كما صاغت في تخطيطاتها للسياسة الخارجية وهويتها القومية العربية، والإسلامية وفق دوائر إقليمية تتعلق بمنطقة الخليج من خلال مجلس التعاون لدول الخليج ومع سائر شقيقاتها الدول العربية من خلال جامعة الدول العربية ومع تمسكها بمبادئ الشريعة الإسلامية وتعاليم الدين الإسلامي الحنيف التي مثلث بهويتها الإسلامية عن طريق منظمة المؤتمر الإسلامي. وأيدت عملية السلام في الشرق الأوسط مع تجنب الانخراط أو الانغماس في التحالفات أو المحاور العربية المتغيرة بطبيعتها وحفاظة كذلك على المصداقية عبر التطابق بين المواقف العملية والتصريحات الرسمية ورفضه أسلوب المقاطعة للأشقاء قد أفسح المجال أمام تسوية كل قضايا الحدود بين السلطنة وكل الدول المجاورة لها أو التي تشترك معها في حدود برية وبحرية وعلى نحو أغلق تماما أمكانية أن تكون الحدود مصدرا للخلافات او المشكلات مع الدول المجاورة إلا إذا أرادت إحدى الدول المجاورة نقض اتفاقاتها وتعهداتها وهو أمر ضعيف الاحتمال في الواقع في المدى المنظور على الأقل .[1]

وكما طورت علاقاتها مع مختلف القوى والأطراف الدولية ، بما فيها تلك التي ناصبتة العداء في أوائل السبعينات ، كما أدى حرصه على علاقات متوازنة مع كافة القوى الدولية إلى تميل قدر اكبر من التوازن ومرونة الحركة والجسور المفتوحة مع كل الأطراف حتى في أكثر الفترات تأزما أو تعقيدا .

وتحت كل الظروف وفي ظل كل التطورات و التحولات التي شهدتها التوازنات الدولية مع نهاية القرن العشرين وبداية الألفية الثالثة حافظة سلطنة عُمان على علاقاتها الخارجية بشكل جيدة وستبقى تحافظ عليها ،وذلك بسبب تنامي واتساع حجم المصالح الاقتصادية المتبادلة سواء بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وبعضها أو بين السلطنة وكل من الجمهورية اليمنية وإيران والهند وباكستان ودول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية وروسيا الاتحادية وهى مصالح تحرص السلطنة على تنميتها وتوسيعها.

فإن مصادر التهديد التي تشكلها تلك القوى بالنسية لسلطنة عُمان تقل إلي حد كبير خاصة في ظل ما تتميز يه السلطنة من استقرار وما تتسم به سياساتها من اعتدال وما تبذله دوما من

[1] صحيفة عُمان ، ايام ٧/٣١، ١/١٨، ١٠/٩، ١٠/٢٤، ١٠/٢٨، ١٠/١٠/١، ٢٠٠١م.

جهود خبرة لتحقيق المزيد من السلام والأمن والاستقرار في الخليج وفي التغلب على ما قد تواجهة إحدى الدول المطلة علية أو إحدى الدول المجاورة لها من مشكلات أو صعوبات في وقت أخر .

وكون السياسة الخارجية العُمانية تتصف بالوضوح والواقعية والرشادة في تحديد الأهداف فقد كانت السمة الأساسية للسياسة الخارجية العُمانية تجاه الدولة العربية البعد الشديد عن الشعارات الكبرى والأهداف بعيدة المنال ، والتركيز بصوره أساسية على التعامل مع الحقائق الواقعية ، والسعي لتحقيق المكاسب الممكنة في ظل الظروف الموضوعية القائمة ثم التحرك بعد ذلك خطوه للامام في ظل ظروف مستقبلية افضل فقد كانت عُمان تراهن بصورة دائمة على فعل الزمن والتغيرات التي ستحدث في المستقبل كل ذلك في إطار الحرص على تحقيق التوازن بين حجم الموارد المتاحة والأهداف المراد تحقيقها ، وقد كانت هذه سمة بارزة في جميع القضايا التي برزت في علاقات عُمان بالدول العربية فرادى او بصورة جماعية .

ومن هنا فان مستقبل العلاقات العُمانية سيبقى قائم على السلام والصداقة لانهما أساس العلاقات العُمانية مع دول العالم المختلفة ، في الإطار الذي حددته سلطنة عُمان لسياستها الخارجية التي تقوم على علاقات حسن الجوار مع جيرانها ، وعلى العلاقات الودية مع جميع دول العالم ، دون استثناء مع الاحترام المتبادل ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية ، وهذه الأسس هي التي تحدد مدى العلاقة بين سلطنة عمان مع غيرها من الدول ، بالإضافة إلى المصالح العليا للسلطنة ، وتظامها الاجتماعي والسياسي ، وهويتها القومية العربية والإسلامية . وذلك يعود إلى مواقف جلالته مما املتة في الساحة الدولية أخلاقية الموقف الثابت والمتوازن ، ومبادئ الوضوح والندية في التعامل في مختلف القضايا الإقليمية والدولية المعاصرة.

و بفضل سياسة عُمان الخارجية المتمثلة في الواقعية التي استقت أصولها ومنابعها من النهج العقلاني ، الذي ينتهجه جلالة السلطان قابوس المعظم في نظرته إلى الأمور وتقييمها بحكمة وموضوعية بعيدة عن الانفعال السريع إزاء ما يستجد او يستفحل من الأحداث السياسية فإنها بهذه السياسة وبقيادة صانع القرار العُماني قادرة على الاستمرار في علاقاتها الخارجية مع دول العالم ولديها القدرة على التعامل مع كل المستجدات على الساحة الدولية والدليل تعاملها مع القضايا الملتهبة ،ثم إدراكها لطبيعة ومحددات النظام العربي والمعطيات الدولية فلم تتجاهل الدور الإيراني وضرورة أخذه في الاعتبار عند محاولة وضع أي ترتيبات أو تصورات لأمن الخليج كذلك كانت السياسة العُمانية تعرف للعراق وزنة ودورة في الحفاظ

على الأمن والاستقرار في المنطقة ولذلك رفضت أي محاولة لتحييد أو تجاهل دور هاتين القوتين الإقليميتين . وكذلك كان موقف عُمان من الصراع العربي الإسرائيلي يقوم على مسلمات أساسية وهي عودة الحقوق العربية وتحقيق السلام الشامل.وبهذه السياسة الواقعية يجعلها قادرة التفاعل مع الأحداث المستقبلية ومواجهتها .

وهذه النظرة الواقعية لسياسة عُمان الخارجية تعكس الدور الهام الذي تلعبه السلطنة على مسرح السياسة العالمية كما يقول جلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظّم: (يجب أن نقف وقفة تأمل ونلقي نظرة واقعية لتقييم الدور الذي تلعبه في علاقاتنا الدولية على المسرح العالمي ، وإذا توخينا جانب اليقظة والحذر استطعنا أن نضمن أمن بلادنا الحبيبة وسلامتها واستقرارها باستمرار ، وان نعمل وأن نكافح من أجل الحفاظ على الحرية والعدالة للإنسانية جمعاء).

و كما ستمضي عُمان ، وهي تتجه للمستقبل بخطى ثابتة ، في تدعيم علاقاتها مع العالم ، من اجل مستقبل السلام العالمي ، وكما تسهم بإيجابية في توطيد أركان النظام العالمي واستقراره وتشكل عمان إحدى الدول التي تحرص على السلام والأمن الدوليين . من خلال مشاركتها الرأي السائد والداعي إلى ضرورة تكريس الفضاء الخارجي للأغراض السلمية فقط، وتناشد الدولتين العظميين اتخاذ المزيد من التدابير وإجراء المفاوضات المناسبة لنزع السلاح، وتحيي الجهود المبذولة في مؤتمرات نزع السلاح وتأمل بأن تحقق النتيجة الفضلى التي تتمناها كل الأمم.[1] وأعرابها المستمر عن قلقها إزاء التصعيد المستمر لسباق التسلح الذي أدى إلى انعدام الأمن والاستقرار في العلاقات الدولية وذلك ضمن إيمانها الراسخ بضرورة الخلاص الكامل والشامل من الأسلحة النووية ووضع حد للأسلحة التدميرية التي تهدد القيم والحث على استئناف المفاوضات وإبداء صدق النية للحيلولة دون وقوع كارثة تهدد الجنس البشري بأكمله بما في ذلك بيئة العالم الطبيعية.

ويكتمل التواصل الحضاري والانفتاح بين عُمان والعالم باتجاه السلطنة إلي الاستفادة من تكنولوجيا الاتصالات الدولية عن طريق الأقمار الصناعية والتي سهلت الاتصالات بين السلطنة والعالم بالإضافة تسهيل أسطول جوي ضخم وأسطول بحري ضخم يوفر المواصلات الجوية والبحرية مع إنشاء مطار دولي عالمي هو ميناء السلطان قابوس على ساحل العاصمة فقط .

---

[1] عُمان الدولة العصرية ، إصدار وزارة الإعلام ، سلطنة عُمان ، مرجع سابق ، ص ١٠٧.

واستطاعت أن تأخذ مكانا بين الدول من خلال مشاركتها للمجتمع الدولي عندما أعلنت عن إيمانها الكامل بضرورة وأهمية التنمية الهادفة وطالبت ببذل المزيد من التدابير والجهود الدولية لتدارك المشاكل الخطيرة الناتجة عن الفقر والتخلف والجفاف والكوارث الطبيعية،

ومسيرة الخير في استمرار لبناء وطننا الحبيب تحت ظل قيادتنا الحكيمة وبهمة شعبنا الحبيب الملتف حولها استطاعت الاحتفاظ بعلاقاتنا المستقبلية في الشرق والغرب في أسيا في أفريقيا واحترام العالم لنا وهذا الاحترام لم يأتي من فراغ وإنما يستند على أسس منطقية أكدت خلال العقدين الماضيين على مبدأ عدم تدخل السلطنة في الشؤون الداخلية ، لأية دولة ، عربية أو غير عربية ، مع عدم السماح بتدخل أية دولة أيا كانت ، في الشؤون الداخلية للسلطنة ، وهذا المبدأ ليست فيه أية مساوئ لأنه ينبع من قناعة راسخة ، بضرورة ان يكون هناك احترم متبادل بين سلطنة عمان وبين غيرها من دول العالم .لان نهج سياسة خارجية معينة في هذا العصر يعد عملاً سياسياً تمليه الشجاعة والعقل في آن واحد، قصد التعبير عن إرادة الدولة في الحفاظ على استقلالها وسلامة أراضيها وسيادتها ، من جهة والحفاظ على مكانتها واحترامها في المجتمع الدولي المعاصر من جهة أخرى.

وهكذا ستبقى سياستنا الخارجية العُمانية تتسم بالثبات والإحرام والصدق في تعاملها وعلاقتها رغم السمات المختلفة للعالم اليوم المتغير.

الخاتمة :

وهكذا فان ما يمكن استخلاصه من هذا البحث هو أن السياسة الخارجية العُمانية رغم كل المؤثرات الداخلية والخارجية فان صياغتها النهائية اتطبعت بفلسفة السلطان قابوس بن سعيد الذي أبان عن ثقة كبيرة في النفس، وقدرة عالية على تسيير الشؤون الخارجية واتخاذ قرارات استراتيجية.

فقد برز ذلك واضحا منذ خروج عُمان من عزلتها السياسية في بداية حكم السلطان قابوس إدراك سياستها الخارجية طبيعة النظام العربي مما جعلها تحتل مكان بين شقيقاتها العربيات بانضمامها إلى الجامعة العربية كدولة عربية مستقلة ومنذ انضمامها للجامعة بدأت عُمان تمارس نشاطها العربي من خلال الجامعة العربية كعضو كامل العضوية في الجامعة.

دون استثناء أو تمييز وعلى أساس التعايش السلمي والاحترام المتبادل للوصول إلى المساهمة في الجهود العربية الرامية إلى نصرة قضاياها العربية المصيرية التي تشغل بال الأمة العربية، خصوصاً في بعض القضايا المحورية مثل الصراع العربي الإسرائيلي والحرب العراقية الإيرانية والغزو العراقي للكويت وحل هذه الخلافات الناشئة بالحوار والطرق الديلوماسية.

وان دورها في إطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية لم يؤثر على نمط علاقاتها مع الدول الإقليمية الكبرى في الخليج كإيران والعراق وفي نفس الوقت حرصت سلطنة عُمان على استقلالية القرار الخليجي وعدم انعزاله عن الإطار العربي الاشمل، واعتبار مجلس التعاون احد حلقات الفاعلية العربية الكبرى والمتمثلة في الجامعة العربية وميثاقها الذي ترى عُمان ضرورة تفعيل بتودة من خلال العمل الجاد والالتزام الصادق دون إجراء أي تعديلات جوهرية علية باعتبار أن فيه من المرونة والشمول ما يفي بالمتطلبات المستجدة وحتى لا يؤدي أي تعديل جوهري فيه في ظل الانقسام العربي الراهن الذي فتح باب الذرائع والجدل حول الفكرة القومية .

وأما على الصعيد الخارجي فقد رسم جلالة السلطان قابوس المعظم مبادئ سياسة عُمان الخارجية على أساس الحياد الايجابي وعدم الانحياز وإقامة علاقات صداقة مع جميع الدول وفق أسس الإيمان الراسخ بمبادئ التعايش السلمي بين جميع الشعوب ، وحسن الجوار بين الدول المتجاورة ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للغير واحترام القوانين والأعراف الدولية.

وهنا اعتمدت سلطنة عُمان سياسة مد يد الصداقة لكافة الدول والتفاهم بين الشعوب ، وهذه السياسة أكسبت عمان احترام العالم وتقديره . وأصبحت مدرسة يحتذى بها في التعامل الدولي ، وذلك لما اتصفت به من رجاحة وحكمة وحسن تصرف ولباقة وثبات في المواقف ، وقيل كل هذا بالجرأة على اتخاذ القرار والإخلاص بالعمل على تنفيذه وحرصت السلطنة على إقامة العلاقات المتوازنة بينها وبين العديد من دول العالم . وكرست مخلصة لتأخذ مكانتها اللائقة بين الأمم ، فكانت عُمان على مستوى المسؤولية ، وشريكاً فاعلاً في خدمة قضايا العالم العادلة ، وحل مشاكله المعقدة والمساهمة في نشر الأمن والسلام في ربوعه .

وأخيرا فان الهدف الأساسي للسياسة الخارجية العمانية هو الحفاظ على العلاقات الدولية بين عُمان وجميع دول العالم ، الذي تميزت بالحكمة وبعد النظر التي اعتمدت على اليقظة والحذر. والاستمرار في الدفاع عن قضايا العدل والسلم والتعايش السلمي والتعاون البناء المشترك وفق ما تنادي به مواثيق ومبادئ وقرارات النظام الدولي .

قائمة المصادر و المراجع العربية

الكتب:

* د أبو دية ،سعد، (١٩٩٨). **السياسة الخارجية العُمانية في عهد جلالة السلطان قابوس – ١٩٧٠–١٩٩٨– دراسة في عقائد صانع القرار العماني** – ط ١ –، دار البشر للنشر.

* د. أبو هيف، علي صادق (١٩٧٧) **القانون الدبلوماسي**، الإسكندرية ، المعارف .

* ---------------(١٩٧٥) القانون الدولي العام ، الإسكندرية، منشأة المعارف.

* أحمد ، أحمد يوسف و زيادة ، محمد (١٩٨٥) .**مقدمة في العلاقات الدولية**، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، .

* الأشعل ،عبد الله(١٩٧٨). **قضية الحدود في الخليج** ، القاهرة مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام .

* بدران ،ودودة (١٩٨٢). "**تخطيط السياسة الخارجية، دراسة نظرية تحليلية، السياسة الدولة،** القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، عدد ٦٩، يونيو

* بدوي ،ثروت ،(١٩٦٤).**النظم السياسية** ، القاهرة،دار النهضة .

* د. البكري، عدنان (١٩٨٦). **العلاقات الدبلوماسية والقنصلية** ، الطبعة الأولى ،بيروت ،المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.

* بهبهاني ،هاشم (١٩٨٨).**سياسة الصين في العالم العربي(١٩٥٥–١٩٧٥)** – ترجمة سامي مسلم ، بيروت ، مؤسسة النشر العربية.

* جابر،فاضل محمد عبد الحسين(١٩٩٤).**عُمان في عهد الإمام أحمد بن سعيد ١٧٤٤م – ١٧٨٣م دراسة في التاريخ السياسي الحديث**،الطبعة الثانية عُمان: وزارة الإعلام: مسقط

* جاسم ،محمد (١٩٨٤). **الاستراتيجيات الأمنية في منطقة الخليج العربية، رؤية عربية** منشورات مركز دراسات الخليج العربي البصرة.

* د. حتى ، ناصيف يوسف، **النظرية في العلاقات الدولية** ، الناشر دار الكتاب العربي.

* حمودي ،هادي حسن (١٩٩٣).**الفكر السياسي العُماني، من الثوابت إلى المتغيرات** ، الطبعة الأولى، لندن – قبرص، رياض الريس للكتب والنشر.

* ------------- **سلطنة عُمان من النطق السامي الي النظام الاساسى** ، سلطنة عُمان، إصدار وزارة الإعلام.

* دوفرجيه ، موريس(١٩٩٢).**المؤسسات السياسية والقانون الدستوري – الأنظمة السياسية الكبرى** ، ترجمة جورج سعد، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر .

* ذهني،إلهام محمد علي(١٩٩٣). **فرنسا والخليج من منتصف القرن الثامن عشر حتى بدايات القرن العشرين** ، القاهرة ، دار الزهراء للنشر

* خشيم ،مصطفى عبد الله ،**موسوعة علم السياسة ،مصطلحات مختارة** – الطبعة الأولى ، ليبيا ، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع.

* دورتي ،جيمس و بالتغراف، روبرت (١٩٨٥). **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية،** ترجمه د. وليد عبد الحي ، الكويت ، كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع .

* دوفرجيه ، موريس(١٩٩٢).**المؤسسات السياسية والقانون الدستوري – الأنظمة السياسية الكبرى** ، ترجمة جورج سعد، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر

* ذهني،إلهام محمد علي(١٩٩٣). **فرنسا والخليج من منتصف القرن الثامن عشر حتى بدايات القرن العشرين** ، القاهرة ، دار الزهراء للنشر.

* الرمضاني ،مازن إسماعيل(١٩٧٧). **السياسة الخارجية ،الكتاب الأول ، محاضرات في إطار النظري لدراسة السلوك السياسي الخارجي** ،بغداد ، مطبعة الجامعة.

* ----------------(١٩٩١). **السياسة الخارجية ،دراسة نظرية**

* د. زهرة، عطا محمد (٢٠٠٢). **العلاقات الأردنية العُمانية – السياسة الخارجية الأردنية و دول مجلس التعاون الخليجي – أوراق ووثائق المؤتمر الثالث ٣-٤ نيسان ٢٠٠١م**،تحرير د. أمين مشاقبة ،عمان-اربد، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع.

* السالم ،يوسف (١٩٩٥). **قابوس بن سعيد وطنيا وعربيا وعالميا** ، الطبعة الأولى.

* د. سليم ،محمد السيد(١٩٩٨). **تحليل السياسة الخارجية،** الطبعة الثانية ،مكتبة النهضة المصرية.

* شقير ،محمد ، (١٩٩٢). **القرار السياسي في المغرب** ، الطبعة الأولى ، دار الألفة .

* شمبش ،علي محمد (١٩٨٨). **العلوم السياسية** ،طرابلس، ليبيا، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع.

* **الصالحي** ،قاسم بن سالم، **الدبلوماسية العُمانية وتحديات العولمة** – الناشر دار مسقط للصحافة والنشر والتوزيع.

* د. الصوفي ، محمد (١٩٩٥). **مشاكل سياسة معاصرة**، دار الأمان ، الرباط

* د. عبد الحميد ،محمد سامي و د. الرقاق ،محمد سعيد و د. حسين، مصطفى سلامة،(١٩٨٨). **التنظيم الدولي**، بيروت ، الدار الجامعية.

* عبد الله ،محمد مرسي(١٩٨١). **دولة الإمارات العربية المتحدة وجيرانها**، الكويت .

* د. علي، صلاح احمد هريدي(٢٠٠٣) .**تاريخ العلاقات الدولية والحضارة الحديثة** ، الطبعة الأولى ، الإسكندرية، الناشر دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر.

* عليان ،عبد الله بن علي ، **في النهوض العماني الحديث وتحديات الواقع العربي وقضايا العولمة والنظام الدولي** ، مسقط .

* عنسي ،سالم(١٩٩١) . **العادات العُمانية** ، سلطنة عُمان ،وزارة التراث القومي والثقافة .

* العويني، محمد علي (١٩٧٢) .**سياسة إسرائيل الخارجية في إفريقيا** القاهرة ، الطبعة الأولى ،المطبعة الفنية الحديثة.

*غالي ،بطرس بطرس و عيسى ،محمود خيري(١٩٨٩). **المدخل في علم السياسة** الطبعة ٧، القاهرة ،مكتبة الانجلو المصرية.

* د. غباش، حسين ،(١٩٩٩). **عُمان الديمقراطية الإسلامية – تقاليد الأمامة والتاريخ السياسي الحديث ١٥٠٠-١٩٧٠** ، ط ٣ ، ترجمة أنطوان حمصي ، لبنان، دار الفارابي.

* فضة ،محمد(١٩٧٨).**السياسة الخارجية للدول الكبرى في الشرق الأوسط – أزمة السويس ومشكلة الاعتداء الثلاثي** ،الطبعة الأولى – عمان، الجامعة الأردنية.

* د.فضيخ الغريري ،عبد العباس(١٩٩٩). **النفط والتطور السياسي والاقتصادي لسلطنة عُمان (دراسة تطبيقية في الجغرافيا السياسية)** الطبعة الأولى ،عُمان، دار صفاء للنشر والتوزيع .

* القاسمي ،خالد محمد (١٩٩٥) **عُمان جسور المحبة والسلام** ، الطبعه الاولى، دار الثقافة العربية للنشر .

* الكيالي ،عبد الوهاب وآخرون (١٩٨٣). **موسوعة السياسة** ، الطبعة الأولى الجزء الثالث ، بيروت ،المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

* كيلي ،جي . بي(١٩٧١). **الحدود الشرقية للجزيرة العربية** ، تعريف وتعليق فيدي حماد ،بيروت، منشورات دار مكتبة الحياة .

* د . محمد، محمود إسماعيل(١٩٧٢). **دراسات في العلوم السياسية** ،القاهرة : مكتبة الحديثة.

* محمد ،فاضل زكي(١٩٧٥). **السياسة الخارجية وأبعادها في السياسة الدولية** ، مطبعة شفيق

* د. مشاقبة ، امين (٢٠٠٢). **السياسة الخارجية الأردنية و دول مجلس التعاون الخليجي –**

أوراق ووثائق **المؤتمر الثالث ٣-٤ نيسان ٢٠٠١م** ،عمان،اربد،دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع.

* مصعب ،حسن(١٩٨٥). **علم السياسة** ، بيروت دار الملايين للنشر.

* ------------(١٩٩٩)**عُمان و مسيرة التحدي – القيادة العمانية ودورها في بناء الدولة العصرية** – موسوعة التاريخ والحضارة الخليجية ،الاسكندرية ،المكتب الجامعي الحديث.

* د. المعمر، فاروق عمر(٢٠٠١). **صناعة القرار والرأي العام**، الطبعة الثانية، ، القاهرة، سلسلة مختارات ميرت– ميرت للنشر والمعلومات.

* د. مقلد،إسماعيل صبري(١٩٧١). **العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات**- الكويت: ذات السلاسل .

* -------------(١٩٨٢).**نظريات السياسة الدولية ، دراسة تحليلية مقارنة**، ، الطبعة الأولى.

* الموافي ،عبد الحميد ،**عُمان بناء الدولة الحديثة**، مصر ، مطابع التجارية .

*ميرل ،مرسيل(١٩٩٠). **سلسلة آفاق دولية** – جروس برس ، ترجمة خضر خضر ، باريس.

* أ.د. النبراوي ،فتحية و د. مهنا ،محمد نصر(١٩٨٣). **مناهج البحث في علمي التاريخ والسياسة** ، الناشر دار النهضة العربية .

* ناجي صادق شراب(١٩٨٥).**دولة الإمارات العربية المتحدة ، دراسة في السياسة و الحكم** ،ابو ظبي

* د. يحيى، جلال(١٩٨٢). **تاريخ العلاقات الدولية في العصور الحديثة** ،الإسكندرية دار المعارف.

خطابات السلطان قابوس:

* النطق السامي – خطب وكلمات السلطان قابوس بمناسبة العيد الوطني.

- مرسوم سلطاني رقم ٧٦/١٣(١٩٧٥). القاضي بتعديل أحكام قانون تنظيم الجهاز الإداري للدولة المادة الخامسة – صم ٢٥-٢٦- التشريعات التنظيمية .

وثائق ومنشورات وزارة الخارجية :

- وزارة الأعلام،(١٩٧٦).**عُمان أمة تبني المستقبل ، مسقط ، عُمان** .

- وزارة الإعلام ،(١٩٨٠)و(١٩٨٤).**عُمان في عشر سنوات** ، مسقط ، عُمان.
- كتاب خطب رؤساء وفود سلطنة عُمان (١٩٨٥). **الخطاب المبعوث الخاص لحضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم سمو السيد فيصل بن علي بن فيصل آل سيد المعظم بمناسبة الذكرى الأربعين لإنشاء الأمم المتحدة بنيويورك** ، نيويورك .
- عُمان في عيون العالم – الجزء الأول – سلطنة عُمان – إصدار وزارة الإعلام – مسقط ١٩٨٧. – (**المنابع التاريخية للسياسة الخارجية العُمانية الثوابت والمتغيرات – الجمهورية** – القاهرة – ١٨نوفمبر ١٩٨٦.
- وزارة الأعلام ، (١٩٩٠) . حديث وزير الأعلام العُماني ١٩ نوفمبر ١٩٩١م.
- التقرير الاستراتيجي العربي- ١٩٩٠- القاهرة – المركز ١٩٩١.
- عُمان،(١٩٩١). **الكتاب السنوي**،مسقط،عُمان.
- وزارة الإعلام العُمانية،(١٩٩٨). **الكتاب السنوي**، مسقط ، عُمان.
- -------------،(١٩٩٨). **مجلس التعاون لدول الخليج العربية – الدورة التاسعة عشرة للمجلس الأعلى بدولة الإمارات العربية** ،أبو ظبي ،دولة الإمارات العربية المتحدة.
- ------------- (2000). **ثلاثون عاماً من العطاء** ، مسقط ،عُمان.
- -------------(٢٠٠١). **مسيرة الخير**، مسقط ، عُمان.

* وزاره الخارجية ،**الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي**، المعهد الدبلوماسي العُماني، سلطنه عُمان.

- --------------،(١٩٧٧). **دراسات في الدبلوماسية والسياسة**، مسقط، دائرة الدراسات والأبحاث بالوزارة.
- --------------،(١٩٨٠) **الخارجية الوجه المشرق لعُمان** ، مكتب الإعلام.

*---------،القوى الأوروبية والدفاع عن دول المجلس

* ---------،(١٩٩٨). **تطور الموقف العربي والدولي تجاه العراق، المعهد الدبلوماسي العُماني** ، سلطنة عُمان.

رسائل جامعية ودراسات غير منشورة :

* آل سعيد ،قيس بن سالم بن علي (١٩٩٣). **السياسة الخارجية لسلطنة عُمان – الفكر والواقع،** رسالة ماجستير، غير منشورة ، جامعة الرباط ، الرباط ، المغرب .

* بن سلطان ،سيف بن علي ، **النظام السياسي لسلطنة عُمان** – بحث لنيل الإجازة في الحقوق غير منشور

* دحدوح، سعيد مجيد،(١٩٩٩). **النظام السياسي في سلطنة عُمان** – رسالة دكتوراه غير منشورة ،جامعة بغداد ، بغداد ، العراق .

* السليم ،عبد الرحيم بن سالم بن سليم فرج، (١٩٨٨). **مرتكزات السياسة الخارجية لسلطنة عُمان** ، بحث لنيل الإجازة في الحقوق غير منشور، جامعة محمد الخامس ، الرباط ، المملكة المغربية.

* الشنفري ،احمد سالم احمد(١٩٩٥). **سياسة عُمان العربية في عهد السلطان قابوس** ، رسالة ماجستير غير منشورة ،جامعة القاهرة ، القاهرة ، مصر .

*---------------(١٩٩٠). **الخطاب السياسي للسلطان قابوس بين الفكر والتطبيق – (قراءة سياسية تحليلية من عام ١٩٧٠م – ١٩٨٩)** – رسالة لنيل دبلوم السلك العالي ، غير منشورة، جامعة الرباط ، الرباط ، المملكة المغربية.

* الصالحي،قاسم بن محمد بن سالم ، **الدبلوماسية العُمانية وتحديات العولمة** ، رسالة ماجستير غير منشوره ، جامعة محمد الخامس ، الرباط ، المملكة المغربية .

* الصوفي، محمد الصوفي ، (١٩٩٣). **النظام الدبلوماسي العربي** ، رسالة دكتوراه ، جامعة محمد الخامس ، الرباط ، المغرب .

* طويرش ،موسى محمد، (١٩٨٩) .**رجل من الدولة في العالم الثالث ودورة في السياسة الخارجية**، رسالة ماجستير غير منشورة ، الجامعة المستنصرية، بغداد ، العراق.

* العريمي ،محمد بن مبارك بن علي، (٢٠٠٢).**تطور نظام الشورى في سلطنة عُمان من عام ١٩٨١–٢٠٠٠**، رسالة ما جستير غير منشورة ، الجامعة الأردنية ، عمان ، الأردن .

الدوريات :

* نوار ،إبراهيم(١٩٨٢).السياسة الخارجية العُمانية من العزلة الى ديلوماسية الوساطة ،**السياسة الدولية** ، عدد(١١٠)، ص٤٢،٤٤ ٤١.

* زرد ،أحمد أبن الحسن،(١٩٨٦).العلاقات العمانية السوفيتية، **السياسة الدولية**، عدد (٨٣)، ص ١٦٢،١٦٠.

* زهران ،جمال على، ابعاد المصالحة العربية بين عُمان واليمن الجنوبي ،**السياسة الدولية**،ص ١٤١،١٣٩،١٩٣.

* د. الهاشمي، سعيد بن محمد بن سعيد ، (٢٠٠٢). **بحوث ودراسات في تاريخه عُمان الحديث والمعاصر** ، المجلد (٢) ،ص ٩،٢.

* العقاد ،صلاح(١٩٨٥).استخدام الوثائق في منازعات الحدود بمنطقة الخليج ، تطبيق على النزاع في واحات البريمي ، **مجلة دراسات الخليج والجزيرة** العربية ،عدد (٤٣) ص ١٤١.

* إدريس،محمد السعيد،(١٩٨٦). قمة مسقط الخليجية **مجلة السياسة الدولية** عدد (٨٣) ،ص ١٥٠.

* الأشعل ،عبد الله، (١٩٨٤).العلاقات الدولية في إطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية، **مجلة دراسات الخليج** والجزيرة العربية،عدد(٣٧)،ص ٧١.

* **مجلة جند عُمان**،(١٩٨٥).نجحت قمة مسقط في تحقيق أهدافها ،عدد (١٢٩) ،ص ٦.

* **مجلة الحوادث اللبنانية**،(١٩٨٨)._ مقالة "السلطان يعزز الوطنية بالحضارة والتقدم"_ عدد (١٦٧٥)، ص ٣٥.

* **مجلة دراسات الخليج** والجزيرة العربية،(١٩٨٣).الكويت –دراسات الخليج والجزيرة العربية –عدد (٣٣)،ص٣٦،٣٥.

* مركز دراسات الوحدة العربية.(١٩٩١)، موجز يوميات الوحدة العربية ، **المستقبل العربي** ،عدد (١٥٣).

* **مجلة الشلم**،(١٩٩٠).، عدد ١٩٦.

***مجلة المستقبل** ،(١٩٨٧).

***مجلة النهار العربي والدول**(١٩٨٠)،عدد (١٤- ٢٠).

الصحف:

- القبس الكويتية ، الكويت ، آذار ، ١٩٧٧م .
- القبس الكويتية ، الكويت ، ديسمبر ، ١٩٧٧م.
- نيويورك تايمز ، نيويورك ، مايو ، ١٩٧٩م.
- الشرق الأوسط البريطانية ، لندن ، نوفمبر ، ١٩٨٢م.
- الخليج الإماراتية ، الإمارات العربية المتحدة ، يناير ، ١٩٨٥م.
- الأهرام المصرية ، جمهورية مصر العربية ، يناير ، ١٩٨٥م.
- الأنوار اللبنانية ، لبنان ، فبراير ، ١٩٨٥م.
- عُمان العمانية ،سلطنة عُمان ، نوفمبر ، ١٩٨٦م.
- الخليج الإماراتية ، الإمارات العربية المتحدة ، يناير ، ١٩٨٦م.
- الخليج الإماراتية ، الإمارات العربية المتحدة ، كانون الثاني ١٩٨٦م.
- خليج تايمز ، ١٩٨٧/٧/٣١ م.
- البلاد في ١٩٨٧/١/٧م.
- خليج تايمز ، ٣١ آب ١٩٨٧م.
- عُمان العمانية ، يناير ، ١٩٨٨م.
- الندوة السعودية ، مكة ، ٩٤٤١ في ١٩٩٠/٢/٨م.
- الحياة البريطانية ، لندن ، نوفمبر ، ١٩٩٠م.
- عُمان العُمانية ، مسقط ، مارس ، ١٩٩٠م.
- أخبار الأسبوع الأردنية ، ديسمبر ١٩٩٠م.
- الحياة البريطانية.
- الاتحاد الأسبوعي الإماراتية ، الإمارات العربية المتحدة ، مايو ، ١٩٩٢م.
- الاتحاد الإماراتية ، الإمارات العربية المتحدة ، مايو ، ١٩٩٢م.
- الحياة البريطانية ، لندن ، ١٠٦٩ في ١٧ أيار ١٩٩٢م.
- الحياة البريطانية ، لندن ، مايو ، ١٩٩٢م.
- أخبار الخليج البحرانية .
- الشرق الأوسط البريطانية ، لندن ، مايو ، ١٩٩٢م.
- الشرق الأوسط البريطانية ، لندن ، العدد ٣٢٦٦ ، ١٩٩٧/١١/٧م.
- عُمان العُمانية ، مسقط ، مايو ، ١٩٩٨.

- أم القرى السعودية ، الرياض ، العدد ٦٥٤٢ ، ١٩٩٩/٥/٢م.
- عُمان العُمانية ، مسقط ، العدد ٦٥٤٢ ، ١٩٩٩/٥/٢م.
- عُمان العمانية ، مسقط ، أيام ١/٣١، ١/٧، ١٠/٩، ١٠/٢٤، ١٠/٢٨، ٢٠٠١/١٠م.
- أخبار الخليج الإماراتية ، الإمارات العربية المتحدة ، سبتمبر ، ١٩٨٤م.
- الشرق الأوسط البريطانية ، لندن ، ديسمبر ، ١٩٨٢م.
- الخليج الإماراتية ، الإمارات العربية المتحدة ، أكتوبر ، ١٩٩١م.
- الوطن العُمانية ، مسقط ، نوفمبر ، ١٩٩٠م.

المراجع الأجنبية:

- Anthony ,John Duke ,**Oman the Gulf and the u.s. –in Oman**, **Economic, Social and strategic Developments.**
- Calvin H. Allen, (1987). Jr.**Oman:The Modernization of The Sultanate** – London: croom Helm,
- Charles Herman, **Instruments of foreign policy**, in Ibid.
- Calvin H.and Allen (1987).Jr. **Oman :The Modernation of The Sultanate**.London:Groom Helm,
- Knoph, New York, (1967).Alfred Hans Morgenthau, **politics Among nations.**
- Arnold Wolfer, (1962). "The tools of Foreign Policy", In: Arnold Wolfers, (ed**). Discord and Collaboration: Essay in International Politics** (Baltimore: John Hopkins University Press
- Bahgat Kornay and E. Ali. Hillal Dessoki, (1984). "A Literature **Survey and a Framework for Analysis**, in : Bahgat kornay and Ali E. Hillal, (eds), **The Foreign Policy of the Arab Status** (Boulder and London : West view press P.
- Kobert L. Rothstein, (1977) . The **Weak in the World of The Strong: the Developing Countries In the International Systems,** (New York: Columbia University press,
- Macridis roy,(1958). **foreign policy world policy**-New Jesray Englewood cliffs- (Prentic Hall.

- modelski George, (1963) **A Theory of foreign policy**(New York: praeger
- James N . Roseau , (1970). **pre- theories and theories of foreign .policy** . As adoptive behavior, comparative politics , .
- Boy C. Macridis ed ,(1967**). Foreign Policy in World Politics-** 3rd ed ., (Englewood Cliffs , N.V. :Prentice – Hall ,
- Herman Kahn, . (1966). **The Arms Race and Some of it Haz**arols in fred Sondermann and William Oslon **, The Theory and Practice of International Relations**, (Prentice Hall, N.J
- Norman Padelford &George Lincoin, 1967) . **The Dynamics of International Politics**, (The Macmillan Company , New york,
- Stanley Hoffmann,(1960). **Contemporary Theory in International Reiations-** Prentice Hall,Inc,New Jersey,.
- Richard Snyder – **Toward Greater Order in the Study of International Politics** in James Rosenau – " **International Politics and Foreign Policy** " – (Free Press , New York).
- Hans J. Morgenthau, (1967). **Politics Among Nations**, 4th,Ed,N.Y.Alfred Knoph,

الصحف الأجنبية:

- Washington Times –U.S.A , November, 1985
- The Independent Newspaper , London, 28 July,199

- Sultan Qaboos in an Interview to The “Times Of Oman Newspaper”- Oman, 22 October 1984.

ملحق

النظام الأساسي للدولة

نحن قابوس بن سعيد سلطان عُمان

تأكيدا للمبادئ التي وجهت سياسة الدولة في مختلف المجالات خلال الحقبة الماضية .. و تصميما على مواصلة الجهد من أجل بناء مستقبل افضل يتميز بمزيد من المنجزات التي تعود بالخير على الوطن و المواطنين..

و تعزيزا للمكانة التي تحظى بها عُمان و دورها في إرساء دعائم السلام و تأمين و العدالة والتعاون بين مختلف الدول و الشعوب. و بناء على ما تقضيه المصلحة العامة.

رسمنا بما هو آت

مادة ١ : إصدار النظام الأساسي للدولة بالصيغة المرافقة.

مادة ٢ : ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتبارا من تاريخ صدوره.

صدر في :٢٤ من جمادي الآخرة سنة ١٤١٧ هـ

الموافق : ٦ من نوفمبر سنة ١٩٩٦ م

قابوس بن سعيد

سلطان عُمان

النظام الأساسي للدول

الباب الأول

الدولة و نظام الحكم

مادة ١ : سلطنة عُمان دولة عربية إسلامية مستقلة ذات سيادة تامة عاصمتها مسقط.

مادة٢ : دين الدولة الإسلام و الشريعة الإسلامية هي أساس التشريع.

مادة ٣ : لغة الدولة الرسمية هي اللغة العربية.

مادة ٤ :يحدد القانون علم الدولة وشعارها و أوسمتها و نشيدها الوطني.

مادة ٥: نظام الحكم سلطاني وراثي في الذكور من ذرية السيد تركي بن سعيد ويشترط فيمن يختار لولاية الحكم من بينهم أن يكون مسلما راشدا عاقلا و ابناً شرعياً لأبوين عُمانيين مسلمين

مادة ٦ : يقوم مجلس العائلة الحاكمة ،خلال ثلاثة أيام من شغور منصب السلطان ،

بتحديد من تنتقل إليه ولاية الحكم.

فإذا لم يتفق مجلس العائلة الحاكمة على اختيار سلطان للبلاد قام مجلس الدفاع بتثبيت من أشار به السلطان في رسالته إلى مجلس العائلة.

مادة ٧ : يؤدي السلطان قبل ممارسة صلاحياته ، في جلسة مشتركة لمجلسي عُمان و الدفاع اليمين الآتية:

(أقسم بالله العظيم أن أحترم النظام الأساسي للدولة و القوانين ،وأن أراعي مصالح المواطنين و حرياتهم رعاية كاملة ،و أن أحافظ على استقلال الوطن و سلامة أراضيه).

مادة ٨ : تستمر الحكومة في تسيير أعمالها كالمعتاد حتى يتم اختيار السلطان و يقويممارسة صلاحياته.

مادة ٩ : يقوم الحكم في السلطنة على أساس العدل و الشورى و المساواة.و للمواطنين وفقا لهذا النظام الأساسي و الشروط و الأوضاع التي يبينها القانون –حق المشاركة في الشؤون العامة.

الباب الثاني

المبادئ الموجهة لسياسة الدولة

مادة ١٠ :<u>المبادئ السياسية</u> :

–المحافظة على الاستقلال و السيادة ، و صون كيان الدولة و أمنها و استقرارها ،والدفاع عنها ضد كل عدوان،

–توثيق عُرى التعاون و تأكيد أواصر الصداقة مع جميع الدول و الشعوب على أساس من الاحترام المتبادل ،والمصلحة المشتركة ،و عدم التدخل في الشؤون الداخلية ،و مراعاة المواثيق و المعاهدات الدولية والإقليمية و قواعد القانون الدولي المعترف بها بصورة عامة و بما يؤدي إلى لإشاعة السلام و الأمن بين الدول و الشعوب.

-إرساء أسس صالحة لترسيخ دعائم شورى صحيحة نابعة من تراث الوطن و قيمه و شريعته الإسلامية ،معتز بتاريخه ،آخذة بالمفيد من أساليب العصر و أدواته.

-إقامة نظام إداري سليم يكفل العدل والطمأنينة و المساواة للمواطنين ،و يضمن الاحترام للنظام العام ورعاية المصالح العليا للوطن.

مادة ١١ : المبادئ الاقتصادية:

- الاقتصاد الوطني أساسه العدالة و مبادئ الاقتصاد الحر،و قوامه التعاون البناء المثمر بين النشاط العام و النشاط الخاص ،و هدفه تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية بما يؤدي إلى زيادة الإنتاج و رفع مستوى المعيشة للمواطنين وفقاً للخطة العامة للدولة و في حدود القانون.
- حرية النشاط الاقتصادي مكفولة في حدود القانون و الصالح العام و بما يضمن السلامة للاقتصاد الوطني.وتشجيع الدولة الادخار و تشرف على تنظيم الائتمان .
- الثروات الطبيعية جميعها و مواردها كافة ملك للدولة،و تقوم على حفظها و حسن استغلالها بمراعاة مقتضيات أمن الدولة و صالح الاقتصاد الوطني ،ولا يجوز منح امتياز مورد من موارد البلاد العامة إلا بموجب قانون و لفترة زمنية محدودة،وبما يحفظ المصالح الوطنية.
- للأموال العامة سلامتها ،و على الدولة حمايتها ،و على المواطنين و المقيمين المحافظة عليها.
- الملكية الخاصة مصونة،فلا يمنع أحد ممن التصرف في ملكه الإ في حدود القانون،و لا ينزع عن أحد إلا يسبب المنفعة العامة في الأحوال المبينة في القانون ،و بالكيفية المنصوص عليها فيه،ويشرط تعويضه عنه تعويضاً عادلاً،و الميراث حق تحكمه الشريعة الإسلامية.
- المصادرة العامة للأموال محظورة ،ولا تكون عقوبة المصادرة الخاصة إلا بحكم قضائي في الأحوال المبينة بالقانون.
- الضرائب والتكاليف العامة أساسها العدل و تنمية الاقتصاد الوطني.
- إنشاء الضرائب العامة و تعديلها و إلغاؤها لا يكون إلا يقانون و لا يعفى أحد من أدائها كلها أو بعضها إلا في الأحوال المبينة في القانون.

و لا يجوز استحداث ضريبة أو رسم أو أي حق مهما كان نوعه بأثر رجعي.

مادة ١٢ : المبادئ الاجتماعية:

-العدل و المساواة وتكافؤ الفرص بين العمانيين دعامات للمجتمع تكفلها الدولة

-التعاضد والتراحم صلة وثقى بين المواطنين ،و تعزيز الوحدة الوطنية واجب ،و تمنع كل ما يؤدي للفرقة أو الفتنة أو المساس بالوحدة الوطنية.

-الأسرة أساس المجتمع ،و ينظم القانون وسائل حمايتها ،والحفاظ على كيانها الشرعي،و تقوية أواصرها وقيمها ،و رعاية أفرادها وتوفير الظروف المناسبة لتنمية ممتلكاتهم و قدراتهم.

-تكفل الدولة للمواطن و أسرته المعوتة في حالة الطوارئ و المرض والعجز والشيخوخة ،وفقاً لنظام الضمان الاجتماعي ،و تعمل على تضامن المجتمع في تحمل الأعباء الناجمة عن الكوارث و المحن العامة.

-تعنى الدولة بالصحة العامة وبوسائل الوقاية والعلاج من الأمراض و الأوبئة، وتسعى لتوفير الرعاية الصحية لكل مواطن ،و تشجع على إنشاء المستشفيات و المستوصفان و دور العلاج الخاصة بإشراف من الدولة ووفقاً للقواعد التي يحددها القانون ،كما تعمل على المحافظة على البيئة و حمايتها و منع التلوث عنها.

-تسن الدولة القوانين التي تحمي العامل و صاحب العمل وتنظم العلاقة بينهما،ولكل مواطن الحق في ممارسة العمل الذي يختاره لنفسه في حدود القانون،ولا يجوز فرض أي عمل إلا بمقتضى قانون و لأداء خدمة و بمقابل أجر عادل.

-الوظائف العامة خدمة وطنية تناط بالقائمين بها ،ويستهدف موظفو الدولة في أداء وظائفهم للمصلحة العامة و خدمة المجتمع ،والمواطنون متساوون في تولي الوظائف العامة وفقاً للشروط التي يقررها القانون.

مادة ١٣ : المبادئ الثقافية :

-التعليم ركن أساسي لتقدم المجتمع و ترعاه الدولة وتسعى لنشره وتعميمه.

-يهدف التعليم إلى رفع المستوى الثقافي العام و تطويره،وتنمية التفكير العلمي ،وإذكاء روح البحث ،وتلبية متطلبات الخطط الاقتصادية و الاجتماعية ،و إيجاد جيل قوي في بنيته وأخلاقه ،يعتز بأمته ووطنه وتراثه،ويحافظ على منجزاته.

-توفر الدولة التعليم العام و تعمل على مكافحة الأمنية وتشجع على إنشاء المدارس و المعاهد الخاصة بإشراف من الدولة ووفقاً لأحكام القانون.

-ترعى الدولة التراث الوطني وتحافظ عليه،وتشجع العلوم والفنون والآداب والبحوث العلمية وتساعد على نشرها.

مادة ١٤ : المبادئ الأمنية

-السلام هدف الدولة ،وسلامة الوطن أمانة في عنق كل مواطن.

ويتولى مجلس الدفاع النظر في الموضوعات المتعلقة بالمحافظة على سلامة السلطنة و الدفاع عنها .

-الدولة وحدها هي التي تنشئ القوات المسلحة وهيئات الأمن العام وأية قوات أخرى.

وهي جميعها ملك للأمة و مهمتها حماية الدولة وضمان سلامة أراضيها وكفالة الأمن والطمأنينة للمواطن .وينظم القانون والخدمة العسكرية ،والتعبئة العامة أو الجزئية ،وحقوق وواجبات وقواعد انضباط القوات المسلحة وهيئات الأمن العام وأية قوات أخرى تقرر الدولة إنشاءها.

الباب الثالث

الحقوق والواجبات العامة

مادة ١٥ : الجنسية ينظمها القانون ،ولا يجوز إسقاطها أو سحبها إلا في حدود القانون.

مادة ١٦ : لا يجوز إبعاد المواطنين أو نفيهم أو منعهم من العودة إلى السلطنة.

مادة ١٧ :المواطنون جميعهم سواسية أمام القانون،وهم متساوون في الحقوق والواجبات العامة،ولا تمييز في ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللون أو اللغة أو المذهب أو المواطن أو المركز الاجتماعي .

مادة ١٨ : الحرية الشخصية مكفولة وفقاً للقانون ، ولا يجوز القبض على إنسان أو تفتيشه أو حجزه أو حبسه أو تحديد إقامته أو تقييد حريته في الإقامة أو التنقل إلا وفق أحكام القانون.

مادة ١٩ : لا يجوز الحجز أو الحبس في غير ألاماكن المخصصة لذلك في قوانين السجون المشمولة بالرعاية الصحية و الاجتماعية.

مادة ٢٠ : لا يتعرض أي إنسان للتعذيب المادي أو المعنوي أو للإغراء ،أو للمعاملة الحاطة بالكرامة ،ويحدد القانون عقاب من يفعل ذلك كما يبطل كل قول أو اعتراف يثبت صدوره تحت وطأة التعذيب أو بالإغراء أو لتلك المعاملة أو التهديد بأي منهما.

مادة ٢١ : لا جريمة و لا عقوبة إلا بناء على قانون ،ولا عقاب على الأفعال اللاحقة للعمل بالقانون الذي ينص عليها والعقوبة شخصية.

مادة ٢٢ : المتهم برئ حتى تثبت إدانته في محاكمة قانونية تؤمن له فيها الضمانات الضرورية لممارسة حق الدفاع و فقاً للقانون ويحظر إيذاء المتهم جسمانياً أو معنوياً.

مادة ٢٣ :للمتهم الحق في أن يوكل من يملك القدرة للدفاع عنه أثناء المحاكمة ،و يبين القانون الأحوال التي يتعين فيها حضور محامٍ عن المتهم و يكفل لغير القادرين مالياً وسائل الالتجاء إلى القضاء و الدفاع عن حقوقهم.

مادة ٢٤ : يبلغ كل من يقبض عليه أو يعتقل بأساليب القبض عليه أو اعتقاله فوراً،ويكون له حق الاتصال بمن يرى إبلاغه بما وقع أو الاستعانة به على الوجه الذي ينظمه القانون ،و يجب إعلانه على وجه السرعة بالتهم الموجهة إليه،وله ولمن ينوب عنه التظلم أمام القضاء بما يكفل الفصل فيه خلال مدة محددة،و الا وجب الإفراج حتماً.

مادة ٢٥ : التقاضي حق مصون و مكفول للناس كافة.ويبين القانون الإجراءات و الأوضاع اللازمة لممارسة هذا الحق وتكفل الدولة قدر المستطاع تقريب جهات القضاء من المتقاضين و سرعة الفصل في القضايا.

مادة ٢٦ : لا يجوز إجراء أية تجربة طبية أو علمية على أي إنسان بدون رضائه الحر.

مادة ٢٧ : للمساكن حرمة ،فلا يجوز دخولها بغير إذن أهلها الا في الأحوال التي يعينها القانون و بالكيفية المنصوص عليها فيه.

مادة ٢٨ : حرية القيام بالشعائر الدينية طبقاً للعادات المرعية مصونة على الأ يخل ذلك بالنظام العام ،أو ينافي الآداب .

مادة ٢٩ : حرية الرأي و التعبير عنه بالقول والكتابة وسائر وسائل التعبير مكفولة في حدود القانون.

مادة ٣٠ : حرية المراسلات البريدية و البرقية و المخاطبات الهاتفية وغيرها من وسائل الاتصال مصونة ،وسريتها مكفولة فلا يجوز مراقبتها أو تفتيشها أو إفشاء سريتها أو تأخيرها أو مصادرتها الا في الحالات التي يبينها القانون و بالإجراءات المنصوص عليها فيه.

مادة ٣١ : حرية الصحافة والطباعة و النشر مكفولة وفقاً للشروط و الأوضاع التي يبينها القانون .ويحظر ما يؤدي إلى الفتنة أو يمس بأمن الدولة أو يسئ إلى كرامة الإنسان و حقوقه.

مادة ٣٢ : للمواطنين حق الاجتماع ضمن حدود القانون.

مادة ٣٣ : حرية تكوين المجتمعات على أسس وطنية ولأهداف مشروعة وبوسائل سلمية وبما لا يتعارض مع نصوص و أهداف هذا النظام الأساسي مكفولة وفقاً للشروط والأوضاع

التي يبينها القانون .ويحظر إنشاء جمعيات يكون نشاطها معاديا لنظام المجتمع أو المجتمع أو سرياً أو ذا طابع عسكري ،ولا يجوز إجبار أحد على الانضمام إلى أية جمعية.

مادة ٣٤ : للمواطنين الحق في في مخاطبة السلطات العامة فيما ينوبهم من أمور شخصية أو فيما له صلة بالشؤون العامة بالكيفية والشروط التي يعينها القانون.

مادة ٣٥ : يتمتع كل أجنبي موجود في السلطنة بصفة قانونية بحماية شخصه و أملاكه طبقاً للقانون .وعليه مراعاة قيم المجتمع واحترام تقاليده ومشاعره.

مادة ٣٦ : تسليم اللاجئين السياسيين محظور ،وتحدد القوانين والاتفاقيات الدولية أحكام تسليم المجرمين.

مادة ٣٧ : الدفاع عن الوطن واجب مقدس ،والاستجابة لخدمة القوات المسلحة شرف للمواطنين ينظمه القانون.

مادة ٣٨ : الحفاظ على الوحدة الوطنية وصيانة أسرار الدولة واجب على كل مواطن

مادة ٣٩ : أداء الضرائب والتكاليف العامة واجب وفقاً للقانون.

مادة ٤٠ : احترام النظام السياسي للدولة والقوانين والأوامر الصادرة من السلطات العامة تنفيذاً لها و مراعاة النظام العام ة احترام الآداب العامة واجب على جميع سكان السلطنة.

الباب الرابع

رئيس الدولة

مادة ٤١ : السلطان رئيس الدولة و القائد الأعلى للقوات المسلحة ،ذاته مصونة لا تمس ،و احترامه واجب ،وأمره مطاع ،وهو رمز الوحدة الوطنية والساهر على رعيتها وحمايتها .

مادة ٤٢ : يقوم السلطان بالمهام التالية:

-المحافظة على استقلال البلاد ووحدة أراضيها ،وحماية أمنها الداخلي والخارجي ،ورعاية حقوق المواطنين وحرياتهم وكفالة سيادة القانون ،وتوجيه السياسة العامة للدولة.

-اتخاذ الإجراءات السريعة لمواجهة أي خطر يهدد سلامة السلطنة أو وحدة أراضيها أو أمن شعبها ومصلحه، أو يعوق مؤسسات الدولة عن أداء مهامها.

-تمثيل الدولة في الداخل و تجاه الدول الأخرى في جميع العلاقات الدولية.

-رئاسة مجلس الوزراء وتعيين من يتولى رئاسته.

-رئاسة المجالس المتخصصة أو تعيين من يتولى رئاستها.

-تعيين نواب رئيس مجلس الوزراء والوزراء ومن في حكمهم وإعفائهم من مناصبهم

-تعيين و كلاء الوزرات و الأمناء العامين ومن في حكمهم وإعفائهم من مناصبهم.

-تعيين كبار القضاة وإعفائهم من مناصبهم .

-إعلان حالة الطوارئ والتعبئة العامة والحرب وعقد الصلح و يبين القانون أحكام ذلك.

- إصدار القوانين والتصديق عليها.

-توقيع المعاهدات والاتفاقيات الدولية وفقاً لأحكام القانون أو التفويض في توقيعها وإصدار مراسيم التصديق عليها.

-تعيين الممثلين السياسيين لدى الدول الأخرى والمنظمات الدولية وإعفائهم من مناصبهم ،وفقاً للحدود والأوضاع التي يقررها القانون،وقبول اعتماد ممثلي الدول والمنظمات الدولية لديه.

-العفو عن أية عقوبة أو تخفيفها.

-منح أوسمة الشرف و الرتب العسكرية.

مادة ٤٣ : يعاون السلطان في رسم السياسة العامة للدولة وتنفيذها مجلس للوزراء ومجلس للوزراء ومجالس متخصصة.

مجلس الوزراء

مادة ٤٤ : مجلس الوزراء هو الهيئة المنوط بها تنفيذ السياسات العامة للدولة ويتولى بوجه خاص ما يلي:-

-رفع التوصيات إلى السلطان في الأمور الاقتصادية و السياسية والاجتماعية والتنفيذية والإدارية التي تهم الحكومة بما في ذلك اقتراح مشروعات القوانين و المراسيم.

-رعاية مصالح المواطنين وضمان توفير الخدمات الضرورية لهم ورفع مستواهم الاقتصادي والاجتماعي والصحي والثقافي .

-تحديد الأهداف والسياسات العامة للتنمية الاقتصادية والإدارية واقتراح الوسائل والإجراءات اللازمة لتنفيذها والتي تكفل حسن استخدام الموارد المالية والاقتصادية والبشرية.

-مناقشة اقتراحات الوزارات في مجال تنفيذ اختصاصها واتخاذ التوصيات والقرارات المناسبة في شأنها .

-الإشراف على سير الجهاز الإداري للدولة ومتابعة أدائه لواجباته والتنسيق فيما بين وحداته.

-الإشراف العام على تنفيذ القوانين والمراسيم و اللوائح والقرارات المعاهدات والاتفاقيات وأحكام المحاكم بما يضمن الالتزام بها.

- أية اختصاصات أخرى يخوله إياها السلطان أو تخول له بمقتضى أحكام القانون.

–**مادة ٤٥** : يتولى رئيس مجلي الوزراء رئاسة جلسات المجلس وله إسناد إدارة الجلسات التي لا يحضرها إلى أحد نواب رئيس الوزراء.

مادة ٤٦ : تكون اجتماعات مجلس الوزراء صحيحة بحضور أغلبية أعضائه ومداولاته سرية، وتصدر قراراته بموافقة أغلبية الحاضرين.

مادة ٤٧ : يضع مجلس الوزراء لائحته الداخلية متضمنة نظام سير العمل به ،وتكون للمجلس أمانة عامة تزود بالعدد اللازم من الموظفين لمعاونته على أداء أعماله.

رئيس مجلس الوزراء و نوابه والوزراء

مادة ٤٨ : إذا عين السلطان رئيساً لمجلس الوزراء حددت اختصاصاته و صلاحياته بمقتضى مرسوم تعيينه.

مادة ٤٩ : يشترط فيمن يعين رئيساً لمجلس الوزراء أو نائباً له أو وزيراً ما يلي :–

أ –أن يكون عماني الجنسية بصفة أصلية وفقاً للقانون.

ب –ألا تقل سنة عن ثلاثين سنة ميلادية.

مادة ٥٠ : قبل أن يتولى رئيس مجلس الوزراء و نوابه صلاحياته يؤدون أمام السلطان اليمين التالية :(أقسم بالله أن أكون مخلصاً لسلطاني وبلادي ،وأن احترم النظام السياسي للدولة و قوانينها النافذة،وأن أحافظ محافظة تامة على كيانها و سلامة أراضيها ،وأن أرعى مصالحها ومصالح مواطنيها رعاية كاملة ،وأن أودي واجباتي بالصدق والأمانة).

مادة ٥١ : يتولى نواب رئيس الوزراء و الوزراء الإشراف على شؤون وحداتهم ويقومون بتنفيذ السياسة العامة للحكومة فيها ،كما يرسمون اتجاهات الوحدة ويتابعون تنفيذها .

مادة ٥٢ : أعضاء مجلس الوزراء مسؤولون سياسياً مسؤولية تضامنية أمام السلطان عن تنفيذ السياسة العامة للدولة .وكل منهم مسؤول مسؤولية فردية أمام السلطان عن طريقة أداء وجباته وممارسة صلاحياته في وزارته أو وحدته.

مادة ٥٣ : لا يجوز لأعضاء مجلس الوزراء أن يجمعوا بين مناصبهم الوزارية ورئاسة أو عضوية مجلس إدارية أية شركة مساهمة عامة.كما لا يجوز للوحدات الحكومية التي يتولونها أو يشرفون عليها أن تتعامل مع أية شركة أو مؤسسة تكون لهم مصلحة فيها سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة،وعليهم في كل الأحوال أن يستهدفوا بسلوكهم مصالح الوطن وإعلاء كلمة الصالح العام و الأ يستغلوا مراكزهم الرسمية بأية صورة كانت لفائدتهم أو لفائدة من تصلهم به علاقة خاصة.

مادة ٥٤ : تحدد مخصصات نواب رئيس الوزراء والوزراء أثناء توليهم مناصبهم وبعد تقاعدهم بمقتضى أوامر من السلطان.

مادة ٥٥ : تسري أحكام المواد (٤٩)،(٥٠)،(٥١)،(٥٢)،(٥٣)،(٥٤)،على كل من هم في مرتبة وزير.

المجالس البلدية

مادة ٥٦ : تنشأ المجالس المتخصصة وتحدد صلاحياتها ويعين أعضاؤها بمقتضى مراسيم سلطانية.

الشؤون المالية

مادة ٥٧ : يبين القانون الأحكام الخاصة بالمسائل التالية والجهات المسؤولة عنها:

- تحصيل الضرائب والرسوم وغيرها من الأموال العامة وإجراءات صرفها .
- حفظ أملاك الدولة وإدارتها وشروط التصرف فيها ،والحدود التي يجوز فيها التنازل عن شئ من هذه الأملاك.
- الميزانية العامة للدولة والحساب الختامي.
- الميزانيات العامة المستقلة والملحقة و حساباتها الختامية.
- الرقابة المالية للدولة .
- القروض التي تقدمها أو تحصل عليها الدولة.
- النقد والمصارف ،والمقاييس و المكاييل والموازين.
- شؤون المرتبات والمعاشات والتعويضات والإعانات والمكافآت التي تقرر على خزانة الدولة.

الباب السادس

القضاء

مادة ٥٩ : سيادة القانون أساس الحكم في الدولة .وشرف القضاء ونزاهة القضاة وعدلهم ضمان للحقوق والحريات.

مادة ٦٠ : السلطة القضائية مستقلة،وتتولاها المحاكم على اختلاف أنواعها و درجاتها ،وتصدر أحكامها وفق القانون.

مادة ٦١ : لا سلطان على القضاة في قضائهم لغير القانون،وهم غير قابلين للعزل إلا في الحالات التي يحددها القانون .ولا يجوز لأية جهة التدخل في القضايا أو في شؤون العدالة .ويعتبر مثل هذا التدخل جريمة يعاقب عليها القانون.ويحدد القانون الشروط الواجب توافرها فيمن يتولى القضاء.وشروط ولإجراءات تعيين القضاة ونقلهم وترقيتهم والضمانات المقررة لهم وأحوال عدم قابليتهم للعزل وغير ذلك من الأحكام الخاصة بهم.

مادة ٦٢ : يرتب القانون المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها ،ويبين وظائفها واختصاصاتها ، ويقتصر اختصاص المحاكم العسكرية التي تقع من أفراد القوات المسلحة وقوات الأمن ولا يمتد لإلى غيرهم إلا في حالة الحكم العرفي وذلك في الحدود التي يقررها القانون .

مادة ٦٣ : جلسات المحاكم علنية إلا إذا قررت المحكمة جعلها سرية مراعاة للنظام العام أو الآداب .وفي جميع الأحوال يكون النطق بالحكم في جلسة علنية

مادة ٦٤ : يتولى الادعاء العام الدعوى العمومية باسم المجتمع ،ويشرف على شؤون الضبط القضائي ،ويسهر على تطبيق القوانين الجزائية وملاحقة المذنبين وتنفيذ الأحكام، ويرتب القانون الادعاء العام وينظم اختصاصاته ويعين الشروط والضمانات الخاصة بمن يولون وظائفه.

ويجوز أن يعهد بقانون ،لجهات الأمن العام بتولي الدعوى العمومية في الجنح على سبيل الاستثناء ووفقا للأوضاع التي يبينها القانون.

مادة ٦٥ : ينظم القانون مهنة المحاماة.

مادة ٦٦ : يكون للقضاء مجلس أعلى يشرف على حسن سير العمل في المحاكم وفي الأجهزة المعاونة ويبين القانون صلاحياته في الشؤون الوظيفية للقضاة و الادعاء العام.

مادة ٦٧ : ينظم القانون الفصل في الخصومات الإدارية بواسطة دائرة أو محكمة خاصة يبين القانون نظامها وكيفية ممارستها للقضاء الإداري .

مادة ٦٨ : ينظم القانون طريقة البت في الخلاف على الاختصاص بين جهات القضاء وفي تنازع الأحكام.

مادة ٦٩ : يحدد القانون اختصاصات الجهة التي تتولى لإبداء الرأي القانوني للوزارات والجهات الحكومية الأخرى ،وتقوم بصياغة مشروعات القوانين واللوائح والقرارات ومراجعتها ،كما يبين كيفية تمثيل الدولة وسائر الهيئات والمؤسسات العامة أمام جهات القضاء.

مادة ٧٠ : يعين القانون الجهة القضائية التي تختص بالفصل في المنازعات المتعلقة بمدى تطابق القوانين واللوائح مع النظام الأساسي للدواة وعدم مخالفتها لأحكامه،ويبين صلاحياتها والإجراءات التي تتبعها .

مادة ٧١ : تصدر الأحكام وتنفذ باسم جلالة السلطان .ويكون الامتناع عن تنفيذها أو تعطيل تنفيذها من جانب الموظفين العموميين المختصين جريمة يعاقب عليها القانون.والمحكوم له في هذه الحالة حق رفع الدعوى الجنائية مباشرة إلى المحكمة المختصة .

الباب السابع

أحكام عامة

مادة ٧٢ : لا يخل تطبيق هذا النظام بما ارتبطت به سلطنة عمان مع الدول والهيئات والمنظمات الدولية من معاهدات واتفاقيات

مادة٧٣ : لا يجوز تعطيل أي حكم من أحكام هذا النظام الا أثناء قيام الأحكام العرفية وفي الحدود التي يبينها القانون.

مادة ٧٤ : تنشر القوانين في الجريدة الرسمية خلال أسبوعين من يوم لإصدارها ،ويعمل بها من تاريخ نشرها ما لم بنص فيها على تاريخ آخر.

مادة٧٥ : لا تسري أحكام القوانين الإ على ما يقع من تاريخ العمل بها ولا بترتب علبها أثر فيما وقع قبل هذا التاريخ الإ إذا نص فيها على خلاف ذلك ،ولا يشمل هذا الاستثناء القوانين الجزائية وقوانين الضرائب والرسوم المالية.

مادة ٧٦ : لا تكون للمعاهدات والاتفاقيات قوة القانون الإ بعد التصديق عليها ولا يجوز في أي حال أن تتضمن المعاهدة أو الاتفاقية شروطا سرية تناقض شروطها العلنية.

مادة ٧٧ : لك ما قررته القوانين واللوائح والمراسيم والأوامر و القرارات المعمول بها عند نفاذ هذا النظام يظل ساريا ،شريطة الأ يتعارض مع نص من نصوصه.

مادة ٧٨ : تعمل الجهات المختصة على استصدار القوانين غير القائمة والتي يستلزمها هذا النظام وذلك خلال سنتين من تاريخ العمل به.

مادة ٧٩ : يجب أن تطابق القوانين والإجراءات التي لها قوة القانون مع أحكام النظام الأساسي للدولة.

مادة ٨٠ : لا يجوز لأية جهة في الدولة إصدار أنظمة أو لوائح أو قرارات أو تعليمات تخالف أحكام القوانين والمراسيم النافذة أو المعاهدات والاتفاقيات الدولية التي هي جزء من قانون البلاد.

مادة ٨١ : لا يجرى تعديل هذا النظام إلا بنفس الطريقة التي تم بها إصداره.

power Balances (International Equlibriom)

2000 From 1970 Through

By

Faisal Bin Saeed Bin Ahmad Rawas

Supervisor

Prof. Dr Faisal Al Rfoua

Abstract

This study has aimed to shed light on the Umani foreign policy between Alliances and power balances from 1970 through 2000.

The signifance of this study stems from being the first Academic work about the Umani foreign policy from 1970 through 2000 as the Umani experience on the foreign policy level represents unique model of foreign policy management whereas it combines the principle of alliances and power balances more than any other entity in the gulf regional framework.

The study has adopted mainly the method of decision making in the foreign policy which focuses on the approach taken by the decision maker in the process of making up the foreign policy. The process as such tackles several aspects some of which are subjective while the others are institutional .

The researcher, as well utilized in this study the historical qualitative method with the aim of historical and chronical review for events and for the international policy developments that the Umani foreign policy had encountered. The study has covered four major chapters, namely :

The first is theoretical documented chronology for some of the primary issues of which is the concept of the foreign policy, the methodology of studying the foreign policy, the tools of the foreign policy and the aims of the foreign policy. The second chapter dealt with the process of decision making in the foreign policy in respect of broaching the process of decision making in the foreign policy and the subjective and organizational dimension. The third chapter handled the gulf regional framework of the Umani foreign policy in respect of its role in the Gulf Cooperation Council (GCC) and its role in the Arab State League It has emphasized as well on the Umani foreign policy in respect of its impact in the arab – arab relations and the relation between Umani Sultanate with Saudi Arabia Kingdom, the Hashemte Kingdom of Jordan, the Egyptian Arab Republic, the Morocaan Kingdom, Yemeni Republic as well as its relation with the states of Arab Emirates . The chapter tackled as well the Umani stance regarding arab causes top of which is the Palestinian cause, the Lebanese crisis Iraqi - Irani war, Iraqi – Kuwaiti crisis, As for the fourth chapter it dealt with international framework of the Umani foreign policy and its relation with the super powers, namely, USA , Ex. Soviet Union (Federal Russia), China and European Union (EU) with Particular stress on the main European interests in the arab gulf area, the gulf European dialogue and the relation of Uman with two EU. States , namely Britain and France. Finally approached the future of the foreign Umani relations.

The study has reached to prove that the Umani foreign policy was based on alliances and power balances from 1970 through 2000 and suggested that balancing in international relations is considered a primary reauirement that developments require which the international system (Community) is witnessing either on the level of relations between the two super powers or on the regional levels.

Due to that its policy dictate, for the sake of its national interest to create a balance in the area, which is fruit of the commendable policy decreed by His Majesty Sultan Qabus which adopted the following policy mainstays : Adopting a policy of good neighboring with the internal Affairs of others, respect towards laws and int'L support for all Gulf states , support for all arab countries and backing up all the issues that concern the arab world , support for Islamissues and backing up the just African issues Adopting non-alignment policy and establishing amicable relations with all friendly states.